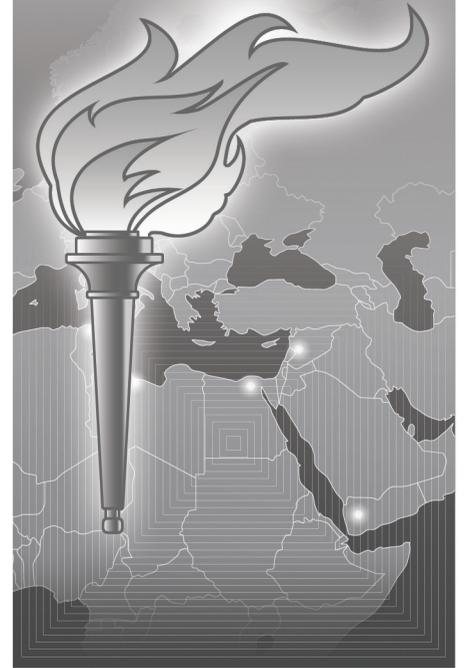


## الباب الثاني

ملف العدد

# (واقع ومستقبل الثورات العربية)

- الثورات العربية.. الأسباب والدوافع والمآلات  
د. عصام عبد الشافي
- الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين  
د. خالد المعيني
- الدول «الثورية».. سيناريوهات الوحدة والتكامل  
د. صلاح سالح
- القبليّة والثورات العربية.. نموذج اليمن وليبيا  
مصطفى علاج



البيان



# الثورات العربية .. الأسباب والمسارات والمآلات

د. عصام عبد الشافي

كاتب وباحث- مصر

## ملخص الدراسة

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠م، بداية عدد من الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية، التي تراوحت بين السلمية والعنيفة، سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها، من ناحية، أو من جانب ردود الفعل الرسمية ممثلة في النظم السياسية القائمة، من ناحية ثانية.

ورغم تعدد الدعوات للتغيير والإصلاح في معظم، إن لم يكن كل الدول العربية، خلال الفترة محل التحليل، فإن هناك حالات لثورات واحتجاجات لنظم عربية، يمكن وصفها بالكامنة، وهي تلك النظم التي تحمل في عواملها الهيكلية دواعي ومتطلبات التغيير، إلا أن آليات هذا التغيير، ومظاهره ما زالت كامنة، وغير واضحة المعالم، وغير محددة الأبعاد والخطوات.

وقد حكمت «فلسفة اللا منطوق»، الثورات والحركات الشعبية العربية في هذه المرحلة؛ حيث لم تسقط النظم التي كان يتوقع الجميع سقوطها، منطقيًا (مثل اليمن، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير)، وسقطت النظم غير المتوقعة، كما حدث في تونس ثم مصر، ثم ليبيا. الأمر الذي يتطلب الوقوف على العوامل الهيكلية التي تحكم عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية، والنماذج المعروضة لهذا التغيير، وأنماط الاستجابات الرسمية (الداخلية منها والخارجية)، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظم السياسية العربية، وتداعيات ذلك الإقليمية والدولية.

تسعى الدراسة إلى بحث الأسباب والمحددات والدوافع التي تقف وراء هذه الموجة من الثورات والانتفاضات والحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام ٢٠١١م، والتي دخل معها العالم العربي حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية، بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة، واستبدالها بشريعات بديلة.

وفي إطار تحليل مسارات تلك الثورات والاحتجاجات، وأنماط الاستجابة الرسمية لها، تقسم الدراسة الثورات والاحتجاجات إلى عدة مستويات أساسية، ما بين ثورات لإسقاط النظام كما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، وثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وتغييره كما في سوريا والبحرين، واحتجاجات محدودة واحتواء سريع كالثي شهدتها كل من الكويت وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وموريتانيا.

وتحاول الدراسة تقديم السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذه الأحداث، وتأثير كل منها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة.



# الثورات العربية .. الأسباب والمسارات والمآلات

د. عصام عبد الشافي

كاتب وباحث- مصر

الثورة في أحد معانيها، هي الإطاحة بنظام سياسي اجتماعي اقتصادي، واستبداله بنظام مختلف تماماً عن طريق حركة شعبية عارمة، أو عن طريق العنف المسلح. وقد تكون الثورة ضد محتل أجنبي (كالثورات الأمريكية والجزائرية والفيثامية)، وقد تكون ضمن حدود البلد الواحد، وموجهة ضد طبقة، أو سلطة حاكمة تُلجج أضراراً بغالبية أبناء الشعب، فيقوم الشعب بالإطاحة بتلك الطبقة الحاكمة بشكل جذري، واستبدالها بنظام بديل مغاير في الاتجاه والأيدولوجية والبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويميز أستاذ علم الاجتماع الأمريكي «تشارلز تيلي» بين الثورة والانقلابات والحروب الأهلية، والهبات الجماهيرية والتمرد، والتي قد تؤدي كلها إلى نهاية نظام وقيام نظام بديل. لكن الثورة وحدها هي التي تؤسس لوضع جذري شامل على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ويرى أن هناك ثلاث ثورات عظام في التاريخ المعاصر ينطبق عليها هذا النوع من التعريف، هي: الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩م) والثورة الروسية (١٩١٧م) والثورة الإيرانية (١٩٧٩م). مؤكداً أن الثورات تستغرق سنوات للوصول إلى حالة الاستقرار، بحسب ظروف البلد الذي انطلقت فيه، والقوى القائمة عليها، والمستفيدة من نجاحها، والقوى المضادة التي تحاول عرقلتها. فقد استغرقت الثورة الفرنسية نحو عشر سنوات للاستقرار، والثورة البلشفية نحو خمس سنوات، والثورة الإيرانية نحو سنتين، وقد سقط آلاف الضحايا قبل الوصول إلى حالة الاستقرار.

وقد شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠م، بداية عدد من الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية، التي تراوحت بين السلمية والعنيفة، سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها، من ناحية، أو من جانب ردود الفعل الرسمية ممثلة في النظم السياسية القائمة، من ناحية ثانية، ورغم تعدد الدعوات للتغيير والإصلاح في معظم، إن لم يكن كل الدول العربية، خلال الفترة محل التحليل، فإن هناك حالات لثورات واحتجاجات لنظم عربية، يمكن وصفها بالكامنة، وهي تلك النظم التي تحمل في عواملها الهيكلية دواعي ومتطلبات التغيير، إلا أن آليات هذا التغيير، ومظاهره ما زالت كامنة، وغير واضحة المعالم، وغير محددة الأبعاد والخطوات.

وقد حكمت «فلسفة اللا منطق»، الثورات والحركات الشعبية العربية في هذه المرحلة؛ حيث لم تسقط النظم التي كان يتوقع الجميع سقوطها، منطقياً (مثل اليمن، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير)، وسقطت النظم غير المتوقعة، كما حدث في تونس ثم مصر، ثم ليبيا. الأمر الذي يتطلب الوقوف على العوامل الهيكلية التي تحكم عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية، والنماذج المعروضة لهذا التغيير، وأنماط الاستجابات الرسمية (الداخلية منها والخارجية)، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظم السياسية العربية، وتداعيات ذلك الإقليمية والدولية.

### أولاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، من أهمها ما يلي:

١- حجم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، في موجة غير مسبوقة في تاريخها الحديث والمعاصر، امتدت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وشارك فيها عشرات الملايين، الذين جمعت بينهم أهداف مشتركة، وقيم واحدة، رغم اختلاف الأطر والمنطلقات التي يتحركون من خلالها.

٢- طبيعة النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها هذه الأحداث، والتي لم تقف عند حدود الدول التي شهدتها، ولكنها امتدت لتؤثر على العديد من الدول، سواء داخل المحيط العربي أو الإقليمي أو الدولي.

٣- خطورة السيناريوهات المحتملة، والتي يمكن أن يشهدها مستقبل دول المنطقة، على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي تحمل في الجانب الأخطر منها، مؤشرات التفتت والتقسيم، والاستنزاف المالي والاقتصادي.

### ثانياً: التساؤلات البحثية:

في إطار الاعتبارات السابقة، تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الأساسية:

١- ما هي الأسباب والمحددات والدوافع التي تقف وراء هذه الموجة من الثورات والانتفاضات والحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام ٢٠١١م؟

٢- ما هي مسارات الأحداث، وطبيعة السياسات التي شهدتها هذه الدول، وما أسباب التفاوت بينها؟

٣- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذه

الأحداث، وتأثير كل منها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة؟

### ثالثاً: منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة، وغيرها، سيتم الاعتماد على منهج الارتباط (أو المستويان أو الركيذتان) (Two Level Game): والذي يقوم على أن هناك تداخلاً شديداً بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تشكيل الأحداث السياسية التي تشهدها الأطراف التي تتكون منها النظم الإقليمية والدولية، وأن هذه الأحداث تأتي انعكاساً لعمليات التفاعل المتبادل بين السياسات والقوى والجماعات الداخلية من ناحية، ومعطيات ومتطلبات البيئة الخارجية، وما تفرزه من تداعيات من ناحية أخرى.

الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، في موجة غير مسبوقة في تاريخها الحديث والمعاصر، امتدت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وشارك فيها عشرات الملايين، الذين جمعت بينهم أهداف مشتركة، وقيم واحدة، رغم اختلاف الأطر والمنطلقات التي يتحركون من خلالها

فما يحدث على مستوى يؤثر على الآخر، ويمكن أن يظهر هذا التأثير في عدد من المخرجات والمطالب التي يفرزها كل مستوى، فالسياسات والأوضاع والقوى الداخلية تؤثر في تحديد أهداف الدولة، داخلياً وخارجياً، وبالتالي في صياغة الاستراتيجيات التي تتبناها هذه الدولة لتحقيق أهدافها، وهو ما ينعكس في التحليل الأخير على وضع الدولة، وطبيعة علاقاتها، وما تشهده من أحداث وتطورات<sup>(١)</sup>.

وفي إطار الظاهرة محل الدراسة، ووفقاً للمنهج المستخدم، سيتم بيان تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الثورات العربية، سواء كمحددات ودوافع لهذه الثورات، أو كعامل فاعل في مساراتها

(1) James Rosenau, 'Linkage Politics: Essays on the Convergence of the National and International Systems' (New York: The Free Press, 1969).

وانظر أيضاً: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د. حسن نافة، (القاهرة، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م)، ص ١٣٤-١٣٩. وكذلك: مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، (بيروت، دار جروس برس للنشر، د.ت)، ص ١٩١-٢٠٤.

المتحدة الأمريكية دون أي اعتراض على ما تقوم به من ممارسات أو ما تتبناه من سياسات.

٢- أن الشعوب العربية كسرت حاجز الخوف، فهذا هو التغيير الاستراتيجي الرئيس، فقد كانت الشعوب محكومة بالخوف، وبالأجهزة الأمنية وبالفساد، وعندما استطاعت أن تكسر هذا الحاجز، انتقل هذا الخوف إلى الطرف المقابل، السلطة.

٣- أن القوى التي قرّرت النزول إلى الشارع وتحدي السلطة وأجهزتها الأمنية لم تكن الأحزاب التقليدية «التاريخية»، أو الحركات الناصرية أو القومية، أو حتى الحركات الإسلامية، وإذا كانت هذه القوى قد التحقت بالمظاهرات ونزلت بقوة إلى جانب المتظاهرين، وساهمت في إنجاح الثورة، فإنها لم تكن منشئة الثورة، ولم يكن لها دور في قيادتها وتوجيهها عند بدايتها.

٤- أن الشباب الذي بادر إلى الاحتجاج الذي تحول إلى ثورة في تونس ثم في مصر، ثم انتقل إلى العديد من الدول العربية، هو جيل متعلم ومتقن، يتقن أكثر من لغة، ويعرف التواصل مع العالم، جيل الحداثة والتكنولوجيا، الجيل الذي لم يشهد الهزائم العربية، بل شهد زمن التراجع الأمريكي في العراق، وفي أفغانستان، وهزيمة إسرائيل في لبنان، وصمود حماس في غزة. ونجح في استخدام تقنية التواصل الإلكتروني، بنقل التجارب والخبرات الغربية والدولية في التظاهر والاحتجاج، دون أن يتوقعوا في البداية أن يتحول الأمر إلى ثورة<sup>(٢)</sup>.

٥- التشابه في التحديات: الثورات أداة من أدوات إحداث التغيير في المجتمع، وتتسم بأنها مفاجئة، وإن كان لها إرهابات وشواهد تسبق الانفجار الثوري، وهي جماهيرية، وأن قادتها نخبة من النشطين السياسيين أو الأيديولوجيين، وهي تدعو للتغيير

(٢) د. طلال عترسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥، أبريل ٢٠١١م.

http://www.arabaffairs.org/ArticleViewer.aspx?ID=d0cf82c2-abfc-4528-a392-cf51254aac6f

المختلفة، وكذلك مدى تأثير كل منها على سيناريواتها المستقبلية.

## المطلب الأول

### الثورات العربية ٢٠١١م.. الأسباب والمحددات

امتداداً للأحداث التي دشنت الثورة التونسية بدايتها، دخل العالم العربي حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية، بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة، واستبدالها بشرعيات بديلة، تقوم في الكثير منها على الشرعية التاريخية، والقوة العسكرية، والنزعات القبلية والطائفية، وانطلق الربيع العربي من المغرب العربي نحو المشرق العربي، في تفاعل وانسجام يمد جذوره بعيداً في أعماق التاريخ العربي، ويستمد قوته من وحدة اللغة والدين والتاريخ والمجتمع. فهذه الثورات تجد منطلقها وتفسيرها في وحدة الشعوب العربية، وهي وحدة ثقافية ودينية ولغوية، تدحض كل الدعوات التي تم ترويجها حول الأنظمة القطرية، باعتبارها بديلاً للوحدة العربية<sup>(١)</sup>.

وفي إطار هذه الاعتبارات، ارتكزت الثورات العربية بعدد من الخصائص والسمات التي تشكلت من البيئة التي انطلقت في إطارها، وما تتضمنه هذه البيئة من محددات وأسباب ودوافع، تركت تأثيراتها على خصائص وسمات هذه الثورات، ومن ذلك:

١- التشابه في عوامل التغيير: حيث جمعت بين البلاد التي شهدت مدًا ثوريًا فاعلاً، الدوافع المحفزة على الانفجار الثوري كالفساد السياسي، والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحول الحكم بمرور الزمن إلى حكم العائلة التي تدير البلاد، وتمسك بالاقتصاد، وتجنّي مليارات الدولارات من مشاركتها المباشرة في كل مشاريع الإعمار وصفقات التسلح، والتجارة، والاستيراد والتصدير في كافة المجالات. والتشابه كذلك في مشروعات نقل وتوريث السلطة. وكذلك التشابه في سياسة التبعية للولايات

(١) د. حسن حنفي، الوحدة الثورية، جريدة الزمان الدولية، لندن، عدد (٣٨٤٨)، ١٧/٣/٢٠١١م.

التونسية والمصرية، وكان تأثيره واضحاً في تعبئة طاقتها، وتعزيز مكتسباتها؛ بحيث نجحتا بدون عنف وانقسام في المجتمع، كما كان لهذه الوسائل دورها في انتقال هذه الثورات من دولة إلى أخرى، ومن إقليم إلى آخر داخل نفس الدولة.

٧- **ضعف البناء السياسي في الدول العربية**، وتمحورها حول شخص القائد أو الرئيس، وعدم تطور البناء السياسي إلى بناء مؤسساتي، يستطيع أن يقدم من خلاله الأفكار والنصح والرؤى للمؤسسة السياسية، ولذلك تضعف الحكومة في حال ضعف الرئيس، وكذلك عدم استطاعتها مواجهة الضغوط الدولية، بشكل فاعل؛ لأن قراراتها فردية، وتمحور حول رأس الهرم السياسي.

٨- **أنها أبرزت أهمية الحاجة للإصلاح**، ومواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأهمية التنمية المستدامة في الدول العربية، والتي تركز على تنمية الإنسان، خصوصاً في الجانب التعليمي، وتطوير مصادر الدخل الفردية والمجتمعية.

٩- **أن هذه الثورات أبرزت أهمية الرأي العام المجتمعي**، وضرورة وجود مؤسسات فاعلة بالمجتمع المدني، تساعد في اتخاذ الرأي الصحيح والقرار الصائب، وتستطيع الحكومات -من خلال هذه المؤسسات- أن تحاور الجميع، وكذلك إصلاح مؤسساتها؛ بناء على ما يتطلبه الرأي العام<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### الثورات العربية ٢٠١١م.. المسارات والسياسات

في إطار تحليل مسارات الثورات والاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية ٢٠١١م، وأنماط الاستجابة الرسمية لها، يمكن التمييز بين عدة مستويات

(٢) برهان إبراهيم كريم، الربيع العربي، موقع ثوابت عربية، الأربعاء، ١٠ أغسطس ٢٠١١م.

[http://thawabitabiya.com/index.php?option=com\\_content&view=category&id=3:economy-news&layout=blog&Itemid=174](http://thawabitabiya.com/index.php?option=com_content&view=category&id=3:economy-news&layout=blog&Itemid=174)

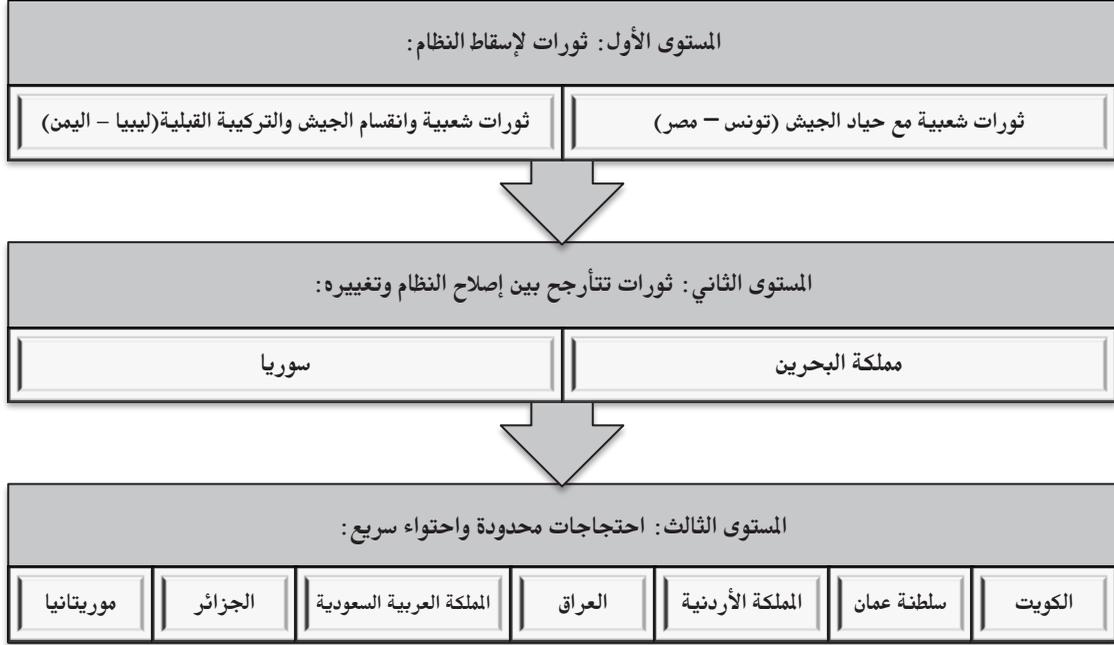
الجزري، وإن بدأت حركة مطلبية، فإنها سرعان ما تتحول لحركة للتغيير الشامل، إلا أن بعض الثورات تواجه إخفاقات أو ثورات مضادة، وكثير من الثورات لا تحقق أهدافها في المدى القريب، رغم أنها في المدى البعيد تحدث تغييراً جذرياً في حركة المجتمع، وتتشابه الثورات العربية في اتفاقها في التحديات التي تواجهها، والتي من بينها:

- **تحدي البعد الاستراتيجي المستقبلي:** فالثورة باعتبارها حركة جماهيرية تدعو للتغيير الشامل تقع في مآزق الغرور، خاصة إذا واجهت نظاماً ضعيفاً، وانهارت تلك النظم بسرعة، ومن ثم تتصور الحركة الثورية أن تغيير المجتمع مسألة بسيطة. وهنا يظهر تحدي النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فتغيير المجتمع ثقافياً واجتماعياً ليس مسألة سهلة، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع ويحتاج لوقت طويل.
- **تحدي العقيدة السياسية:** فكثير من الثورات يغيب عنها البعد الأيديولوجي المتكامل، والعقيدة السياسية والفكرية المشتركة التي تلتف حولها مختلف الفصائل والتيارات.
- **تحدي القيادة:** حيث تشترك هذه الثورات في غياب القائد أو الموجه أو المرشد أو المهتم، سواء كان شخصاً أو حزباً أو تياراً أو مؤسسة، وهو ما ترتب عليه تشردم في عناصرها وتياراتها، وسهولة اختراقها، في ظل تعدد الانتماءات، وتغليب الأنبي على المستقبلي، والشخصي على الوطني<sup>(١)</sup>.

٦- **بروز الدور الحيوي للإعلام بكافة أشكاله ووسائله**، في تنوير وتهيئة الشعوب، وفي الحشد والتعبئة، فقد لعب الإعلام الجديد والتقليدي، دوراً رئيساً في هذه الثورات؛ إذ كان هو الأداة الرئيسية في الثورتين

(١) د. محمد نعمان جلال، الثورات في الشرق الأوسط بين الرؤية الاستراتيجية والمراهقة الفكرية (نظرة مقارنة)، ٢٠١١/٠٣/١٩، <http://www.jidar.net/node/6520>

مستويات الثورات والاحتجاجات العربية وفقاً لمساراتها والاستجابة الرسمية لها



عنفًا ثم وعودًا بالتغيير، مع وجود مزيد من الفئات الشعبية تنضم للمتظاهرين، وحدوث مزيد من العنف والقتل، يقابله مزيد من الوعود وتقديم التنازلات، ثم اتساع الهبة الشعبية لتشمل كافة أرجاء الوطن، وصولاً لنقطة الحسم. فيتوجه رأس النظام إلى الجيش لحسم الصراع، فيتخذ الجيش موقفًا وطنيًا لصالح الشعب، وتحقق الثورة انتصارًا أوليًا بإسقاط رأس النظام، ثم تبدأ بإجراء تغييرات جذرية تشمل المؤسسات والدستور، والأجهزة الأمنية، ومحاكمة الفاسدين.

ويمكن أن توضع الثورتان التونسية والمصرية على قدم المساواة مع أعظم ثورات التاريخ، إذا استمرت مسيرة تطهير النظام، وتحقيق كافة المطالب الشعبية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة الحريات، والتعددية السياسية، وسيادة القانون، والمساواة التامة بين المواطنين؛ بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية، دولة احترام حقوق الإنسان، وتداول السلطة،

أساسية، وذلك على النحو التالي:

المستوى الأول: ثورات لإسقاط النظام:

النموذج الأول: ثورات شعبية مع حياد الجيش (تونس - مصر):

في تونس ومصر انطلقت شرارة الثورة بطريقة شبه عفوية، لكن بعد أن اكتملت العناصر الأساسية لقيام أية ثورة (درجة من القمع والاضطهاد، ومصادرة للحريات لا تُطاق، ووعي عام بمدى الظلم الذي أصاب كافة فئات الشعب، يصاحبه وعي عام بمدى فساد السلطة وعنجهيتها، واستخفافها بمشاعر الناس، ثم تصل بعد ذلك شرارة الانطلاقة عند وصول حالة الغليان إلى نقطة الانفجار، يصاحبها استعداد عالٍ للتضحية لدى نسبة كبيرة من أبناء الشعب بعد كسر حاجز الخوف).

وكان رد السلطتين التونسية والمصرية متشابهًا،

وفصل السلطات، وحرية الإعلام، دولة تستجيب لخيارات الشعب بشكل كامل<sup>(١)</sup>.

### النموذج الثاني: ثورات شعبية وانقسام الجيش والتركيبية القبلية:

تتشابه الأسباب التي انطلقت من أجلها ثورتا تونس ومصر مع تلك الموجودة في ليبيا واليمن، بل إن نسبة الفساد وتغول الأجهزة الأمنية قد تزيد في الدولتين. فعمر النظامين الدكتاتوريين في تونس ومصر كان ٢٣ و٣٠ سنة بالترتيب، بينما في اليمن وليبيا ٢٣ سنة و٤٢ سنة، إلا أن الفرق بين المجموعتين من الدول يكمن في نقطتين أساسيتين:

الأول: اختفاء التركيبية القبلية في كل من تونس ومصر، بينما ظلت القبلية في كل من ليبيا واليمن جزءاً أساسياً من مكونات

النظام السياسي والاجتماعي، وقام النظامان بتغذيتها للارتكاز عليها عند الحاجة.

الثاني: نضوج المجتمع المدني في كل من تونس ومصر، ووجود مؤسسات واضحة المعالم، خاصة مؤسسة الجيش، بينما المؤسسات المدنية في اليمن في بداية تشكلها. أما ليبيا فقد أفرغ النظام البلاد من أي أثر لمنظمات المجتمع المدني، وهمش مؤسسة الجيش؛ لعدم ثقته فيها منذ عام ١٩٧٧م.

لقد انطلقت الثورتان اليمنية والليبية بشكل شبه متزامن بعد انتصار الثورتين التونسية والمصرية، وكان الرد عليهما متشابهاً، إلا أن العقيد الليبي اختار العنف المطلق، معتمداً على ميليشيات أولاده، التي شكّلت بديلاً للجيش الوطني، وتشكيلة قبلية ضعيفة، وجيش من المرتزقة تقوم على تجنيده شركات خاصة

(١) د. عبد الحميد صيام، الثورات العربية.. ثلاثة نماذج تضاف إلى علم الثورات الشعبية، أبريل ٢٠١١م، الرابط:

[http://khatab38.blogspot.com/2011/04/blog-post\\_24.html](http://khatab38.blogspot.com/2011/04/blog-post_24.html)

منتشرة في العواصم الإفريقية وممولة من العقيد<sup>(٢)</sup>. وفي اليمن استخدم النظام نفس الوسائل تقريباً، لكن العنف المتواصل ظل انتقائياً؛ لقناعة النظام بأن العنف سيزيد من حدة الغليان الشعبي، وأن العديد من الأحزاب والشخصيات والقبائل حسمو مواقفهم ضد النظام؛ بسبب توجيه بنادق بلطجية النظام ضد المتظاهرين.

واستطاعت الثورة اليمنية أن تجذب كافة فئات الشعب، وطلائعه السياسية والقبلية، والعسكرية والشبابية، لكن النظام ظل يتأرجح معتمداً على عدد من التجمعات القبلية والعسكرية المرتبطة به، حتى جاء خروج الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للمملكة بداعي العلاج، ليزيد من فرص نجاح الثورة، ولكن وسط تحفظات كبيرة، عن طبيعة ومدى هذا النجاح في ظل الأدوار القوية التي تمارسها بعض القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية) والإقليمية (المملكة العربية السعودية) للحيلولة دون اكتمال هذا النجاح.

وعلى الجانب الآخر، جاء الوضع الثوري في ليبيا مختلفاً، فالعقيد الليبي خرج من الأيام الأولى للثورة ليهتد بسحق الثوار، وتطهير ليبيا منهم، معلناً الاستعداد المطلق لتحويل البلاد إلى مجزرة جماعية ليبقي في الحكم، وهو ما قام بتنفيذه فعلاً بعد الانشقاقات القبلية والعسكرية والدبلوماسية، وتساعد الثورة السلمية لتشمل كافة مدن وقرى وبوادي ليبيا، وهو ما دفع الثوار لحمل السلاح، مدعومين في مرحلة تالية بقوات من حلف الناتو، حتى نجحوا في دخول العاصمة طرابلس، في أغسطس ٢٠١١م، وإعلان تحرير كامل التراب الليبي، بعد مقتل العقيد معمر القذافي، في معقل رأسه، مدينة سرت، في العشرين

(٢) المصدر السابق.

ومن هنا، فإن الرئيس السوري وبعض المتنفذين القريبين منه هم أكبر المستفيدين من استمرار الوضع الراهن، وهنا يمكن التمييز بين دائرتين: الدائرة الأولى، وهم أهل الثقة، وتشمل أقارب الرئيس من أصحاب المواقع الحساسة، والمتنفذين، كرئيس الفرقة المكلفة بالحرس الجمهوري، ونائب رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة، وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية، والمسؤولين الأمنيين في القوات المسلحة من المنتمين لطائفة الرئيس، ويتمتعون بثقته. وكذلك عدد ممن يحتكرون كثيراً من القطاعات الحيوية في القطاع الخاص والمخصص.

أما الدائرة الثانية من المنتفعين، فتضم بعض المسؤولين ممن هم في قمة هرم الدولة، كنائب الرئيس، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، وأغلب الوزراء، ورئيس مجلس الشعب، وبعض المسؤولين الحزبيين. ومع أن النظام السوري هو نظام يحكم باسم حزب البعث، فقد تراجع دور الحزب ليصبح مؤسسة تدير سياسات النظام، وتحول كثير من قادته إلى أعضاء في قائمة الأغنياء الجدد؛ حيث اغتنى كثير من هؤلاء مع استئثار الفساد في كافة مفاصل مؤسسات الدولة.

فالاقتصاد السياسي السوري، في ظل بشار الأسد، يقوم على احتكار بعض الأنشطة الأساسية، مثل قطاع الاتصالات الحديث، والمناطق الحرة من قبل المقربين جداً من الرئيس، كما يلاحظ تحول كثير من أبناء المسؤولين الأمنيين إلى الأنشطة الاقتصادية التي كان يسيطر عليها بعض أبناء الطبقة البرجوازية السنية والمسيحية، خاصة من أبناء العوائل الدمشقية المعروفة، الأمر الذي ركز الثروة في أيدي قليلة، مع بروز طبقة صغيرة من أبناء المسؤولين، ومرافقيهم، وأصدقائهم، يطلق عليهم لقب «الشيخة».

هذا بجانب تحوّل القطاع العام إلى بؤرة كبيرة للفساد، وإلى أحد العناصر المعيقة للإصلاح الاقتصادي؛ حيث يستنزف هذا القطاع جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة، كما تستنزف ميزانية الدفاع، بقسميها المتعلق بالجيش، والأجهزة الأمنية جزءاً أكبر من ميزانية الدولة، الأمر

من شهر أكتوبر ٢٠١١م، بعد مرور ثمانية أشهر من الكفاح الدامي، وسقوط آلاف القتلى من الشعب الليبي، ثواراً كانوا أم مؤيدين للنظام، دون اكتراث من هذا النظام بمآلات البلاد، ومواطنيها، وثوراتها.

### المستوى الثاني: ثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وتغييره:

شهد هذا المستوى انطلاق عدد من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية واسعة النطاق، في عدد من الدول العربية، رافعة شعارات «إصلاح النظام»، وليس «إسقاط النظام»، واختلفت طبيعة هذه الثورات ومآلاتها مع اختلاف ردود فعل واستجابات النظم السياسية في هذه الدول، ومع رفض النظام الاستجابية، وتوسعه في استخدام العنف والقمع في وجه المتظاهرين، تحولت دعوات الإصلاح لدعوات إسقاط، كما في حالة الجمهورية السورية، ومع إعلان النظام عن بعض الإصلاحات، ووجود دعم خارجي قوي، إقليمي ودولي للنظام الرسمي، تراجعت حدة المظاهرات، كما في حالة مملكة البحرين، ويبرز في إطار هذا المستوى النموذج السوري.

### ففي الجمهورية العربية السورية، ترتبط عملية التغيير السياسي بعدة عوامل، أهمها:

#### العامل الأول: تركيبة النظام:

حيث يقدم النظام السوري تركيبة معقدة لتشابك المصالح الطائفية والحزبية والبيروقراطية، ورجال الأعمال، والأقليات الراضية لفكرة التغيير، بجانب فئة المنتفعين من النظام، ومع أن سوريا مجتمع متعدد الطوائف والأعراق، فهو مجتمع فيه أغلبية واضحة هي الأغلبية العربية المسلمة، فالعرب نحو ٩٠٪، والمسلمون، بطوائفهم المختلفة نحو ٩٠٪، وهناك أغلبية عربية مسلمة/ سنية تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من السكان. إلا أن أهم الانقسامات في سوريا تتمحور حول قضية التمثيل العالي لأبناء الطائفة العلوية، والتي تتراوح نسبتها بين ٩-١٢٪، في بعض المراكز الحيوية في النظام السياسي والأمني السوري، وفي سيطرة بعض أبنائها على بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية.

تركيا بوساطة بين سوريا وإسرائيل لإعادة المفاوضات غير المباشرة حول هضبة الجولان.

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن القول: إنه في الحالة السورية، هناك طريقتان للتغيير: الأول: إصلاحي يأخذ رأس النظام المبادرة فيه، ويقود عملية تغيير تدريجي تنتهي بنظام ديمقراطي. والثاني: طريق الثورة الشعبية، وهناك مؤشرات متناقضة حول استيعاب النظام السوري لخطورة المرحلة، فالرئيس السوري كان من أوائل من تحدث عن «تفهمه» للضغوط الشعبية، وضرورة تقديم تغييرات سريعة، لكن عند الحديث عن نوعية الإصلاحات التي وعد بها، بدا أنها من نوع التغييرات الشكلية التي لا تمس جوهر النظام، أو الممارسة السياسية في سوريا.

كما قام النظام بمحاكمة عدد من المدونين والناشطين السياسيين، كما تشكل حادثة الاعتداء على بعض الشباب والشابات الذين قاموا بإشعال الشموع؛ تضامناً مع الثورة المصرية، مؤشراً على حالة القلق التي تسيطر على الأجهزة الأمنية من أي شكل من أشكال التعبير، قبل أن تتفاقم الأوضاع، ويتوسع النظام في استخدام آلهة القمعية الأمنية والعسكرية ضد الثوار، ويسقط عشرات القتلى والجرحى يومياً، وتصدر العديد من الإدانات الأممية ضد النظام.

وجاء الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني في الثاني من أكتوبر ٢٠١١م، ليشكل مرحلة جديدة من مراحل تطور الثورة الشعبية في سوريا، وجاء في الإعلان التأسيسي للمجلس أنه «يشكل العنوان الرئيس للثورة السورية، ويمثلها في الداخل والخارج، ويوفر الدعم اللازم لتحقيق تطلعات شعبنا بإسقاط النظام القائم بكل أركانه بما فيه رأس النظام، وإقامة دولة مدنية دون تمييز على أساس القومية، أو الجنس، أو المعتقد الديني أو السياسي».

وأعلن البيان أن المجلس «يرفض أي تدخل خارجي يمس السيادة الوطنية»، ولكنه «يطالب المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب، والعمل على حمايته من الحرب المعلنة عليه،

الذي يجعل بعضاً من العاملين في هذه الأجهزة ضمن الدائرة الثانية الداعمة للنظام.

### العامل الثاني: العامل الأمني:

فالعمود الفقري في استمرار النظام هو الأجهزة الأمنية، القائمة على توظيف القمع كأداة فعّالة للتخلص من معارضيه وخصومه. وقد تمددت الأجهزة الأمنية في سوريا بفعل العقلية العسكرية/ الأمنية التي سيطرت على النظام، بحكم خلفية قادة النظام الذين جاءوا من المؤسسة العسكرية.

وخلال العقد الأخير قامت الأجهزة القمعية باعتقال رموز وقادة الحراك السياسي، كما قامت بإغلاق كافة المنتديات الحوارية، واللجوء إلى أساليب التهريب، والتضييق، والمنع من السفر بحق كافة النشطاء من كافة الاتجاهات، ومن بينهم النشطاء الأكراد، والحقوقيون، والمثقفون. ومع الدعوات الافتراضية ليوم الغضب السوري، استنفرت الأجهزة الأمنية بشكل كامل، وقامت بتشديد قبضتها على كافة الأماكن؛ حيث شهدت كثيراً من الأماكن المصنفة بأنها غير «مأهولة»، انتشاراً واسعاً لعناصر الأمن، ثم قامت المخابرات السورية بحملة افتراضية للتصدي لحملة يوم الغضب السوري<sup>(١)</sup>.

### العامل الثالث: العامل الدولي:

خلال السنوات الخمس الأخيرة بدأ النظام السوري في الخروج من عزلته، نتيجة عدة عوامل، منها: تعثر المشروع الأمريكي في العراق، وبروز القوى الشيعية الموالية لإيران، حليفة النظام السوري، في العراق، وفشل الحرب الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩م، الأمر الذي زاد من ثقة النظام في نفسه. ونجاح حلفاء النظام السوري، خاصة حزب الله، في توظيف سلاحه لفرص إرادته على خصومه في الداخل اللبناني، وفتح الباب للنفوذ السوري للعودة إلى لبنان. وكذلك الانفتاح السوري على تركيا، وقيام

(١) د. نجيب الغضبان، نحو التغيير في سوريا: لماذا لم يغضب السوريون؟ موقع ميدل إيست أونلاين، ٢٠١١/٢/٦م.

السادس في خطابه في ٩ مارس ٢٠١١م، فتح المجال للقيام بإصلاحات مؤسسية وسياسية عبر تشكيل لجنة أنيطت بها مهمة القيام بمراجعة لمقتضيات الدستور الذي يجري العمل به في المغرب منذ ١٣ سبتمبر ١٩٩٦م، واعتبرت السلطات الحكومية أن

الخطاب الملكي استجاب لمطالب حركة شباب ٢٠ فبراير، ولم يعد هناك أي مبرر للتظاهر من جديد، وهو الأمر الذي دفعها إلى استعمال العنف ضد المتظاهرين في الدار البيضاء يوم ١٣ مارس ٢٠١١م. وأمام الانتقادات الموجهة لسلوك الأجهزة الأمنية، تراجعت السلطات

لتسمح بالتظاهر، دون تدخلات في ٢٠ مارس و٢٤ أبريل في مختلف المدن المغربية.

لكن تم استعمال القوة ضد المتظاهرين يوم ١٥ مايو ٢٠١١م، الذين أعلنوا التوجه نحو مقر المديرية العامة لحماية التراب الوطني بمدينة تمارة جنوب العاصمة الرباط. وأعلنت السلطات الحكومية عن عزمها منع التظاهر، حتى لو أدى ذلك إلى استعمال العنف، وهو ما تم خلال تظاهرات ٢٢ مايو ٢٠١١م. وبرتت السلطات المغربية لجوءها إلى العنف إلى كون حركة ٢٠ فبراير فقدت استقلاليتها، وذلك بتحكم بعض التيارات في مسارها وهي جماعة العدل والإحسان، وحزب النهج الديمقراطي.

وقد أدى استعمال العنف تجاه المتظاهرين يوم ٢٢ مايو إلى ردود فعل قوية من جانب القوى الحقوقية، وبعض القوى السياسية المغربية، ومنظمات حقوقية دولية والاتحاد الأوروبي. ومع تصاعد المخاوف من تطور المواجهات، لم تتدخل السلطات المغربية لمنع تظاهرات ٢٩ مايو.

وأمام حالتي الشد والجذب وأمام عدم قدرة السلطات المغربية على الاستمرار في تحمل الأعباء

ووقف الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي يرتكبها النظام غير الشرعي، عبر كل الوسائل المشروعة، ومنها تفعيل المواد القانونية في القانون الدولي<sup>(١)</sup>.

كما جاءت تحركات جامعة الدول العربية، وإعلان تشكيل لجنة عربية لبحث الأزمة السورية، لتشكل مصدراً جديداً من مصادر الضغط على نظام بشار الأسد، ولكنه (حتى تاريخ كتابة هذا التقرير) غير عابئ بها، ومستمر في سياساته وقهره ضد مقدرات الوطن ومواطنيه.

**شهدت العديد من الدول العربية، من الخليج إلى المحيط، احتجاجات ومظاهرات، ارتبط بعضها بالمد الثوري والعدوى العربية، مع وجود المحفزات والدوافع الداخلية للتظاهر، فشهدت كل من الكويت وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وموريتانيا، أنماطاً وأشكالاً متفاوتة من الاحتجاجات، وبطبيعة الحال اختلفت ردود الأفعال الرسمية حيال هذه الاحتجاجات**

#### المستوى الثالث: احتجاجات محدودة واحتواء سريع:

شهدت العديد من الدول العربية، من الخليج إلى المحيط، احتجاجات ومظاهرات، ارتبط بعضها بالمد الثوري والعدوى العربية، مع وجود المحفزات والدوافع الداخلية للتظاهر، فشهدت كل من الكويت وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وموريتانيا، أنماطاً وأشكالاً متفاوتة من الاحتجاجات، وبطبيعة الحال اختلفت ردود الأفعال الرسمية حيال هذه الاحتجاجات، وفقاً لحجم هذه الاحتجاجات من ناحية ودرجة انتشارها، وكذلك وفقاً للقدرات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي القائم، من ناحية ثانية، هذا بجانب تأثير درجة الدعم والتأييد الخارجي (الإقليمي والدولي) لهذه الاحتجاجات، وفي سياق هذا المستوى يأتي نموذج المملكة المغربية.

ففي أعقاب المظاهرات والاحتجاجات التي قادتها حركة شباب ٢٠ فبراير، قرر الملك المغربي محمد

(١) المعارضة تعلن تشكيل المجلس الوطني السوري له إسقاط نظام الأسد»، العربية نت، الأحد ٢ أكتوبر ٢٠١١م، الرابط:

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/02/169799.html>

ما حدث من ثورات عربية جاء بتخطيط من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت التخلص من الحكام الذين باتوا عبئاً عليها وعلى شعوبهم، وأن الولايات المتحدة هي التي أرادت التغيير لكي تبقى المنطقة تحت السيطرة، بدلاً من سيطرة قوى أخرى على مقدرات الأمور.

إلا أن هذه الفرضية لا تتفق وتحولات السياسة الأمريكية في المنطقة وفي العالم، والتراجعات التي شهدتها خلال العقد

الماضي. هذا التراجع الذي يعترف به الأمريكيون في العديد من المواقع، سواء من صنّاع القرار أو من مراكز الأبحاث، ومؤسسات الفكر، أو من الباحثين والمحللين.

**حاولت بعض التيارات الفكرية إثارة فرضية أن ما حدث من ثورات عربية جاء بتخطيط من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت التخلص من الحكام الذين باتوا عبئاً عليها وعلى شعوبهم، وأن الولايات المتحدة هي التي أرادت التغيير لكي تبقى المنطقة تحت السيطرة، بدلاً من سيطرة قوى أخرى على مقدرات الأمور.**

ومن أدلة هذا التراجع:

إخفاقات القوات الأمريكية في العراق، وال فشل الذي مُنِيَ به المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد، والعجز الأمريكي عن السيطرة على أفغانستان، أو القضاء على حركة طالبان، وكذلك العجز عن وقف البرنامج النووي الإيراني، رغم العقوبات الدولية المتكررة على إيران، وتصريحات الرئيس الأمريكي، في أكثر من مناسبة، أن الولايات المتحدة لم يعد بمقدورها أن تدير العالم بمفردها، وأنها باتت تحتاج إلى تعاون الآخرين معها<sup>(٢)</sup>. وهو ما حدث بالفعل، فقد اضطرت إلى الاستعانة بالصين لمواجهة الأزمة المالية، واستعانت بروسيا لتوفير طرق إمداد لقواتها إلى أفغانستان، واستعانت بإيران لتوفير انسحاب آمن لقواتها من العراق.

كما أن قدرة الولايات المتحدة لم تعد كما كانت، لا في صناعة الرؤساء، ولا في الاحتفاظ بهم. والأمثلة كثيرة في أمريكا اللاتينية، التي يعتبرها الكثيرون

(٢) روبرين نييليت، هل أمريكا مستعدة للقيادة؟ إعادة التفكير في دور أمريكا في عالم متغير. تقارير بريطانية، المركز العربي للدراسات الإنسانية ٢٣/٢/٢٠٠٩م.

السياسية لاستعمال العنف تجاه المتظاهرين، وفشلها في تقسيم حركة شباب ٢٠ فبراير، بمحاولة تأجيج التناقضات بين مكوناتها؛ حيث رفضت الحركة منطق التقسيم، وشدت على وحدة مطالبها، رغم تنوع مكوناتها كما شددت على استقلاليتها، هذا من ناحية.

وبروز تيارات داخل السلطة المغربية، تنادي بضرورة إجراء قراءة جيدة تستوعب أحداث تونس ومصر، وتقوم على مراعاة مطالب المتظاهرين ذات الطابع

المعتدل قبل أن يحولها القمع إلى مطالب تريد إسقاط النظام بدلاً من إصلاحه، من ناحية ثانية؛ ونظراً لأن الملكية المغربية تمتلك شرعية تاريخية ووطنية ودينية تجعلها محل اتفاق داخلي، من ناحية ثالثة، ولأن مطالب المتظاهرين تركزت على تقاسم الصلاحيات، وبناء قاعدة واسعة من الشرعية من ناحية رابعة، فقد توافقت رؤى التيارين على تجنب تصعيد العنف، والسعي نحو تحقيق توافق متبادل حول مطالب الإصلاح وكيفية تحقيقها<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### الثورات العربية ٢٠١١م.. الآفاق

#### والسيناريوهات

ترتبط آفاق الثورات العربية، والسيناريوهات المحتملة لتطوراتها بالعديد من الاعتبارات، يمكن تناولها على النحو التالي:

#### أولاً: الاعتبارات الدولية:

حاولت بعض التيارات الفكرية إثارة فرضية أن

(١) مركز الجزيرة للدراسات، المغرب كوابح التصعيد، ١٢/٦/٢٠١١م، النص متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1F2AF61E-7637-40B4-A354-160070307444.htm?GoogleStatID=27>

أعباء أكبر من قدرات نظمها السياسية، ودول تسعى القوى الكبرى لتقديمتها: لتعارض جغرافيتها الراهنة مع مصالح هذه القوى.

### ثانياً: الاعتبارات الإقليمية:

حيث يرتبط مستقبل الثورات العربية بالعديد من الاعتبارات الإقليمية، في مقدمتها:

#### ١- الأدوار الإقليمية الجديدة:

يرتبط الحديث عن هذه الأدوار بالدرجة الأولى بالدور المصري المرتقب، في مرحلة ما بعد الثورة؛ نظراً لأهمية الدور المصري، وموقع مصر وحجمها، وقيادتها السابقة للمنطقة، والفاعلية في معظم القضايا التي تهم دول المنطقة، وعودة مصر للمكانة التي كانت عليها، قبل فترة مبارك التي تراجعت فيها، تتطلب إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد، وإعادة النظر في طبيعة علاقاتها مع القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، خاصة إيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية؛ بحيث تقوم هذه العلاقات على التوازن الفاعل والدقيق، بما يضمن لها التأثير في مختلف القضايا، والمشاركة فيها بحيادية وموضوعية، تتفق ومكانة مصر وما تنشده من دور مستقبلي.

#### ٢- المحاور الإقليمية:

أدت الثورات العربية لسقوط المحاور التقليدية التي كانت قائمة في المنطقة، مثل «محور الاعتدال»، الذي ضم بجانب مصر والأردن دول مجلس التعاون الخليجي، في مقابل ما عُرف بمحور «المانعة» الذي تآرجح بين سوريا والعراق، واليمن والسودان، والجزائر، وفقاً لطبيعة التحولات الدولية والإقليمية في المنطقة، وظهر في أفق ما بعد الثورات دعوات لمحور جديد يضم دول مجلس التعاون الخليجي، بجانب كل من المملكة الأردنية والمملكة المغربية، يسعى لاحتواء التدايعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السلبية التي يمكن أن تتجم عن موجة المد الثوري في المنطقة العربية.

«حديقة الولايات المتحدة الخلفية»؛ حيث تشهد مزيداً من الاستقلال عن السياسة الأمريكية، بل ومزيداً من التعاون مع أحد من تعتبره الولايات المتحدة عدواً لها، وهو إيران، فهناك تعاون أوسع بين الأرجنتين وفنزويلا والبرازيل مع إيران؛ خلافاً للرغبة الأمريكية التي تريد عزل إيران ومعاقبتها.

كما فشلت إدارة أوباما في تحقيق أي تقدم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على الرغم من كل وعود أوباما في هذا المجال. وفشلت في وضع إياد علاوي رئيساً لحكومة العراق، وعجزت عن إبقاء سعد الحريري رئيساً لحكومة لبنان، والمحصلة أنها أيضاً عجزت عن حماية حلفائها الذين انهاروا مثل الرئيس التونسي، ثم الرئيس المصري، ولم يكن من المتوقع أن تتخلى عنهم بتلك السهولة التي يعتقدونها البعض.

إلا أن هذا التراجع لا يعني أن الولايات المتحدة لن يكون لها دور في التعاطي مع هذه الأحداث وإدارتها، بل ستعمل جاهدة لاستيعاب الواقع الجديد، والحد من الخسائر الناجمة عنه، والقبول بإسقاط رأس النظام، ولكن مع المحافظة على طبيعة هذا النظام، أي توجهاته الليبرالية الاقتصادية، وعلاقاته الإقليمية، وتحالفاته الدولية، خصوصاً ما يتعلق منها بأمن إسرائيل وأمن النفط، ومنع الإسلاميين من السيطرة على النظم السياسية الجديدة في مرحلة ما بعد الثورة<sup>(١)</sup>.

ومن هنا تأتي أهمية التأكيد على أن العامل الخارجي عامل مؤثر في مستقبل الثورات العربية، وإن لم يكن في بداياتها، فسيكون في نهاياتها، وسيكون الدور الخارجي في هذا التغيير، ليس فقط في النظم السياسية، ولكن أيضاً في الجغرافية السياسية، فجغرافية المنطقة الحالية، باستثناء تركيا وإيران ومصر، هي جغرافية غير قابلة للاستمرار، في ظل وجود دول تمزقها التكوينات الدينية والمذهبية، والعرقية والطائفية، ودول تمثل جغرافيتها ومواردها

(١) د. طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥، أبريل ٢٠١١م:

<http://www.arabaffairs.org/ArticleViewer.aspx?ID=d0cf8c2c-abfc-4528-a392-cf51254aac6f>

## ٢- الدور الإسرائيلي:

الكيان الإسرائيلي من أكثر الأطراف قلقًا وخوفًا من نتائج الثورات العربية، والتي كشفت عن حجم الكراهية والعداء التي تكنها الشعوب العربية لهذا الكيان، هذه الشعوب التي فرضت عليها أنظمتها التطبيع والسلام مع إسرائيل قهراً، دون مراعاة لمشاعرها، ودون احترام للحقوق والمقدسات التي تنتهكها إسرائيل بشكل دائم منذ احتلالها للأراضي العربية، واغتصاب فلسطين، وتأسيس كيان غير شرعي على أراضيها.

والقلق الأكبر لإسرائيل يتمثل في مصر، التي كانت تضمن لإسرائيل حدوداً آمنة طوال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي لن تبقى كما كانت، بل يمكن أن تشكل أكبر مصدر لتهديد هذا الأمن، وهو ما كشفت عنه وأكدته تطورات الأحداث الحدودية بين الجانبين.

## ٤- المكانة الدولية:

هذه الثورات تمثل بداية عصر جديد للشعوب العربية التي استعادت ثقافتها بنفسها، وبداية لتشكيل أوضاع إقليمية جديدة، تراعي مصالح الدول والشعوب العربية بالمقام الأول، فهي أوضاع من شأنها الحد من استراتيجيات الهيمنة والوصاية، والتدخل التي مارستها وتسعى إلى الاستمرار في ممارستها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، خاصة وأن استكمال هذه الثورات لنجاحاتها من شأنه أن يحول بين أي سلطة عربية جديدة والعودة إلى سياسات التبعية للخارج، وإلى القمع والاستبداد في الداخل<sup>(١)</sup>.

## ثالثاً: الاعتبارات الداخلية:

ترتبط هذه الاعتبارات، في جانب كبير منها بالأبعاد والمكونات الثقافية، والاجتماعية والنفسية في المجتمعات العربية، فمجتمعاتنا الطامحة إلى بناء الحياة الديمقراطية، والتي تجسدها ثورات الشباب العارمة، والناجمة بفعل عوامل الفقر والفاقة المستديمة، إلى جانب عوامل الانفتاح على العالم

المتقدم، بكل ما يحمله من ثورة تقنية ومعلوماتية، وما تحمله من دوافع إنسانية، تسعى لبناء مجتمع واسع ومتسامح يسع للجميع، بعيداً عن الصراعات المذهبية والعرقية، والدينية، والقبلية.

وهذه الثورات لا تقاوم فقط على جبهة الإطاحة بالنظم الدكتاتورية، بل أيضاً على جبهة حماية الثورة من الانحراف، والبناء والتأسيس لثقافة التسامح، والتصدي لاختراقات بعض القوى التي تسعى لإعادة توليد أنماط من الحروب الأهلية الداخلية والحروب الإقليمية.

ومن هنا، فإن مستقبل هذه الثورات يبقى رهناً بقدرتها على تعزيز الإنسان الفرد ثقته بنفسه، وتقديره لذاته كما ينبغي، وإطلاق قدراته في مختلف مجالات الحياة لبناء مجتمع العدالة والديمقراطية، والتقدم العلمي والتقني، والعيش بسلام وأمان في المحيط الوطني والإقليمي والدولي<sup>(٢)</sup>.

## خلاصة

في إطار هذه الاعتبارات، يمكن القول: إنه من غير المحتمل، على المدى القريب، أن تسقط الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي جميعاً بسرعة، كما حدث في أوروبا الشرقية، فعلى الرغم من وحدة دول العالم العربي في اللغة، والتاريخ، والثقافة، والدين، فإنها تختلف في طبيعة نظمها السياسية، وهذا الاختلاف من شأنه التأثير على مسارات ومآلات الثورات وآليات التغيير المختلفة، حيث سيأخذ هذا التغيير عدة أشكال، وبتعدد الأشكال ستتعدد أنماط استجابة النظم السياسية، بما يحول دون وجود نمط واحد، سواء في التغيير أو في الاستجابة.

ومن ناحية ثانية تأتي أهمية التأكيد على أن التغيير

(٢) عامر صالح، على هامش ثورات العرب: ثقافة مجتمعاتنا، ومخاطر بناء الديمقراطية، الشبكة العربية العالمية، الأحد، ٥ يونيو ٢٠١١ م على الرابط التالي:

<http://www.globalarabnetwork.com/studies/4431-2011-06-05-11-05-55>

(١) د. طلال عترسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مرجع سابق.

ومن ناحية ثالثة، نجد أنه من المحتمل أن تدور الصراعات السياسية، سواء في المرحلة الانتقالية أو بعدها بقليل، حول القضايا الحياتية والمعيشية، بدرجة أكبر من القضايا الفكرية والأيدولوجية. في ظل تركيز الثورات على إنهاء الديكتاتورية والفساد، وتوفير الحقوق الأساسية، ورفع مستويات المعيشة المادية، وتعزيز قدر أكبر من الحرية والعدالة والديمقراطية.

السياسي لا يعني دائماً تحقيق الديمقراطية؛ حيث سيتطلب الأمر تشكيل حكومات انتقالية، وإعادة صياغة الدساتير، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبناء مؤسسات سياسية جديدة. إلا أن هذه المؤسسات يمكن أن تبقى شكلية، إذا لم تستمر الجماهير في العمل بشكل بناء لضمان عمل تلك المؤسسات، وفقاً للإرادة الشعبية. مع مراعاة أن طبيعة كل مجتمع ستمثل أهمية كبرى في طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية؛ حيث سيكون الوضع في الدول التي تتمتع بمجتمعات مترابطة بشكل كبير، والمنفتحة نسبياً على العالم الخارجي، والتي تملك أطراً مؤسسية واضحة، أفضل من أداء غيرها من الدول<sup>(١)</sup>.

(١) ستيفن ر. جراند، البداية في مصر: الموجة الرابعة من الديمقراطية؟ مؤسسة بروكنجز، ٢٠١١/٢/١٠م:  
<http://www.brookings.edu/experts/grands.aspx>

## معلومات إضافية

### النماذج الثورية العربية :

تتعدد حالات الثورة ونماذجها في العالم العربي منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. ويمكن للمرء أن يذكر بأهم حالات الثورة العربية، وإن تعددت طبائعها وأهدافها وأدواتها. فالثورات العربية كانت في الغالب شعبية. ونذكر هنا:

- ثورة التحرير الجزائرية.

- ثورة عام ١٩١٩م في مصر.

- ثورة عمر المختار في ليبيا.

- ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب.

فإذا ما عبرنا البحر الأحمر إلى الجزء الشرقي من الوطن العربي، تبرز مباشرة ثورة التحرير في عدن. ولكن هذه الثورات كانت جميعاً بالأساس حركات تحرير وطنية ثارت ضد الاستعمار والاحتلال الذي عانتها بلدانها العربية.

ورغم وحدة الهدف لهذه الثورات، وهو هدف تحرير الأرض والشعب من الاحتلال الأجنبي، فإنها قد اختلفت في أدواتها. فبعضها استخدم أداة النضال العسكرية بالأساس، مثل جبهة التحرير الجزائرية، وحركة تحرير عدن في جنوب اليمن. بينما ركزت ثورات وحركات أخرى على أدوات النضال السلمي، مثلما كان الحال مع ثورة ١٩١٩م في مصر، وحركة الخطابي في المغرب.

ولما كانت تلك الثورات بالأساس ضد الاحتلال، فإنها لم تتشغل بمسائل صياغة الداخل السياسي، أو إعادة صياغته إلا بعد أن تحقق هدف التحرر من الاستعمار كلياً أو جزئياً. فجبهة التحرير الجزائرية لم تتشغل بمسألة قيادة حركة الداخل سياسياً إلا بعد أن تحقق لها هدف التحرير في عام ١٩٦٢م، وقيام دولة الجزائر، وتوليها مهمة الحكم بها.

وفي مصر، ظلت ثورة ١٩١٩م حركة شعبية، حتى حصلت مصر في ١٩٢٢م على استقلال رسمي، عندما انتهت فترة الحماية البريطانية رسمياً، فانشغلت بمسألة دستور وطني ديمقراطي لحكم مصر، وهو ما تحقق في ١٩٣٢م.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، عرفت المنطقة العربية نموذجاً آخر من الثورات التي استندت بالأساس إلى انقلابات عسكرية ضد الأنظمة الحاكمة، التي كانت في الأغلب ملكية تتبنى سياسات لا تحقق طموحات الشعوب الاقتصادية الاجتماعية، ولا تلبّي تطلعاتها في مواجهة الوجود الإسرائيلي وتحالفه مع الغرب.

وربما كان المثل الأبرز، في هذا السياق، هو ثورة يوليو ١٩٥٢م في مصر، والتي بدأت كإنتفاضة عسكرية سرعان ما احتضنها الشعب المصري وأيده، على خلفية الهزيمة في حرب فلسطين ١٩٤٨م، واستمرار الاحتلال البريطاني، رغم الاستقلال الاسمي منذ ١٩٢٢م، وابتعاد السياسات الرسمية عن قيم العدالة الاجتماعية.

ولأن مصر هي الدولة العربية الكبرى، فإن النموذج انتقل إلى العراق واليمن وسوريا، والسودان وليبيا، فتشكل نموذجان أحدهما «ثوري»، والآخر محافظ، أو «رجعي» بلغة ما قبل ١٩٦٧م. ورغم تعاطف الناس وحماسهم لقيم الأنظمة «الثورية» المعلنه، فإن «الحرب العربية الباردة»، وسوء إدارة المنظومة السياسية الداخلية، والمواجهة الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، وضعف تأييد الكتلة السوفيتية، وسوء إدارة أزمة ١٩٦٧م. كانت جميعها وراء الهزيمة في حرب ١٩٦٧م، وهي الهزيمة التي وضعت النموذج الثوري «الناصري» في حرج بالغ على كافة المستويات داخلياً وإقليمياً ودولياً.

لقد حدث ذلك رغم انشغال ذلك النموذج «الثوري القومي» بقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية محلياً، والتحرير السياسي إقليمياً، وهو ما أصبح عاملاً ممتداً في تأثيره في الأنظمة العربية في مرحلة ما بعد يونيو ١٩٦٧م.

وفيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أصبحت الأنظمة العربية في وضع أفضل نسبياً، وكان لديها فرصة للتفكير في تحول أو، على الأقل، تطور ديمقراطي سياسي، وإصلاح اقتصادي واجتماعي. ولكن الأنظمة العربية لم تستطع استثمار هذا الوضع الجديد، وربما تصورت أن الإنجاز الذي تحقق في أكتوبر ١٩٧٣م يتيح لها فرصة أفضل للبقاء مع الاحتفاظ بالتناقض، أو على الأقل عدم التوافق بين السياسات المعلنه لاستهداف محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي الديمقراطي، وبين الممارسات الفعلية التي تمنح الاستبداد الأمني، وتوسع، عن قصد أو دون قصد، من الفجوة الفاصلة بين الأثرياء والأغنياء والفقراء.

وكان طبيعياً أن يترجم كل هذا التراكم السلبي في شكل وضع تنشأ فيه فجوة تتسع بانتظام بين الفقراء والأغنياء، وبين النظام والناس. ولم تكن الأنظمة العربية على دراية ووعي بالتحول الذي كان يحدث معرفياً ومعلوماتياً -ومن ثم حركياً وثقافياً- لدى أجيال الشباب. وكانت الأداة الرئيسة لذلك التحول على مستوى المعرفة والحركة معاً تتمثل في شبكات التواصل الاجتماعية عبر الإنترنت، وهو الأمر الذي خلق نوعين مختلفين من الوعي والإدراك والثقافة لدى جيلين مختلفين: جيل الشباب الذي اكتسب ثقافة عالمية، وأجيال المعجز والكبار الذين عاشوا دون تواصل حقيقي مع ذلك الوعي وتلك الثقافة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأمر في شأن تلك الهوية لم يقتصر على التفاعل عبر العالم الافتراضي، وإنما نزل إلى مستوى العالم الواقعي، لأدركنا كيف كانت مجتمعاتنا العربية تنهياً من خلال تطور طبيعي ومنطقي لم تدرکه الأنظمة ولا الحكام لمرحلة جديدة في حياتنا، تتحول فيها الحركة الاحتجاجية إلى حركة ثورية يقودها الشباب المتعولم ثقافياً، وينضم إليها كل الأجيال الأخرى من آباءهم وأمهاتهم وإخوتهم، فكان ذلك هو المقدمة الطبيعية للثورات الشعبية الكبرى التي انفجرت في تونس، ثم في مصر، ثم في ليبيا، واليمن، وسوريا وربما تمتد لبلاد عربية أخرى قبل مضي كثير من الوقت.

#### المصدر:

د. مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١م.

# الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين



د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

## ملخص الدراسة

يمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة تمامًا، كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحرافاً سرطانياً عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيراً ما يتم توظيفها سياسياً، وهي لا تختلف كثيراً عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

ومن يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى.

إن منطقتنا العربية تخضع الآن إلى ما يشبه مشروع سايكس - بيكو جديد، ولكن بأدوات وأنماط جديدة، تقوم على أسس عرقية ودينية، ويبدو على ضوء الحراك الحالي أن العد التنازلي لنظريات سادت عقب الحرب الباردة قد بدأ كنظرية الفوضى الخلاقة لبرنارد لويس؛ لتفكيك دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أسس طائفية وعرقية، وكذلك نظرية في صراع الحضارات.

تقدم الدراسة توصيفاً للحالة الطائفية في العراق والبحرين من حيث جذورها ومدخلاتها، وهل هي ظاهرة اجتماعية أو سياسية؛ إذ تمثل الطائفية في العراق معادلة معقدة من حيث أطرافها، ومن حيث مدخلاتها ومخرجاتها؛ ومن حيث تداخل أبعادها السياسية، والاجتماعية والدينية، فالطائفية في العراق ظاهرة دخيلة يمثل فيها العامل الخارجي النسبة الأكبر، كما أن الطائفية في العراق ليست متجذرة على المستوى الاجتماعي، فيما تختلف وظيفة الطائفية في البحرين من حيث عمق الظاهرة، وأطرافها، عما يجري في العراق.

تبحث الدراسة في خصائص الحراك الشعبي العراقي، ووظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية، وتسعى إلى استشراف مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين، خاصة وأن الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية، والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي، تصب نتائجها غالباً في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة، وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

# الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين



د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

يمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة تماماً، كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحرافاً سرطانياً عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيراً ما يتم توظيفها سياسياً وهي لا تختلف كثيراً عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

وفي القواميس السياسية<sup>(١)</sup> يطلق مصطلح الطائفية (sectarian) على صراع الجماعات الأيديولوجية؛ المتسم بالحد، وتكون الطائفية مرادفة للتأثير السياسي، وقد كان للطائفية تأثير سياسي مهم في الثورة الإنكليزية (١٦٤٨ - ١٦٦٠م)، كما تعد الطائفية المتمثلة بالعداء بين الكاثوليك والبروتستانت مصدراً رئيساً للمشاكل في أيرلندا.

وعادة ما تترافق الطائفية بصورة متلازمة مع الفشل الحكومي في خلق ثقافة وهوية واحدة، تجمع أبنائها بدلاً عن الثقافات الفرعية، وعجز الحكومات عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وانعدام تكافؤ الفرص، وغياب الحريات الأساسية، كما يبقى أحد أهم هذه العوامل الداخلية، والتي تقف خلف بروز ظاهرة الطائفية، متمثلاً في إخفاق النخب، وتهميش دور الطبقة المتوسطة التي تشكل في جميع المجتمعات الناجحة قاطرة المجتمع، فهي الطبقة المنتجة سياسياً وفكرياً ومادياً، وعلى ضوء تماسكها يمكن قياس مستقبل أي مجتمع، وتشكل من خلال تنوعها صمام أمان المجتمعات، ومناعتها ضد الصدمات الخارجية والداخلية على حد سواء.

تبقى ظواهر اجتماعية كالطائفية والعنف كامن، وبمستويات لا تشكل خطورة، أو متفاوتة الظهور بصور متباينة من مجتمع لآخر، ما لم يتم تحريكها وتحفيزها من خلال العامل الخارجي، عند ذلك يتفاعل بقصد أو بدون قصد الاستحقاق الداخلي، والشعور بالتهميش مع العامل الخارجي الذي كثيراً ما يتسم بالصراع، وتناقض مصالح الدول، والرغبة في الهيمنة والنفوذ؛ وعندها تتحول الطائفية من شأن داخلي إلى وسيلة من وسائل الصراع، أو إلى ما يشبه حصان طروادة داخل المجتمع، يهدد بتفجير السلم والأمن المدني.

من يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى، فالثورة عبر التاريخ مفهوم إيجابي يؤسس لمتغيرات جذرية تصب في صالح الشعوب، ويعزز من وحدتها وسيادتها وتقدمها، ويسعى إلى

(١) معجم بلا كويل للعلوم السياسية، تأليف فرانك بيلي، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، سنة ٢٠٠٤م، ص ٥٩٨.

وتنقسم هذه الدراسة إلى عدد من المحاور، كما يلي:

**المحور الأول:** توصيف الحالة الطائفية في العراق والبحرين.

**المحور الثاني:** خصائص الحراك الشعبي العراقي.

**المحور الثالث:** وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية.

**المحور الرابع:** مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين.

## المحور الأول

### توصيف الحالة الطائفية في العراق والبحرين

أولاً: جذور ومدخلات الطائفية في العراق:

تمثل الطائفية في العراق معادلة معقدة من حيث أطرافها، ومن حيث مدخلاتها ومخرجاتها، ومن حيث تداخل أبعادها السياسية، والاجتماعية والدينية، الطائفية في العراق ظاهرة دخيلة يمثل فيها العامل الخارجي النسبة الأكبر، فالمجتمع العراقي بطبيعته مجتمع ريفي، لا يزال يخضع لمنظومة القيم الريفية بنسبة كبيرة منه؛ حيث تتوزع معظم القبائل والعشائر الكبيرة على أكثر من طائفة ومذهب، وبالتالي هناك شبه استحالة لاقتتال أبناء العمومة المتصاهرين-الذين تربطهم صلة الدم- على أساس طائفي ومذهبي، وهذا ما يمكن استنتاجه من دراسة تاريخ العراق؛ حيث لم يشهد حرباً طائفية واحدة.

لقد ترك الصراع العثماني - الفارسي أثراً كبيراً على ظاهرة الطائفية في العراق، فعلى مدى قرون طويلة تناوبت فيها كل من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية على احتلال العراق، ولأكثر من مرة جعلاً منه ساحة لتصفية صراعاتهما القومية التوسعية، واتخذت هذه الصراعات الغطاء الديني؛ وذلك لزيادة التعبئة والمعنويات خلال القتال؛ حيث

رفاه المجتمعات، والشعوب عادة تثور إما تحت ضغط الطغاة والديكتاتورية، أو لانتزاع استقلالها وسيادتها تحت ظل الاحتلال والغزو والعدوان، وفي كلتا الحالتين فإن للثورة شروطها من حيث مدى كثافتها، وطبيعتها ومشروعية أهدافها، وضرورة التفريق بين الفتنة على أساس طائفي وعنصري تقسيمي، وبين الثورة من جهة وبين الفوضى والحرية من جهة أخرى.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من خضوع منطقتنا العربية إلى ما يشبه مشروع سايكس - بيكو جديد، ولكن بأدوات وأنماط جديدة، تقوم على أسس عرقية ودينية، ويبدو على ضوء الحراك الحالي أن العد التنازلي لنظريات سادت عقب الحرب الباردة قد بدأ -كنظرية الفوضى الخلاقة لبرنارد لويس- لتفكيك دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أسس طائفية وعرقية، وكذلك نظرية في صراع الحضارات.

### تلك الحالة بالضرورة تدفعنا لإثارة الأسئلة الإشكالية

الآتية:

- هل الطائفية في العراق والبحرين متجذرة أفقياً في المجتمع، أم أنها طائفية سياسية طارئة يجري تحفيزها لخدمة أجندات إقليمية ودولية؟

- هل الحراك الطائفي الحالي في العراق والبحرين متشابه، وبنفس الدرجة؟

- من هو المستفيد النهائي من الشحن الطائفي في المنطقة، القوى الإقليمية الطامعة أم إسرائيل؟ أم جميع هذه الأطراف؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تم استخدام المنهج النظري في قياس ما يجري في العراق والبحرين؛ على ضوء نظريات التقسيم المطروحة في المنطقة، وكذلك الاستعانة بالمدرسة الواقعية في التعامل مع الحقائق في العراق والبحرين كما هي، وليس كما نتمنها.

٢- معظم أحداث القتل كانت تجري من قبل جماعات مسلحة لا تمت بصلة إلى نسيج الشعب العراقي، ولا علاقة لها بالمقاومة العراقية المنشغلة بقتال القوات الأمريكية المحتلة، وكان الناس رهائن لهذه الجماعات التي يمكن وصفها بالإرهابية والطائفية، واتضح فيما بعد أنها ترتبط بجهات خارج العراق، ويمكن حصر معظم التصعيد الطائفي الذي وصل إلى حد الفتنة إلى أقطاب العملية السياسية الذين انخرطوا في مشروع الاحتلال القائم أساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق، بمعنى تقسيم العراق وفتيته على أساس طائفي.

٣- لم يشهد العراق تصعيداً طائفيًا سوى في المناطق المختلطة، والتي يسهل إيقاع الفتنة فيها كبغداد وديالى، وحتى هذه المناطق فإنها لم تشهد أي حدث طائفي لمدة سنة

منذ بداية الاحتلال، رغم غياب أية حكومة عراقية في السنة الأولى من الاحتلال، وحل كافة أجهزة الجيش والشرطة والأمن، مما يدل على أن ما وقع من حوادث ليس أكثر من افتعال لدوائر استخبارات الاحتلال تم تنفيذها بأيادٍ عراقية مأجورة.

٤- لم يلبث الشعب العراقي أن استعاد وعيه الوطني بسرعة فائقة؛ حيث لم يعد يصدق موضوع التقسيم الطائفي، حتى إن الطبقة السياسية في العراق أجبرت نتيجة هذا الوعي على تغيير خطابها السياسي ولبس ثوب الوطنية، في محاولة لكسب أصوات الناخبين، وبات من الواضح اليوم أن الطبقة السياسية التي حاولت تكريس التقسيم الطائفي والعنصري أصبحت معزولة تمامًا عن الشعب العراقي الذي يحملها مسئولية ما يعيشه من مأساة وتردي في الخدمات والأمن، وتفشي البطالة، ونهب منظم لثرواته.

استقرت العقيدة الدينية لدى الإمبراطورية العثمانية على مذهب معين في العراق، في حين دعم الصوفيون بالمقابل غطاءً طائفيًا آخرًا؛ لنهاضة العقيدة الدينية لجيوش الإمبراطورية العثمانية، واستندت أيضًا على مذهب معين في العراق، الأمر الذي خلق نقاط ارتكاز على مستوى الوجود، وتأسيس مؤسسات دينية تابعة لكل من الإمبراطورية العثمانية من جهة، والفرسية من جهة أخرى، ولم يكن الشعب العراقي طيلة هذه الحروب طرفًا في هذه الترتيبات التي هي في حقيقة الأمر صراع قومي

وتوسعي، لا يمت في صلة لا من قريب ولا من بعيد إلى جوهر الدين، وبسبب من طبيعة التركيبة الاجتماعية بقي نسيج الشعب العراقي سليمًا وقويًا كونه مجتمعًا ريفيًا وبدويًا تعمل تقاليده بصورة أساسية في التحكم

فيما ينشأ ويطرأ داخله من نزاعات، وتأخذ صلة الدم والمصاهرات الأولوية الأولى في إدارته علاقته.

بعد دراسة الأحداث الأخيرة التي وقعت عام ٢٠٠٦م، ووصل فيها العراق إلى شفير الحرب الطائفية يمكن تثبيت الحقائق التالية:

١- الأحداث الطائفية المؤسفة التي وقعت وذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء<sup>(١)</sup>، حدثت والعراقيون في ظل حالة الاحتلال الأمريكي، والذي كان يمر بأزمة شديدة نتيجة المقاومة العراقية بكافة طوائفها في النجف والفلوجة، والتي تجسدت في الوحدة الوطنية في معركة الفلوجة في نيسان ٢٠٠٤م.

(١) بلغ عدد القتلى من المدنيين العراقيين مليوناً وأربعمائة ألف عراقي، بحسب البحث الذي أصدرته جامعة جون هوبكنز وشركات استطلاع بريطانية، وتبلغ كلفة هذه الخسائر البشرية وفقاً للمعايير الأمريكية ثمانية ترليوناً وستمائة مليار دولار أمريكي، جوزيف ستيفليتز، حرب الثلاث ترليون دولار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ٢٠٠٩م، وانظر كذلك الموقع الإلكتروني [www.justforeignpolicy.com](http://www.justforeignpolicy.com)

### ثانياً: هل الطائفية ظاهرة اجتماعية أم سياسية؟

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الطائفية في العراق ليست متجذرة على المستوى الاجتماعي، بل هي رهينة -صعوداً ونزولاً- بعاملين: العامل الخارجي الذي يحاول جاهداً توظيف هذه الظاهرة لصالحه، من خلال إيقاد الفتنة الطائفية؛ بغية إضعاف المجتمع والدولة في العراق، سواء من قبل دول الجوار الإقليمية أو دول الاستعمار الكبرى؛ حيث سبق وأن راهن الاحتلال البريطاني مطلع القرن الماضي على نظرية «فرق تسد»؛ لتحقيق أقصى مكاسب يمكن تحقيقها في العراق. العامل الثاني محلي يتعلق بمؤسسات دينية، وشخصيات سياسية، وبذلك يمكن توصيف الطائفية في العراق على أنها طائفية سياسية على مستوى أحزاب ونخب، وعلى مؤسسات دينية يرتبط مصيرها وتمويلها على تعميق هذه الظاهرة.

كما أن معظم هذه المؤسسات ذات جذور وارتباطات، بل وأصول ليست عراقية، وأحياناً ليست عربية، ولا يمكن لها أن تنمو وتعيش وتحافظ على مكانتها وسط

عامية وبسطاء الناس إلا في مناخ الاحتقان والشحن الطائفي؛ حيث غالباً ما تستمد قوتها من هذا المناخ.

تختلف وظيفة الطائفية في البحرين من حيث عمق الظاهرة، وأطرافها، عما يجري في العراق، فإضافة إلى الفارق الشاسع في جذور المجتمع العراقي الضاربة في عمق التاريخ، والتي تمتد لأكثر من خمسة آلاف سنة، وهو الأمر الذي جعل من العراق دولة محورية عبر هذه الحقب الزمنية الطويلة، فإن عدد سكان البحرين الذي لا يتجاوز (٥٧٦٦٧٢ ألف نسمة) نصفهم تقريباً من المتجنسين، ومساحتها البالغة (٦٨٨ كم مربع)، هذه المعطيات عندما نقارنها جغرافياً وسكانياً مقارنة بالعراق الذي يبلغ عدد سكانه (٣٠

مليون نسمة) نسمة ومساحته البالغة (٤٣٥٠٠٠ ألف كم مربع)<sup>(١)</sup>، إضافة إلى المرجعيات الدينية الرئيسية التي يستقر معظمها منذ مئات السنين في العراق. يمكن عندئذ أن ندرك الفارق الجوهرية الذي تتخذه ظاهرة الطائفية ما بين العراق والبحرين؛ حيث تفتقر البحرين على سبيل المثال لمثل مرجعيات ومؤسسات العراق الرئيسية، مما يدفعها إلى النظر إلى المرجعيات خارج حدودها.

## المحور الثاني

### خصائص الحراك الشعبي العراقي

أسوة بكثير من تجارب الشعوب المقهورة، يعتمد الشعب العراقي في استراتيجية مقاومته للاحتلال الأمريكي على المطالبة والصبر، فكثيراً ما تستجد وتتضج ظروف داخلية وخارجية ليست في الحسبان لتساهم في ترجيح كفة الشعوب في معادلة الصراع، وتحقيق المعادلة التاريخية في حتمية الانتصار.

**تأتي رياح الثورة العربية من تونس ومصر؛ لتعيد من جديد الأمل والثقة في النفوس، وتعيد بعضاً من توازن القوة في المنطقة مقابل اندفاع الضغوط الأجنبية والإقليمية إلى العمق العربي، نتيجة الفراغ الذي تركه العراق، ومن قبله مصر لصالح إسرائيل وإيران وتركيا.**

في العراق تم على مستوى الشق العسكري إنزال هزيمة مذلة وقاسية بقوات الاحتلال الأمريكي، وتم طي صفحته من خلال اعتراف إدارة الاحتلال بالهزيمة، وإعلانه استراتيجية الهروب من العراق، وجدولة انسحابه، وبتوقيعات محددة، وما ضعف وتأرجح حكوماته المتعاقبة، وعدم استقرارها إلا انعكاس حقيقي لهذه الهزيمة، واندحار المشروع الأصلي للاحتلال، هذا الأمر وفي وقت مبكر دفع الشباب العراقي، وتحديدًا منذ عام ٢٠٠٩م إلى المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات ضد تردي الأوضاع الخدمية والإنسانية والأمنية في

(١) حسب إحصائيات الجهاز المركزي للمعلومات في ٢٦ شباط ٢٠١١م  
www.alwasatnews.com

ضوء انهياره عسكرياً، ليشكل أهم ملمح في المشهد السياسي العراقي القادم، وتأتي رياح الثورة العربية من تونس ومصر؛ لتعيد من جديد الأمل والثقة في النفوس، وتعيد بعضاً من توازن القوة في المنطقة مقابل اندفاع الضغوط الأجنبية والإقليمية إلى العمق العربي، نتيجة الفراغ الذي تركه العراق، ومن قبله مصر لصالح إسرائيل وإيران وتركيا.

للشعب العراقي خصوصية مقارنة بنموذجي الثورة التونسية والمصرية، فعدا عن حالة الاحتلال الأجنبي، فإن التجانس سمة واضحة في نواة الثورتين، في حين هناك حساسية مفرطة في تداول أهداف كبرى على مستوى قد يفجر الخلافات في وسط المتظاهرين والشباب، لذا فإن الأهداف المحلية التي اتخذها الحراك الشعبي العراقي لم يتعد سقفها ما يشعر به المواطن مباشرة، ويمكن إجمالها على الشكل التالي:

(نقص الخدمات، وتفشي البطالة في وسط الشباب، وملفات الفساد والفاستدين، وتحسين مفردات البطاقة التموينية، إطلاق سراح المعتقلين، سن قانون فوري لرعاية ملايين الأمل والأيتام، زيادة رواتب المتقاعدين)، وتعتبر هذه المطالب هي الحزمة الأولى التي تم التركيز عليها، أما الأهداف على المدى المتوسط والأكثر عمقاً فهي تلك الأهداف التي يتحسس خطورتها، وتتفاعل معها شريحة المثقفين والشباب المتورين الذين يدركون مدى خطورة هذه الأهداف، وتأثيرها الفعلي والمحرك للتغيير الحقيقي في مستقبل العراق، وهذه الأهداف الرئيسية للحراك الشعبي هي: (إلغاء الاتفاقية الأمنية، وطرد الاحتلال الأمريكي، تعديل الدستور وإسقاط النظام السياسي للمحاصصة الطائفية المكرس في الدستور النافذ بعد الاحتلال، وتجريم كل من يتبناه ويروج له، رفض الفيدرالية والحفاظ على هوية كركوك العراقية، وقف التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سن قانون للأحزاب والانتخابات، المطالبة بتعويضات مادية ومعنوية جراء الغزو الأمريكي البريطاني).

عدة محافظات رئيسة، كالبصرة وبغداد والسليمانية، لتشكل هذه الأساليب بمجموعها نمطاً جديداً من الممانعة والمقاومة ذات الطابع المدني<sup>(١)</sup>.

ولكن بعد ما يقارب من ثمانية أعوام من عمر الاحتلال، ما المؤشرات الإيجابية في القضية العراقية عدا النصر العسكري؟ المؤشر الخطير الأول والذي يمثل نصراً لا يقل أهمية عن النصر العسكري يكمن في المستوى الاجتماعي، وتصاعد الحراك الشعبي، وتحديدًا في عودة الوعي العميق للشعب العراقي، واستعادته لهويته ولحمته الوطنية بعد تساقط الادعاءات المزيفة، وانتهاء مفعول (المورفين) الطائفي والعنصري، ساعد في ذلك زيف ادعاءات التحرير التي حاول تسويقها عرابو الاحتلال، وهم طبقة سياسية من شدّاذ الآفاق ليست لديهم قضية في العراق يدافعون من أجلها سوى مصالحهم، هذه الطبقة تتراوح ما بين عملاء رسميين للاحتلال جاءوا مع الدبابة الأمريكية، وما بين انتهازيين وطفيليين التحقوا فيما بعد بعملية الاحتلال السياسية.

كما أن تدهور أوضاع الشعب المعيشية، وتفاقم البطالة، وحجم السرقات، والنهب المنظم لثروات العراق الهائلة الذي تمارسه عصابات السلطة، والتي تطلق على نفسها صفة أحزاب؛ شكّلت بركاناً لا يحمد عقباه، ولا يمكن التحكم بانفجاره، فالشباب العراقي اليائس والمحبط، والذي يمثل ٥٠% من نسبة السكان معظمهم دون سن العشرين، والذين لم يعد لديهم ما يخسروه يمثلون اليوم العمود الفقري للحراك الشعبي العراقي وخزان متقد للثورة<sup>(٢)</sup>.

على المستوى الدولي والإقليمي يأتي اضمحلال الدور الأمريكي في العراق، وانحساره سياسياً على

(١) خالد المعيني، الموجة الثانية، المقاومة العراقية وقواعد التحكم بالمستقبل، دار المعرفة للنشر، بيروت، ٢٠١١م.

(٢) تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الشباب العراقي دون سن ١٩ عاماً يبلغ نحو نصف سكان العراق، أكثر من نصفهم عاطل عن العمل ، www. Iraqhair.com ، www.darbabl.net .

يتم التعرض للقوات الحكومية، أو تدمير ونهب وحرق الممتلكات العامة، والأهم من ذلك كله تحصن جميع المتظاهرين بالهوية العراقية الوطنية، وليست طائفية، وتمتلك رؤيا وأهداف واضحة المعالم، تقبل القسمة على جميع أبناء الشعب العراقي، ومن خلال هذه المؤشرات الجدية يمكن القول بأن الشعب العراقي على عتبة تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتحررية المتمثلة بتحقيق الاستقلال الناجز، والحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وصيانة هويته العربية والإسلامية.

### المحور الثالث

#### وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية

تتبع مشكلة البحرين الطائفية من عنصرين: العنصر الأول محلي داخلي، يتمثل في ذلك الصراع الديمغرافي بين الوافدين من الخارج، وكون أطراف هذا الصراع مهما بلغ حجمها فهم أقلية سكانية؛ نظراً للكثافة القليلة للسكان في البحرين، مقارنة بمفهوم الدولة، كما تتخذ المعارضة التي تقود الحراك الشعبي والتي تمثل أغلبية السكان لنفسها غطاءً طائفيًا على شكل منظمات وجمعيات، وتتصرف في مطالبها على أساس المظلومية، وعلى أنها أغلبية طائفية، وهو مبدأ مدمر للدول، وينذر دائماً بمخاطر على الوحدة الوطنية، ويدفع بالمقابل (الأخر) إلى التخندق طائفيًا أيضًا في حين أن المطلوب من المعارضة لكي ينطبق عليها وصف الثورة أو شرعية التغيير والإصلاح -مهما كان سقوفها واستحقاقاتها مشروعة- أن يتوفر شكلاً ومضموناً شرط الأغلبية السياسية، وليس الأغلبية الطائفية<sup>(١)</sup>.

(١) أطلقت خمس جمعيات سياسية معارضة (الوفاق، وعد، التجمع القومي، التجمع الوطني، الإخاء الوطني) وثيقة المنامة تحت عنوان «طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية»، وجددت الجمعيات الخمس في الوثيقة -التي أعلنت عنها في مؤتمر صحافي عقدته في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١م) في مقرر جمعية وعد=

#### الأهداف الرئيسية لانطلاق الثورة العراقية المعاصرة:

إسقاط حكومة المحاصصة الطائفية بدستورها وهيكلتها التي خلفها الاحتلال في المنطقة الخضراء، واستبدالها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة.

محاربة الفساد، ومحاكمة الفاسدين، وملاحقة الهاربين منهم خارج العراق.

تقديم الخدمات الضرورية للشعب العراقي، وتحسين مستواه المعيشي.

ومن خلال دراسة معمقة للمزاج الحالي للشعب العراقي ممزوجة ببعض الأهداف العقلانية يمكن صياغة الأهداف الرئيسية التالية لانطلاق الثورة العراقية المعاصرة:

**أولاً:** إسقاط حكومة المحاصصة الطائفية بدستورها وهيكلتها التي خلفها الاحتلال في المنطقة الخضراء، واستبدالها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة.

**ثانياً:** محاربة الفساد، ومحاكمة الفاسدين، وملاحقة الهاربين منهم خارج العراق.

**ثالثاً:** تقديم الخدمات الضرورية للشعب العراقي، وتحسين مستواه المعيشي.

من شأن الحراك الشعبي أن يبشر بولوج الشعب العراقي إلى المرحلة الثانية، والموجة الثانية من مقاومته بشقها السياسي والمدني، والذي يهدف إلى تصفية آثار الاحتلال السياسية والاجتماعية، واستكمال ما بدأته المقاومة العراقية في المرحلة الأولى من الصراع، هذه المقاومة الباسلة التي أجهزت بدماء أبنائها البررة على مشروع الاحتلال في شقّه العسكري، وكبّدته خسائر مادية وبشرية هائلة، أسفرت ملامح هذه المرحلة بمحتواها السلمي المدني عن سلوكيات حضارية لدى المتظاهرين الشباب، فلم

جميع القطع الأخرى تلقائيًا .

لم يكن العامل الدولي بعيداً عما يجري في البحرين، فالبحرين في نهاية المطاف -وفي موقعها كجزيرة حساسة في وسط الخليج تتوسط قطر والسعودية- تعد قاعدة عسكرية متقدمة للقوات الأمريكية .

وقد تبدو المطالب التي يرفعها المتظاهرون في البحرين من الناحية الظاهرية، وحتى الموضوعية، مشروعة؛ تتمثل بنقل جزء من صلاحيات وامتيازات الملك إلى مجلس النواب المنتخب، خاصة وأن مناصب سيادية كمنصب رئيس الوزراء يحتكره شخص من العائلة المالكة، ومنذ أربعين سنة، إلا أن طبيعة هذه المطالب في حُمل نجاح الثورات العربية، وقدرتها على إزاحة دكتاتوريات لم يكن من المتوقع إزاحتها، فإن مطالب المعارضة البحرينية قد تتطور باتجاه تغيير النظام الملكي في البحرين.

من جهة ثانية كشفت تطورات الثورات والانتفاضات والحراك الشعب العربي أن إيران بدورها وكعادتها ليست راغبة في أن تكون بعيدة عن توظيف هذه الانتفاضات لصالح مشروعها الاستراتيجي في المنطقة، والذي قد يتنافس مع المشروع الأمريكي، ولكنه لا يصل حد الصراع، فالطرفان يدركان جيداً لعبة المصالح وإدارتها بينهما وفق قاعدة الكلفة والمنفعة، وخضوع كل شيء في السياسة لمبدأ الصفقة (The Deal) التي تجيدها بإتقان كل من واشنطن وطهران. ففي العراق بعد الاحتلال اعترفت إيران مباشرة بحكومة الشيطان الأكبر، ودعمت وناورت داخل العملية السياسية بزجها كافة أدواتها ومراجعها لدعم عملية الاحتلال السياسية وإنقاذها، وفي نفس الوقت سلّحت ودرّبت وموّلت ميليشيات مسلحة خارج العملية السياسية لضرب القوات الأمريكية، فاضطرت الولايات المتحدة في ظل غياب عربي كامل إلى التفاهم والتفاوض مع إيران، وتقاسم

العنصر الثاني الذي ترك ظلّاه على الحراك الثوري في البحرين هو خطورة موقع البحرين من الناحية الجيوبولوتيكية (الجغرافية السياسية) في الصراع الإقليمي المتصاعد والمحتدم، الذي بدأت ملامحه تتضح على شكل محاور بخطوط تقسيم طائفية جديدة للصراع تقوم على أساس طائفي ومذهبي، محور تقوده إيران، ومحور آخر يقوده العرب، وبالتالي هناك حساسية عالية من أية دعوات لتغيير أي نظام ملكي خليجي يعتبر في النهاية موطناً قدم لصالح مشروع إيران القومي التوسعي الذي يعتبر الخليج العربي بحيرة فارسية تحيط بها شعوب تدين بولاية الفقيه .

من هنا جاءت ردة الفعل العسكرية السريعة والحازمة لدول الخليج على الحراك الثوري الشعبي في البحرين، مما شكّل تناقضاً ومفارقة في موقف دول الخليج مما جرى من ثورات في بقية الدول العربية خاصة في ليبيا، والذي وصل إلى حد المشاركة عسكرياً مع قوات الناتو الغربية لدعم الثورة هناك، في حين ساهمت قوات درع الجزيرة في إعادة الهدوء إلى البحرين؛ خوفاً من تداعيات التغيير التي قد تحصل في البحرين، وتترك آثارها على بقية دول الخليج برمتها، والتي تكاد يتشابه وضعها من حيث نظام الحكم والطبيعة الاجتماعية، وكانت هناك خشية في خضم حُمل نجاح الثورات العربية أن تجري الأمور فيما لو نجحت المعارضة في إسقاط النظام في البحرين وفق لعبة (الدومينو)، فبمجرد سقوط القطعة الصغيرة الأولى - البحرين - سوف تتداعى

=في أم الحصم- مطالبها، والمتمثلة في: حكومة منتخبة تمثل الإرادة الشعبية، ونظام انتخابي عادل يتضمن دوائر انتخابية عادلة تحقق المساواة بين المواطنين وفق نظام صوت لكل مواطن، وسلطة تشريعية تتكون من غرفة واحدة منتخبة، وتتفرد بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية والسياسية، وقيام سلطة قضائية موثوقة مستقلة. وشددت الجمعيات على ضرورة أن يكون الأمن للجميع، عبر اشتراك جميع مكونات المجتمع البحريني في تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة .



خريطة توضح موقع البحرين الحساس في ظل تصاعد الصراع الاقليمي بالمنطقة

لنفوذها مقابل الإقرار لها بهذا النفوذ .

وللدلالة على البعد الطائفي والازدواجية التي تتعامل به إيران فيما يخص الموقف من المظاهرات العربية نلاحظ صدور فتاوى دينية من مراجع داخل إيران تحرمّ التظاهرات في العراق، وتعتبرها مريبة في حين تتبنى مظاهرات البحرين وتعتبرها ثورة، ولا يمكن أن نفسّر وقوف أعضاء البرلمان العراقي الموالين لإيران وتعليق أعمالهم حاداً على أرواح شهداء التظاهرات في البحرين في حين يعتبر شهداء التظاهرات العراقية يوم ٢٥ شباط التي عمت العراق من أقصاه إلى أقصاه بأنهم إرهابيون إلا في نفس السياق والاصطفاف الطائفي<sup>(١)</sup>.

(١) على الرغم من أن الاعتصامات والتظاهرات في العراق كانت مبكرة، إلا إنها حُرمت من التغطية الإعلامية، ولكن على ضوء ربيع الثورات العربية فإن تظاهرات ثورة الغضب العراقية التي انطلقت في أكثر من ست عشرة محافظة من مجموع ثماني عشرة محافظة عراقية، وامتدت على مستوى ستين مدينة عراقية، وسط دعوات حكومية ودينية من مراجع من مختلف الطوائف لإجهاضها، ألا إنها رسمت في ذلك اليوم حجج الغضب العراقي، وجوهر الوحدة =

النفوذ والمصالح في العراق إلى حد إقرار أمريكا لهذا النفوذ عندما خضعت للفتوى الإيراني حول من يكون رئيس الوزراء العراقي في الانتخابات الأخيرة.

إن الهدف الاستراتيجي الإيراني في المنطقة هدف قومي توسعي بامتياز، والادعاء الطائفي ليس سوى وسيلة جذابة لتمير هذا المشروع الذي يتلخص بكل بساطة في (جعل الخليج العربي بحيرة فارسية تحيط بها منطقة تمثل مجالها الحيوي؛ تسكنها شعوب خاضعة لإيران وفق مبدأ ولاية الفقيه)، وهي في سياق تحقيق هذا الهدف تسعى بكل الوسائل إلى تحسين شروط تفاوضها مع أمريكا، وتستخدم في هذا السعي حزمة مختلفة من الوسائل التي تتم عن ازدواجية سياسية تصل حد النفاق السياسي، ولديها الاستعداد للمساومة على ذلك في كافة ملفاتها ابتداءً من الملف النووي، وقضية تهديد إسرائيل ولبنان وفلسطين، واستقرار العراق وأفغانستان، وضمّان مصالح الغرب النفطية في المنطقة التي ستخضع

لا تنتهي بإحراز الاستقلال السياسي، فهو يبقى وهمياً وقلقاً وهشاً إذا لم يسفر عن تبدلات عميقة وجذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لقد أدى الإخفاق المستمر، وتراكم الفشل تحت ذريعة الشعارات الأيديولوجية والشرعية الثورية، ونظرية المؤامرة إلى انزلاق معظم هذه الأنظمة إلى الديكتاتورية والفردية، ووصلت من حيث كبت الحريات والفساد إلى مستويات أسوأ بكثير من مراحل ما قبل الثورة والاستقلال، وتحول معظمها بمرور الزمن إلى أجهزة بوليسية قمعية، والنتيجة تحول مفهوم الأمن الوطني ليمحور حول أمن الرئيس، وأمن النظام؛ بدلاً عن أمن المجتمع: غذائياً وسياسياً وثقافياً، والذي يشكل بتكامل عناصره حصانة الجبهة الداخلية، ومناعتها ضد الاختراقات الخارجية.

وفي أي مجتمع يمثل البناء السياسي انعكاساً للبنيتين الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل فشل شبه تام، وعجز عن معالجة مشاكل المجتمع العربي السياسية المتعلقة بإطلاق الحريات بمختلف أشكالها، وفي مقدمتها الحريات السياسية المتعلقة بآليات الحكم، وتداول السلطة سلمياً، وكذلك حريات التعبير عن الرأي التي تضمن تنفيس المجتمع عن مشاعره، ومعاناته، وأحاسيسه، وما يتعرض له من مظالم، كل ذلك أدى إلى تناقض حاد ما بين شعارات الأنظمة وإعلامها، وبين حقائق الوعي السياسي الشعبي القائم على المعاناة اليومية.

من جانب آخر وُدد الفشل الاقتصادي المتمثل في انعدام فرص العمل لجيوش من الشباب العاطلين تفاوتاً حاداً في المستوى المعيشي، وازدياد شريحة الفقراء والبؤس، وامتداد أحياء كاملة من الصفيح باتت لازمة للمدن العربية.

في ظل هذه الأزمات شاهدنا كيف وجدت السلطة والحكومات العربية نفسها وجهاً لوجه أمام الشعب، وكيف تحولت الدبابات والآليات إلى مجرد خردة أمام إرادة الشعب الغاضب، وهذه إشارة واضحة على

## المحور الرابع

### مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين

#### أولاً: المحركات الحقيقية للثورات العربية:

على الرغم من أن التوقيات المتقاربة لاندلاع الثورات العربية تثير أكثر من تساؤل وعلامة استفهام؛ لاستحالة الاتفاق أو التنسيق المسبق بين شعوب المنطقة في آن واحد، إلا أن ما حصل ويحصل بالتأكيد نوع من الهزات العنيفة والعميقة التي ضربت الأنظمة السياسية بشدة، وجعلتها تترنح أمام إرادة وطاقة جبارة غير مسبوقة للشعوب العربية، مما جعل هذه الأنظمة تفقد قدرتها على التحكم والسيطرة، هذه الظاهرة أسفرت عن جملة حقائق ونتائج لا تزال بعد لم يظهر كامل ملامحها النهائية، وهي بحاجة إلى الوقوف عند منعطفاتها الحادة، ودراسة دوافعها وخلفياتها، وحساب حدود تطورها، ونتائجها المحتملة، وتأثير مجمل ذلك على مستقبل المنطقة العربية.

لقد أصبح من الواضح أن مدى ومستوى وسقف تطور كل حالة، وبغض النظر عن قدح الزناد، والأسباب المباشرة لها، إنما يستمد خصوصيته من حاصل امتزاج نسبة العامل الخارجي وتوجهاته مع نسبة تراكم الاستحقاق الداخلي الذي يكاد يكون منسوبه متشابهاً في كافة المجتمعات العربية، بما فيها تلك الأقطار التي لم تتدلع فيها بعد اضطرابات أو انتفاضات أو ثورات حتى الآن.

لم يتوقع رؤاد الموجة الأولى من ثورات استقلال الأقطار العربية في عقود منتصف القرن الماضي بأن يبقى هذا الاستقلال شكلياً وحييلاً في حدود الاستقلال السياسي، فالثورات التحررية الوطنية

= الوطنية، وعمق الوعي الوطني، فالمطالب كادت تكون متشابهة في البصرة وبغداد والسليمانية، ودماء أكثر من عشرين شهيداً سالت واختلطت على مختلف مدن المحافظات العراقية دون تمييز على أساس العرق أو الطائفة أو الدين.

مستقبله ومصيره بنفسه.

**الدرس الثاني:** انتهاء أسطورة البقاء في الحكم مدى الحياة في الأنظمة العربية، وكذلك مغادرة الأنظمة لفكرة الاستخفاف بإرادة الشعب، وبقدرته على الثورة والتغيير.

**الدرس الثالث:** انحسار دور الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، وسقوط معظم الهياكل السياسية لجيل وموجة الاستقلال الأولى (أنظمة، انتخابات شكلية، برلمانات وهمية، أحزاب شمولية)، وبروز الشباب كشريحة جديدة محرّكة للمجتمع، ومعبرة عن حقيقة إرادته، وصانعة لقراراته.

**الدرس الرابع:** وضعت ثورات الشباب العربي أنقلاً وتحديات أمام الفكر السياسي العربي، في قدرته على مواكبة واستيعاب هذه المتغيرات السريعة، وإمكانية تطايرها بمعادلات تضي بتوظيفها بالاتجاه الصحيح، ومن الواضح أن طريقة التفكير المتخلفة التي يفكر بها الكثير من المثقفين العرب أصبحت بفعل هذه الثورات كأنها من التراث أكثر من كونها فكرًا حيًا يستجيب لمتطلبات غليان الشباب.

**الدرس الخامس:** في المجتمعات التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، وتفشي ظاهرة الطائفية، فإن عدم الثقة والتخوف من الآخر قد يدفع بعض الأطراف، نتيجة حسابات ضيقة، إلى عدم المساهمة الفعّالة أو المشاركة في الثورات؛ خشية أن تؤول نتائج هذه الثورات إلى الإخلال بالتوازن في السلطة لصالح هذا الطرف أو ذاك.

**إن السؤال المركزي الذي يحتاج إلى إجابة مبكرة من لدن المفكرين العرب هو: أين سيستقر مصب ومصير هذه الثورات؟ وما حدود تأثيرها؟**

هل هي ثورات مستوفية لشروط ومعايير مفهوم الثورات الحقيقية، أم هي موجات ثورية جديدة لتأكيد استقلال الموجة الأولى التي حصلت في القرن الماضي،

حجم الانغلاق والعزلة التي تعاني منها النخب العربية الحاكمة، ووجود فجوة كبيرة بينهما، وعدم تبلور أية حلقات وسطية، أو صمامات تنفيس للضغط، والمتمثلة بمنظمات المجتمع المدني، وتراجع واضمحلال دور الأحزاب التقليدية، سواء كانت أحزاب السلطة أو المعارضة، وانفصامها عن الشارع، هذه الصمامات التي تتيح في مجتمعات الغرب على سبيل المثال تخفيف حدة الاصطدام، وتؤدي وظيفة امتصاصها عند تعرض المجتمعات لهزات وأزمات طارئة.

إن هذا الفشل الأفقي في بناء مقومات الهوية الوطنية مقابل الهويات الثقافية الفرعية (الطائفية والعنصرية)، وكذلك تدهور مستوى معيشة الفرد العربي؛ من خلال تراجع وإخفاق كافة خطط التنمية المستدامة، وتغول السلطات أمنياً وبوليسياً على حساب حريات المواطن الأساسية، وتراكم الغضب والشعور لدى ملايين الشباب بانعدام الأمل بالمستقبل، والإحباط واليأس الناجم عن حجم البطالة، مقابل طوفان من الفساد الإداري والمالي الذي ينخر المجتمعات؛ كل هذه الأسباب الكامنة، والتي استغرق تراكمها أكثر من نصف قرن من الإخفاقات والفشل والقمع على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، شكّلت مقدمات ومدخلات حاسمة كان لا بد لها أن تنفجر في أي لحظة، سواء كان منشأ توقيت وتصنيع جهاز التفجير محلياً أو خارجياً، وتسفر عن المخرجات التي نحن اليوم بصدد اللحاق بها.

على الرغم من أن ظاهرة الثورات التي تعم المنطقة العربية كالزلازل الذي يضرب مناطق بقوة، ولكن ذلك لا يعني أن بقية المناطق لم تتأثر، لا تزال قيد التبلور، ولم تسفر بشكل واضح عن كافة نتائجها وأبعادها، وحدود وعمق تأثيراتها، إلا أنه يمكن حتى الآن استقراء واستنباط بعض الدروس التي باتت شبه ثابتة ومستقرة على الأقل في الدول التي تتعرض لهذه الثورات:

**الدرس الأول:** إعادة الاعتبار للشعب، واستعادته الثقة بالنفس، والشعور بأنه شعب حي قادر على رسم

حاددة على أساس طائفي وعرقي.

إن هذه الثورات بحاجة إلى جهد فكري وسياسي، وهو من اختصاص النخب الشابة لصياغة مثل هذه المعادلة، على أن تكون معادلة حقيقية ونقية، وتنتمي إلى جوهر هذه الأمة، بعيداً عن الاستساخ والتلاعب الخارجي وتurf الصالونات الفكرية.

#### ثانياً: المخططات الدولية لتقسيم المنطقة والدور الإقليمي:

تكاد ملامح صورة الحراك السياسي في المنطقة العربية تتكامل على ضوء ربط مخرجات وسلوك الأطراف الإقليمية الرئيسة في المنطقة مع تصريحات وتحركات وكلاء هذه الأطراف من لاعبين محليين صغار في المنطقة العربية.

إت صاموئيل هنتجتون في كتابه صراع الحضارات الذي أصدره عام ١٩٩٦م، ونظّر له بمقالة منذ عام ١٩٩٣م قد

أسدل الستار على نمط الصراعات الأيديولوجية التي سادت حقبة الحرب الباردة في ظل حقبة ثنائية تحكم العالم، وأسّس فكرياً لأنماط جديدة من الصراعات تقوم على خطوط تقسيم عرقية وطائفية، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار رسالة هنري كيسنجر إلى الرئيس أوباما عام ٢٠١٠م، ونصيحته بعدم إهمال ملف العراق؛ حيث ورد في فحوى رسالته: (إن تفجير المنطقة طائفيًا يبدأ من بغداد، في حين يبدأ تفجير المنطقة برمتها على أساس عنصري يبدأ من كركوك)<sup>(١)</sup>.

من جانب آخر، علينا أن لا ننسى قرار تقسيم

(١) جريدة القيس الكويتية ثلاثاء ٣٠ أغسطس ٢٠١١م، غرة شوال ١٤٣٢هـ، العدد ١٢٧٤ على الرابط التالي:

<http://alqabas.com.kw/Article.aspx?id=726917&date=30082011>

وستقف حدودها حبيسة عند تغيير سطحي يطال الأنظمة السياسية واستبدالها بأنظمة أخرى، وإذا كان شعار هذه الثورات يتراوح ما بين (الشعب يريد إصلاح النظام، أو تغيير النظام)، فهل سيكرر الفشل التاريخي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي؟

حتى الآن تفيد جميع المؤشرات أن هذه الثورات انطلقت بعفوية وتلقائية دون تخطيط مسبق، وتفترق إلى قيادات متمرسة، أو رؤية سياسية واضحة للمستقبل، مما يستلزم إيجاد مشروع عربي متكامل لاستيعاب هذا المخاض العسير، وضمان ولادته بشكل سليم وصحي، بعيداً عن الاستهدافات الخارجية التي قد تسرق أحلام الجيل العربي الجديد التأثير.

ففي هذه اللحظة التاريخية والانتقالية الحرجة التي يمر بها الشعب العربي علينا أن نميز بدقة بين الانفعالات الجماهيرية المكبوتة، والتي تعبر عن نفسها بطريقة (الشعب يريد تغيير النظام).

وبين إمكانية توظيف هذه اللحظات التاريخية لتحقيق قفزة نوعية حقيقية لتغيير واقع ومصير هذه الأمة، وتهيئة الظروف اللازمة والأفكار المناسبة للتأسيس لمرحلة جديدة من الاستقلال السياسي القائم على الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، وصياغة معادلة تضمن ربط تغيير النظام بإحداث تغييرات أفقية على مستوى المجتمع والحرريات.

إن إغفال مثل هذه المعادلة، ومثل هذا الربط قد يعيد المنطقة إلى مربع الاستقلال الناقص الأول، وإذا كان نموذج الاستقلال والثورات الأول قد أسفر عبر مسيرة نصف قرن نتيجة الفشل الاقتصادي والاجتماعي عن انغلاق وانعزال وديكتاتورية الأنظمة، فإن تكرار الثورة على مستوى تغيير الأنظمة السياسية فقط قد يؤدي إلى غربة هذه الأنظمة، وإلى انقسامات مجتمعية

من مصر وتونس مستوفية لكافة شروط الثورات قد لا يمت بصلة من حيث المقدمات والمخرجات لما يجري حالياً في سوريا واليمن، أو في البحرين.

وبالنظر لحالة التدهور والضعف الذي تمر به الدول العربية، فإن منطقتنا أصبحت منطقة واهنة تخضع للتأثيرات الإقليمية بشدة في ظل غياب مشروع عربي واضح، من هنا جاءت الثورات العربية كرد فعل على هذا الضعف، ولتعيد الأمل للمستقبل، إلا أن هذه الثورات ليست في مسار

واحد؛ نتيجة اختلاف الأهداف والغايات، وتداخل العناصر الداخلية، وامتزاجها مع العناصر الخارجية؛ فالثورات الشعبية الكبرى التي حصلت في مصر وتونس لا شك أنها تسهم في قوة الأمة، لاسيما أنها حصلت في دول محورية كمصر على سبيل المثال، أما

الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية، والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي، فإن نتائج مثل هذه الثورات إن صح التعبير قد تصبّ في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة، وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

**إن خارطة المنطقة تتجه إلى مزيد من التشرذم والتقسيم إلى دويلات طائفية وعنصرية، سوف يدين بعضها بسبب هزالتها وضعفها إلى ولاية الفقيه في إيران؛ حيث تتصرف إيران كحامٍ لطائفة معينة من العرب، في حين ستنجذب ويتوزع ما تبقى من دويلات إلى قوى إقليمية ودولية جديدة طامعة بثروات المنطقة.**

العراق المصادق عليه من قبل الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٧م، والذي اقترحه وقدمه نائب الرئيس الأمريكي الحالي جوزيف بايدن، سنجد دون أدنى شك بأن المستفيد النهائي (End user) والرئيس من مسار تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية عنصرية متناحرة هو إسرائيل؛ حيث سبق لرئيسة وزراء الكيان الصهيوني غولدا مائير أن صرّحت عندما سُئلت عن مفهوم إسرائيل للسلام بأنه يعني بالنسبة لإسرائيل أن تحيط بها دويلات طوائف.

اليوم وبعد أن أزيح العراق عن موقعه كحجر زاوية وقطب الرchy في توازن القوة في المنطقة، على يد القوى العظمى في العالم، فقد أدى تخلخل الضغط الحاصل جراء ذلك إلى اندفاعات إقليمية غير مسبوقة في المنطقة على ضوء غياب المشروع

العربي، ولأن أعداء العرب يخططون لعشرات السنين قبل أن ينفذوا، في حين يعمل العرب بطريقة الفعل ورد الفعل، وفي حين يتصرف أعداء العرب بحكمة وعقلانية، ويتصرف العرب بعاطفة ومزاجية؛ فإن خارطة المنطقة تتجه إلى مزيد من التشرذم والتقسيم إلى دويلات طائفية وعنصرية، سوف يدين بعضها بسبب هزالتها وضعفها إلى ولاية الفقيه في إيران؛ حيث تتصرف إيران كحامٍ لطائفة معينة من العرب، في حين ستتنجذب ويتوزع ما تبقى من دويلات إلى قوى إقليمية ودولية جديدة طامعة بثروات المنطقة.

إن تقسيم المنطقة في هذه المرحلة أشبه ما يكون (بسايكس - بيكو) جديد، يخدم المصالح الاستراتيجية وطموحات إسرائيل، وبقية الدول الإقليمية الصاعدة، وعلينا أن نفسّر وفق هذه الخلفية والحقائق كل ما يجري في منطقتنا حالياً من صفقات، ونصنّف حتى الثورات، فما جرى من ثورات نقية ونموذجية في كل

## معلومات إضافية

### القوى الشيعية المعارضة في البحرين

#### جمعية الوفاق الوطني الإسلامية:

تعد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الشيعية) من أكبر جماعات المعارضة البحرينية، وتصف تاريخياً بوصفها وريثاً لـ «حركة أحرار البحرين» التي كانت المحرك الرئيس للاحتجاجات المطالبة بعودة الحياة البرلمانية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨م.

تأسست جمعية الوفاق رسمياً عام ٢٠٠١م بعد إصدار ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عفواً عاماً، أعقبه عودة قياديي الجمعية من المنفى بلندن، وتحول الوفاق إلى أكبر جمعية سياسية من حيث عدد الأعضاء في البحرين.

يقود جمعية الوفاق المدعو «علي سلمان»، غير أن وثيقة نشرها موقع ويكيليكس ويعود تاريخها لعام ٢٠٠٨م ذكرت أن الموجه الفعلي للجمعية هو المرجع الشيعي البحريني «عيسى قاسم».

قاطعت جمعية الوفاق انتخابات عام ٢٠٠٢م، وبررت حينذاك مقاطعتها تلك برفضها تعيين الحكومة مجلساً موازياً للبرلمان المنتخب وبنفس صلاحيته.

وقد شهدت الوفاق أول انشقاق في صفوفها عام ٢٠٠٥م بتأسيس حسن مشيمع حركة حق إثر خلافات بشأن المشاركة في الانتخابات. وإثر هذا الانشقاق شاركت الوفاق في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦م، وحصلت على ١٧ مقعداً من أصل ١٨ مرشحاً لها؛ لتكون بذلك أكبر كتلة برلمانية.

وعادت الوفاق وشاركت في الانتخابات البرلمانية البحرينية عام ٢٠١٠م؛ حيث فازت بـ ١٨ مقعداً ترشحت لها من أصل ٤٠ نائباً في البرلمان البحريني، لتشكل أكبر كتلة برلمانية.

بعد أيام من بدء الاحتجاجات في البحرين في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١م علقت جمعية الوفاق عضوية نوابها الـ ١٨ في البرلمان البحريني؛ احتجاجاً على مقتل عدد من المتظاهرين، وطالبت بسحب الجيش والأمن من دوار اللؤلؤة الذي يعتصم فيه المحتجون.

تبع ذلك بأيام إعلان الوفاق استقالة نوابها من البرلمان البحريني؛ بسبب ما قالت: إنه مواجهة الحكومة للمطالب السياسية العادلة بلغة «المجازر والإرهاب».

وقد حددت جمعية الوفاق منذ بداية الاحتجاجات مطالبها بتأسيس ملكية دستورية ينتخب فيها الشعب الوزراء، ومساءلة الحكومة من قبل النواب بدلاً من الملك، ووضع دستور جديد للبلاد يحل محل دستور ٢٠٠٢م.

وتتمسك الجمعية بإقالة الحكومة البحرينية كشرط للمشاركة في الحوار الذي دعا إليه الملك.

### تكتل «التحالف من أجل الجمهورية بالبحرين»:

تأسس تكتل التحالف من أجل الجمهورية في البحرين خلال أوج الاضطرابات والاحتجاجات التي تشهدها المملكة، لكن هذا التحالف كما يبدو من اسمه طرح مطالب تتجاوز الإصلاح الحكومي، وحتى الدعوة للملكية دستورية إلى إلغاء الملكية ذاتها، وإقامة نظام جمهوري في البلاد.

ويضم التحالف ثلاث حركات شيعية معارضة في البحرين، وهي تيار الوفاء الإسلامي، وحركة حق، وحركة أحرار البحرين.

ويعتبر التحالف بتشكيلاته الثلاثة المكون الثاني في الأهمية والانتشار في الساحة الشيعية البحرينية، بعد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي تمثل التيار الشيعي الرئيس في البحرين.

والمكونات الثلاثة للتحالف من أجل الجمهورية هي:

#### حركة حق:

حركة سياسية بحرينية معارضة، وتصفها حكومة البحرين بأنها إحدى أكثر القوى السياسية البحرينية راديكالية في الخطاب، وتشدداً في المواقف، وارتفاعاً في سقف المطالب.

تأسست هذه الحركة على يد المعارض الشيعي والناشط الديني حسن مشيمع (٦٣ عاماً) في العام ٢٠٠٥م بعد انسحابه رفقة مجموعة من زملائه من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية؛ احتجاجاً على ما اعتبروه «مهادنة» للنظام الحاكم، وتدني سقف مطالبها السياسية.

وتتلخص أبرز مطالب الحركة الجديدة في إحداث إصلاح سياسي حقيقي، على حد قول مؤسسها، والمطالبة بإصدار دستور جديد يصوغه الشعب عبر الانتخابات الشعبية، وبعد إصلاح قانون الانتخابات، وتوزيع عادل للدوائر على أساس الكثافة السكانية.

ظلت حركة حق ومنذ تأسيسها تنشط في الساحة البحرينية، رغم عدم الترخيص لها، واستهداف بعض قادتها بالملاحقات والمحاکمات، لكنها قاطعت الانتخابات في العام ٢٠٠٦م، بذريعة عدم جدوى المشاركة في برلمان صوري بلا صلاحيات، على حد قولها، وقدمت عريضة مطلبية تدعو إلى وضع دستور جديد للبلاد عوضاً عن الدستور الحالي الذي أقر في العام ٢٠٠٢م.

حُكم غيابياً على رئيسها ومؤسسها حسن مشيمع في العام ٢٠١٠م ضمن ٢٥ شخصاً بتهمة محاولة الإطاحة بنظام الحكم، قبل أن يستفيد من عفو ملكي شمل عدداً كبيراً من المعتقلين السياسيين؛ ليعود إلى البلاد، وينخرط مباشرة في الحركة الاحتجاجية الأخيرة في العاصمة البحرينية المنامة.

ومع إعلان حالة الطوارئ في البحرين، ومنع كل أنواع التجمهر والتجمع، أو عقد المسيرات أو الاعتصامات في كافة أنحاء البحرين، واستدعاء البحرين قوات درع الجزيرة، عادت سلطات المنامة إلى إعادة اعتقال بعض قادة حركة حق، وعلى رأسهم زعيم الحركة حسن مشيمع.

### اتجاه الوفاء الإسلامي:

تأسس في منتصف العام ٢٠٠٩م على أنقاض «التحرك الجديد» بعد تغيير اسمه، ويدعو إلى مقاطعة العملية السياسية في البحرين.

ويرأس هذا التيار القيادي الشيعي المعارض عبد الوهاب حسين، وهو أحد قياديين حركة احتجاجات التسعينيات، وسُجن أكثر من مرة في البحرين؛ نتيجة لمواقفه من نظام الحكم البحريني.

### حركة أحرار البحرين:

تعد أحد أقدم التنظيمات الشيعية في البحرين، وظلت طيلة الفترات الماضية تنشط من لندن، ويرأسها سعيد الشهابي.

### المصدر:

الجزيرة نت، انظر الروابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/336FCBF2-AD86-4918-B6AE-F1B9386BF267.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/30AA02B5-9BB9-4D4E-BA32-F836217490E5.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0756B4AD-C837-4127-A741-AA59A1CD0D05.htm>

# الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل



د. صلاح سالم زرنوقّة

أستاذ العلوم السياسية

## ملخص الدراسة

أوجدت الثورات العربية فرصة تاريخية أعادت الأمل في إمكانية تحقيق المشروع الوحدوي الذي به نحلم؛ وذلك بما توافرت عليه من معطيات لصالح هذا المشروع.

لكن استثمار هذه الفرصة يتوقف على الاستفادة من دروس الفشل والنجاح لدى العرب والأوروبيين على الترتيب. ويتمثل الدرس الأول في التدرج بكافة جوانبه: عددياً وموضوعياً وإجرائياً، وحيث إن هزيمة المشروع الوحدوي كانت لأسباب داخلية أكثر منها لعوامل خارجية؛ فإن باقي الدروس تتمثل في ضرورة مراجعة الفكر الوحدوي، والتوافق على مضمونه وآلياته.

وإذا تأملنا هذا التصور فسوف نكتشف أننا أمام حالة جديدة؛ ما يصلح فيها لتحقيق الوحدة العربية يصلح بنفس الدرجة لتحقيق وحدة إسلامية؛ لاسيما وأن هناك تلاقياً بين مقومات كل منهما، ولاسيما أيضاً وأن هذه المقومات لا تقيم وحدة بذاتها، ولا تفعل فعلها إلا بموجب شروط أخرى تبدو في الحالتين واحدة.

في ضوء هذا الطرح كان من المنطقي أن نتحدث عن اثنين من السيناريوهات؛ أحدهما صيغة اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، والتي نجدها صعبة التحقيق؛ بحكم أن التحديات التي تقف في سبيلها أكبر من إمكانيات تحقيقها؛ نظراً لأنها تصر على التّئيل من سيادة الدولة القطرية من ناحية، وبسبب غياب التجانس السياسي والاقتصادي بين الدول العربية من ناحية أخرى، ومع وجود قناعة بعدم قبول هذه الدول إحداث تغييرات قد تمس طبيعتها الجوهرية من ناحية ثالثة.

والواقع أن الافتتان بتجربة الاتحاد الأوروبي - التي لم تعد مغرية - لا مبرر له؛ فعليها مثل ما لها. وفي ظل واقع عربي لا يمكن أن يساعد على تحقيق التوحد، كان السيناريو الثاني وهو صيغة التكامل الوظيفي التي تحفظ لكل دولة سيادتها واستقلالها، والتي تقوم على فكرة استغلال الواقع بكل تبايناته على اعتبار أنها ليست إلا شكلاً من أشكال التنوع الذي يسمح بتوزيع الأدوار والاستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول المنخرطة في عملية التكامل... هذا التكامل يتمثل في: تعاون اقتصادي، وتضامن سياسي، وتحالف عسكري وتسيق أمني، وتفاعل ثقافي، وتكافل اجتماعي؛ وفيه ينبغي التفكير.

# الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل



د. صلاح سالم زرنوقّة

أستاذ العلوم السياسية

مقدمة:

مع الثورات العربية بدا حلم الوحدة قريب المنال؛ ذلك أن الثورات الشعبية تعني- ضمن ما تعني- أن مرحلة جديدة قد بدأت، وفي كل مرحلة ثمة معطيات جديدة ينبغي استثمارها. وتعني بالنسبة للواقع العربي أنه قيد التغيير، ومن ثمّ فإذا كان هذا الواقع قد شكّل عائقاً في سبيل الوحدة، فإن تغييره أدعى إلى استدعاء هذا الحلم أو استعادته. ثمّ إنها تعني أن الشعوب قد خرجت لتقرر مصيرها، ولتحقق طموحاتها بنفسها؛ وفي خضم هذا التحدي يأتي الحلم الأكبر ليجد فرصته التاريخية.

أو بعبارة أخرى فإن الربيع العربي قد خلق فرصة تاريخية لا بد من استثمارها والبناء عليها، الأمر الذي يبدو معه مشروع الوحدة خياراً مطروحاً على أرض الواقع بعد أن كان حلمًا يراود الشعوب، وعليه فمن المهم أن نعرف كيف يمكن تطوير هذا الظرف التاريخي لتحقيق الوحدة، وما السبل والآليات التي يجب اتباعها، وتفعيلها في هذا الصدد.

في ضوء هذا الطرح تتناول هذه الدراسة بحث إمكانية أن يشكل الربيع العربي منطلقاً جديداً لتحقيق مشروع الوحدة المأمول، والذي تمثل الدول الثورية بذرته أو نواته الصلبة والأساسية. ومن ثمّ تعالج أهم السيناريوهات الممكنة والأكثر جدوى لتحقيق هذا المشروع؛ ارتكازاً على ما توافرت عليه الثورات العربية من فرص ومعطيات، واستناداً إلى ما قدمته الخبرة التاريخية من دروس النجاح والفشل.

وتتبنى الدراسة منهج استشراف المستقبل؛ وذلك من خلال دراسة التطورات السابقة والحالية، واستنباط نقاط القوة والضعف فيها، وما تطرحه من فرص، وما تنطوي عليه من قيود أو تهديدات، بما يسهم في رسم تصور وضع مستقبلي لعدة عقود، في ضوء هدف منشود.. واضح ومحدد. وذلك على أساس نموذج معياري أو استهدافي... لا يقصد توقع المستقبل أو التنبؤ به، وإنما يسعى إلى التحكم فيه، وصياغته، ورسم ملامحه عبر سيناريو أو أكثر؛ على أساس أن السيناريو هو وصف لوضع مستقبلي «مرغوب فيه» من جانب، و«ممكّن» من جانب آخر.

وإذ يتطلب الأمر إعادة النظر في الماضي، فإن الدراسة تعتمد إلى استخدام المنهج التاريخي في حدود العودة إلى الدراسات السابقة التي كتبت عن فشل تجارب الوحدة العربية في التاريخ المعاصر، وعن تجربة الاتحاد الأوروبي باعتباره نموذجاً ناجحاً، وذلك بغرض الوقوف على أسباب الفشل وعوامل النجاح. وعموماً فإن المنهج

ولضيق المجال، فإن التركيز سوف يكون من نصيب هذه الأخيرة: سواء فيما يتعلق بالفشل العربي، أو بالنجاح الأوروبي في الشأن الودوي.

في باب فشل مشروعات التوحد العربي يشير البعض إلى أمراض التجزئة التي استشرت في أوصال العالم العربي، والتي تمثلت في قيام كيانات قُطرية بدت أكثر تشبهاً باستقلالها، وأشد حرساً على مقومات سيادتها، ولعل ذلك كان نتاجاً لفترات طويلة من الاستعمار الغربي، وما سبقه من ميراث خلفته فترة الحكم العثماني. لقد أفرزت هذه الخلفية التاريخية حساسية مفرطة - ما لم تكن مَرَضِيَّة - إزاء أي صيغة تأتي على حساب السيادة القومية والاستقلال القطري.

وإذا كان هذا الواقع قد تشكّل بفعل حرص الاستعمار الغربي طيلة فترة وجوده في المنطقة على صنع الانقسام والتجزئة، فقد عملت القوى الكبرى التي أعقبت المرحلة الاستعمارية على تكريسه واستمراره؛ حيث دأبت على الحيلولة دون تضامن شعوب المنطقة، وتعطيل أي جهد تقوم به من أجل بناء مشروعها الحضاري المتقدم وكيانها الموحد.

ولم يكن غريباً أن تلتقي خطة الاستعمار، ومخططات الإمبريالية هذه مع أهداف الحركة الصهيونية منذ بدايتها، وأن يتعاون الجميع في السعي بشكل دؤوب لتفتيت الوجود العربي بكافة السبل، عن طريق استغلال الانقسامات الطائفية والعرقية، وعن طريق إذكاء المصالح القُطرية الضيقة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية؛ تحقيقاً لاستمرار الكيان الإسرائيلي وضماناً لأمنه<sup>(1)</sup>.

ومن رحم هذه الثنائية (واقع التجزئة الموروث، وتحدي القوى الخارجية لمشروع الوحدة) جاءت أزمة

(1) عبد الله عبد الدائم، «فشل العمل الودوي ولم يفشل مبدأ الوحدة»، حركة القوميين العرب (دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، فبراير ٢٠٠٨م).

التاريخي - هنا- يتيح إمكانية حل المشكلات المعاصرة في ضوء الخبرة السابقة، أو توظيف الماضي لرسم صورة أفضل للمستقبل.

يتناول القسم الأول من الدراسة أهم ملامح الخبرة الودوية، متمثلة في تجارب الوحدة العربية التي أخفقت أو تعثرت، وفي تجربة الاتحاد الأوروبي التي حالفها النجاح. ويتعرض القسم الثاني لأهم المعطيات الجديدة التي تولدت بفعل الثورات العربية، ثم يطرح اثنين من السيناريوهات: أحدهما يتعلق بقيام صيغة اتحادية (عربية أو إسلامية)، ومدى توافر إمكانيات تحقيقها، وحجم التحديات التي تواجهها. والثاني عن التكامل، وما يتوافر له من فرص، وما يعترضه من قيود؛ باعتباره الأقرب منلاً والأسير في التطبيق.

مع التأكيد على أن تحقيق أي منهما يبدأ من قاعدة الدول الثورية التي سوف تشكّل بدايته الصحيحة. ومع التأكيد أيضاً على أنه لا يمكن لدراسة بهذا الحجم أن تستفيض في أي نقطة من هذه النقاط؛ ومن ثم فهي تقدم استخلاصات مختصرة جداً، وربما عامة جداً أيضاً.

### أولاً: التجارب الودوية في التاريخ المعاصر:

ما كُتب عن التجارب والمشاريع الودوية يفوق الحصر؛ خصوصاً فيما يتعلق بفشل أو تعثر التجارب والمحاولات العربية، ومقارنتها في المقابل بنجاح تجربة الاتحاد الأوروبي؛ وذلك من منطلق حقيقة باتت بدهية، وهي أنه ما اجتمع لأمة من الأمم مثل ما اجتمع للأمة العربية من مقومات الوحدة.

وهنا يكمن أحد الأخطاء، وهي أن يتصور البعض أن هذه المعطيات قد تصنع الوحدة بعضاً سحرية، أو بقرار سياسي عاجل. والواقع أن المقارنة بالاتحاد الأوروبي لا تخلو أيضاً من احتمالات الخطأ؛ بسبب الخلط بين عوامل ثانوية عارضة، وأخرى أساسية يمكن اعتبارها أحكاماً عامة بقدر ما هي دروس مستفادة.

ثم تبلور مفهوم جديد تزامن مع بروز فكرة القومية العربية؛ حيث طرح فكرة إنشاء دولة عربية واحدة تضم كافة الأراضي العربية من المحيط إلى الخليج. فظهر بذلك تعريف جديد للوحدة العربية، يعني حرفيًا الدعوة للانصهار في كتلة سياسية موحدة. وهنا نجد مشروعًا طموحًا، أصبح الطموح الزائد آفته الفتاكة. ففي ظل هذا الطموح ظن العرب أن تحقيق الوحدة قد تتكفل به الحماسة القومية، والتي قد تفرز قرارات سياسية لا تساوي ما كُتِبَ بها من حبر.

وفي هذا الصدد علق البعض الفشل الذي مُنيت به محاولات الاتحاد على شناعة غياب الإرادة السياسية دون أن ينسوا تعليقها أيضًا على نظرية المؤامرة. وما نسوه فعلاً أو تناسوه هو أن أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية - لاسيما إذا كانت تاريخية - إنما تسكبها وتشكلها مجموعة من العوامل، والظروف، والقوانين لا بد من تحليلها وإدراكها إدراكًا علميًا عميقًا من أجل وضع خطة علمية للتغلب عليها، ولا بد من عمل علمي جاد وورصين، يرصد العوائق التي تقف في وجه الوحدة، ويحلل أسبابها ومنطقاتها، ويعمل على صياغة آلية أكثر توافقًا مع الظروف القائمة، على أن تكون قابلة للتطبيق.

لقد اتكأت الدول العربية على أن مقومات العروبة كفيلة بتحقيق الوحدة، وعندما قررت التحرك توكلت على عصا الإرادة السياسية الواهية.

لقد انعكس ذلك على محاولات تحقيق حلم الوحدة؛ فمن ناحية ظلت مساعيها مرهونة بإرادة الحكام وليس بقرارات المؤسسات، فكانت الزعامات السياسية - في أغلب الأحوال - هي صاحبة الطموح لتحقيق أمجاد شخصية.

الفكر الوحدوي؛ منذ بدايته، وحتى اللحظة الراهنة. وذلك جراء ارتباطه بمشروع الاستقلال؛ إما كوسيلة للحصول على هذا الاستقلال، وإما للحفاظ عليه. فقد اندلعت الثورة العربية ضد الأتراك في ١٩١٦م بهدف استقلال العرب، وإنشاء دولة عربية متحدة قوية، وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت العرب بالاعتراف باستقلالهم مقابل اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك.

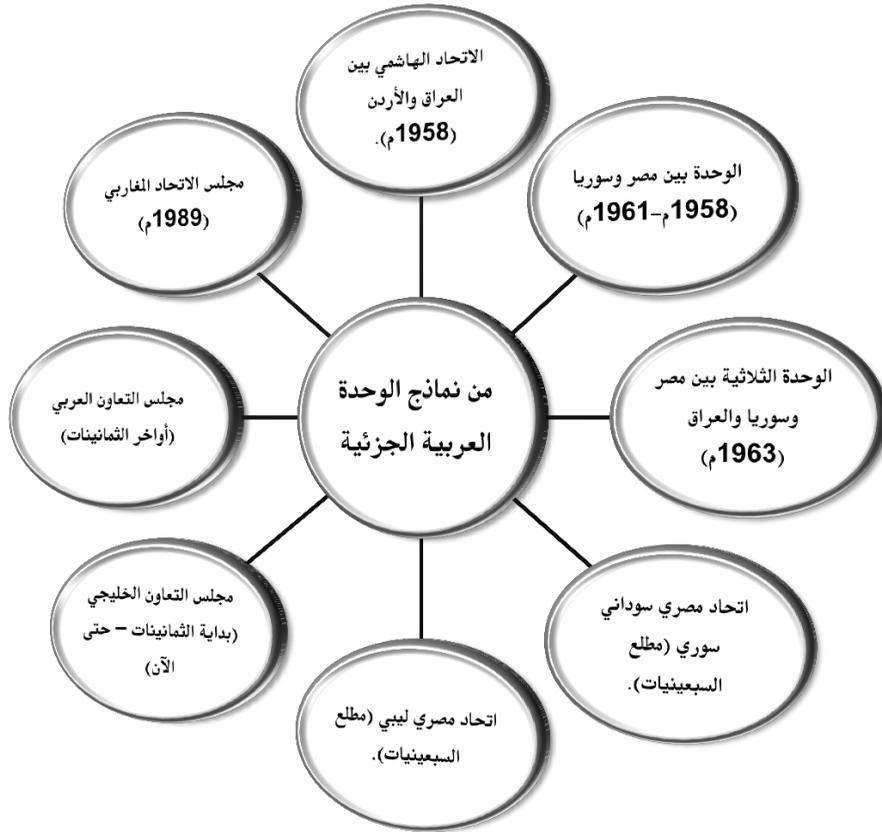
ومرة أخرى جاءت فكرة توحيد الدول العربية بتشجيع من الحكومات الفرنسية والبريطانية خلال الحرب العالمية الأولى؛ لكونهم يسعون إلى الحصول على حلفاء لهم في حربهم ضد ألمانيا، لكن بعد انتهاء الحرب تخلى الأوروبيون عن التزامهم تجاه العرب، وتم تقسيم معظم الدول العربية بين بريطانيا العظمى وفرنسا.

ومرة ثالثة تم تداول قضية الوحدة أو الاتحاد في الأربعينيات من القرن الماضي من قبل منظمة حركة القوميين العرب، وهي حركة قومية عربية

اشتراكية؛ نهضت لمعارضة قيام دولة إسرائيل، وفي نفس الوقت ظهرت فكرة جمال عبد الناصر الداعية إلى الوحدة العربية. وقد بدأ فعل التوحيد العربي بعد نكسة ١٩٦٧م ضد إسرائيل؛ حيث أدت هذه النكسة إلى تدهور الحركات التوحيدية بين العرب. وكان دافع النضال الوحدوي في ذلك هو الحفاظ على الاستقلال.

هنا تتضح أزمة الفكر الوحدوي؛ حيث كان الاستقلال هو الهدف، والوحدة هي الوسيلة؛ فإذا كانت الوحدة تنال من هذا الاستقلال، وهي بالفعل تنال، فليس هناك من هو على استعداد للتضحية بالاستقلال من أجل الوحدة.

**في باب فشل مشروعات التوحيد العربي يشير البعض إلى أمراض التجزئة التي استشرت في أوصال العالم العربي، والتي تمثلت في قيام كيانات قُطرية بدت أكثر تشبُّهًا باستقلالها، وأشد حِرصًا على مقومات سيادتها، ولعل ذلك كان نتاجًا لفترات طويلة من الاستعمار الغربي، وما سبقه من ميراث خلّفته فترة الحكم العثماني.**



والحقيقة أنه إذا كان المقصود بالوحدة هو قيام دولة واحدة عربية تُزال فيها الحدود السياسية التي أقامتها الدول الاستعمارية الغربية بين أقطار الوطن العربي الكبير، ويكون لهذه الدولة العربية الموحدة علم واحد، وجيش واحد، وسلطات قضائية، وتشريعية، وتنفيذية واحدة،... فمثل هذه الوحدة العربية لم تكن لها تجربة في الواقع العربي يمكن الحكم عليها بالنجاح أو الفشل.

ولكن صوراً أخرى من الوحدة العربية الناقصة أو الجزئية حدثت، ونعني بالوحدة الناقصة تلك التي اقتصر على توحيد جهود الدول العربية في عمل عربي مشترك، من خلال حد أدنى من التنسيق والتعاون يحقق التضامن العربي.

ونعني بالوحدة الجزئية تلك التي قامت بين دولتين أو أكثر من الدول العربية ولا تشمل الكل. في هذا الصدد نجد عدة تجارب وحدوية ثنائية وثلاثية حدثت

ومن ثم اصطدمت أغلب المحاولات بحقيقة التباين الواضح، والفاضح أيضاً، في الأيديولوجيات الحاكمة، وما تفرزه من اختلافات في التوجهات السياسية والاقتصادية بين البلدان العربية التي يراد توحيدها.

ومن ناحية ثانية تجاهلت غياب التكافؤ بين الأطراف المدعوة للوحدة من حيث المساحة، وعدد السكان والثروة، مما ألقى في روع الدول الصغيرة تخوفات حقيقية من أن الدول الأكبر ربما تبتلعها، أو أن الوحدة تهدد حقوقها على أقل تقدير. وتعاضمت هذه المخاوف لدى الدول التي تمتلك ثروات ريعية كالبتروول؛ حيث رأت في الوحدة مجرد محاولة لمقاسمتها في هذه الثروة.

ومن ناحية ثالثة لم تكن الفصائل القومية التي تنادي بالوحدة، وترفع شعارات القومية العربية على اتفاق فيما بينها فيما يتعلق بهوية المشروع الوحدوي، وأهدافه، وآليات تنفيذه، ولا حول كيفية إدارة دولة الوحدة.

## لماذا توحدت أوروبا وتشتت العرب؟

ولعل في المقارنة مع نجاح الاتحاد الأوروبي ما يكمل الصورة؛ وعليه فالسؤال: لماذا توحدت أوروبا المختلفة في الأعراق والقوميات واللغات، ولم يتوحد العرب الذين يعتقدون ثقافة واحدة ويتحدثون لغة واحدة؟

يرى البعض أن للتركيب السياسية دوراً حاسماً؛ ذلك أن الديمقراطية التي تتمتع بها دول أوروبا لم تطبق في الدول العربية.

ومن ثم فبينما كانت الشعوب الأوروبية ترى في اتحادها حماية لأمنها القومي، كانت الدول العربية تبتغي أمن نظمها الحاكمة، وتبحث عنه خارج حدود الوطن العربي، ولم تكن أبداً معنية بأمن الشعوب أو المجتمعات العربية.

وفي حين كان الهدف من التكامل الأوروبي هو حسم التناقضات الأيديولوجية والمذهبية والسياسية، كانت الوحدة لدى العرب وسيلة لمواجهة التحديات الخارجية، ومن ثم كانت - أو كادت - تشترط حسم هذه التناقضات، أي تشترط الوحدة قبل تحقيقها، أو من أجل تحقيقها.

وفي نفس المقام يمكن قراءة التجربة الأوروبية على أنها وسيلة لحسم التناقضات بين دولها وداخل هذه الدول، وبوسائل سلمية؛ توظف فيها هذه التناقضات باعتبارها تنوعاً حتمياً وربما مطلوباً. في المقابل كانت التناقضات العربية وهي كثيرة - من وجهة نظر وحدوية- بمثابة عراقيل في طريق الوحدة، أو هي انحرافات عن الخط الوحدوي وفق أحسن التقديرات.

غير أن ديمقراطية الدول الأوروبية كانت وراء طمأنة الدول التي تنضوي في إطار الاتحاد حول مستقبل ومسار التجربة ومآلها؛ وذلك لأن الديمقراطية في هذه الحالة تعني استقرار النظم الحاكمة في دول أوروبا، وتعني بالتالي استقرار توجهات هذه الدول

في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات لم يقدر لها أن تستمر... من الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن (١٩٥٨م)، إلى الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨م) والتي لم تلبث أن شهدت انفصالها (١٩٦١م)، إلى الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق (١٩٦٣م)، إلى اتحاد مصري سوداني سوري، وآخر مصري ليبي في مطلع السبعينيات.

ونجد كذلك صيغة مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات، ومجلس التعاون العربي أواخر الثمانينيات، والذي انتهى بزلزال الخليج، وكذلك صيغة مجلس الاتحاد المغاربي الذي يعاني من تجميد نشاطه. وفيما عدا مجلس التعاون الخليجي لم يكتب لأي من هذه المحاولات أدنى حدود البقاء؛ ويبدو أن النجاح مرهون بحالة تتلاقى فيها الإرادة السياسية مع العامل الخارجي؛ أي أن النجاح قد يحالف أي جهد وحدوي عندما تتعامد شمس القوى الخارجية على وجه التجربة الوحدوية، والعييب في هذا ليس فقط أنه من صناعة الصدف، ولكن أن تظل التجربة موضع شبهة.<sup>(١)</sup>

على أنه يجب التأكيد على أن الإرادة السياسية ليست مسألة عزم وإصرار يفرضهما الحماس الزائد، وإنما هي تعبير عن وجود مصالح حقيقية تجسدها تلك الإرادة. وهكذا نفهم أن توازن المصالح عنصر أساس ومهم في أي مشروع وحدوي؛ ومن ثم لا بد من وجود ضمانات لهذا التوازن، وذلك في حدود قناعة بأنه ليس هناك قطر عربي واحد يمكن أن يتنازل قيد أنملة عن استقلاله أو سيادته ما لم يستعص عليه البقاء منفرداً؛ ومن ثم فبقدر ما يتهدد وجوده من أخطار بقدر ما يقدم من تنازلات في هذا الشأن، وبنفس المنطق بقدر ما يجد له مصلحة في الوحدة يصبح للإرادة السياسية معنى.

(١) أحمد صدقي الدجاني «قراءة لجهود التوحيد العربية وحلم الوحدة»، الفكر القومي العربي (٢٨ يناير ٢٠٠٨م).  
- عبد الإله بلقزيز، نقد الخطاب القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م) صفحات متفرقة.

بحيث لا تتحول التجربة إلى مجرد شعارات، فليس من المنطقي الانتقال إلى خطوة دون إتمام الخطوة السابقة عليها. ومن أسباب نجاح الاتحاد الأوروبي أيضاً توازن المصالح عن طريق خلق قاعدة عريضة من علاقات المصالح المتبادلة والمتوازنة التي تضمن لكل طرف في الاتحاد مصلحة حقيقية.

على أن توازن المصالح يستلزم مجموعة من الضوابط التي تؤكد ديمومتها، وكمثال ذلك مراعاة الأوزان النسبية لأطراف الاتحاد، ثم هناك شرط التقارب في مستويات التنمية الاقتصادية، وفي التوجهات السياسية، أو بالأحرى وجود نوع من التجانس السياسي والاقتصادي.

ويبدو أن هذا الشرط ضروري لإنجاح التجربة، وليس تعبيراً عن عنصرية تمارسها الدول الأوروبية كما تصورها البعض في موقفها إزاء انضمام أطراف معينة إلى الاتحاد.

ويبدو كذلك أن التجانس التقليدي -المتمثل في وحدة اللغة والثقافة- ليس كافياً وحده لتحقيق مشروع وحدوي، مع أنه يمكن أن يكون عاملاً مساعداً في حالة توافر الشروط الأخرى المذكورة، بل إن البعض رآه في الحالة العربية معطلاً من حيث إنه بعث شعوراً لدى الكثيرين بأن العالم العربي موحد فعلاً.

وبعبارة أخرى، فإن هذا النوع من التجانس قد خلق حالة من الوحدة الروحية، كما صنع عقلاً عربياً جمعياً؛ مما أدى إلى شيوع انطباع عام بأن الوحدة قائمة فعلاً دون أن تكون هناك حقيقة.

ويضيف البعض أن هذا التوحد الوجداني قد ضاعف مخاوف الحكومات العربية من احتمالات العدوى التي يمكن أن تسري بين الشعوب بسهولة، وكانت هذه العدوى في نظر هذه الحكومات تعني تأثيرات سياسية متبادلة ليست في صالحها؛ بمعنى أن حدوث تغييرات سياسية في أي دولة سوف تتبناها الشعوب الأخرى. وذلك هو ما دفع

وسياساتها، كما تعني ديمومة التزاماتها تجاه الآخرين، ووضوح الرؤية، والتأكد من المستقبل دون غموض أو ارتباك، وهو ما عنى غياب الديمقراطية في العالم العربي عكسه تماماً؛ فأى ثقة تلك التي يمكن أن تُمنح لنظم سَمَّتْها الأساسية القلب وعدم الاستقرار؟!

وبالتأكيد فإن النظم الديمقراطية لديها إمكانية أكبر للتقارب؛ لأن حكوماتها تعبر عن مصالح الشعوب لا عن مصالح فتوية، ولأن مصيرها في الحكم يتوقف على مدى تلبيةها لطموحات الجماهير التي تعتمد عليها في التأييد. في المقابل فإن النظم غير الديمقراطية تستمد سيطرتها من قبضتها الأمنية، ومن المتوقع أن أي واقع وحدوي قد يخفف من هذه القبضة، كما قد يكون على غير هوى حكوماتها من حيث العوائد أو المصالح التي يمكن أن يسديها.

بل إن النظم غير الديمقراطية تذهب في الغالب إلى القوى الخارجية في سبيل الحفاظ على بقائها، وأي توجه وحدوي قد لا يروق لهذه القوى الخارجية. وبعبارة أخرى فهي في تعبيرها عن مصالحها الخاصة، وكذلك في بقائها، إنما تعتمد على موافقة القوى الكبرى ودعمها؛ تلك التي تقاوم محاولات الوحدة في المنطقة العربية.

### من أسباب النجاح الأوروبي:

من أسباب النجاح الأوروبي، وهو ما يفسر في نفس الوقت الإخفاق العربي، عنصر «التدرج»، ويعني أن التجربة تتم على مراحل وليس دفعة واحدة، سواء من حيث عدد أطرافها، أو من حيث تنفيذها على أرض الواقع، وأن هناك ترتيباً للأولويات بشكل معين بحيث ما يتم إنجازها في كل خطوة إنما يكمل ما سبقه، ويمهد لما يليه، وبحيث تكون البداية دائماً بما يكفل استمرار التجربة، وبما يوثق عرى روابطها، ثم بما يعود بالنفع على شعوب دولها.

ولعل التدرج يعني في كلمة واحدة سلامة البناء؛

والتي قادتها نخب وأيدتها الجماهير، هذه المرة الشعوب هي التي تقود بعد أن قررت أن تأخذ بيدها ناصية التغيير، أو أرادت أن تقرر مصيرها بيدها، ولعل هذا المتغير الجديد يعد عاملاً مهماً في تحقيق الهدف الوحدوي الذي يحتل مرتبة ثابتة على قائمة اهتمامات وطموحات كل الشعوب العربية.

كذلك قامت هذه الثورات على قاعدة التواصل بين الشعوب، وانتشار العدوى، بما يؤكد أن هناك تماثلاً في الأهداف وفي التوجهات، وأن هناك توحداً في الهموم والآمال، وهو ما أطلق عليه حسن حنفي «الوحدة الثورية». وهو مؤشّر

صادق على أن هذه الشعوب على كامل استعدادها لصياغة مشروعها الوحدوي.

لقد أثبتت الثورات العربية فشل المشروعات الخارجية حول صياغة المنطقة؛ من مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير إلى مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويبدو أن تلك المشروعات قد نهضت على أكتاف النظم السلطوية، فسقطت بسقوطها.<sup>(٢)</sup>

في ضوء هذه المعطيات الجديدة يمكن تصور إمكانية إتمام مشروع وحدوي عربي أو إسلامي؛ ذلك أنه لا يوجد تناقض بين العروبة والإسلام؛ فمن ناحية يمثل الإسلام جزءاً مهماً من مكونات العروبة، بمثل ما إن العروبة كانت شريكة في صنع الحضارة الإسلامية.

(٢) محمد السعيد إدريس «ما أشبه الليلة بالبارحة»، جريدة الأهرام القاهرية (١٦ أغسطس ٢٠١١م).

- سعود المولى، «الجديد الثوري في ربيع الثورات العربية»، جريدة الحياة (١٢ سبتمبر ٢٠١١م).

- خالد الحروب، «نقد الخطاب القومي: قراءة ثورية»، جريدة الحياة (١٧ سبتمبر ٢٠١١م).

- يوسف الشويري، مسارات العروبة: نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م) ص ٤٣٧ وما بعدها.

بالنظم العربية إلى عرقلة الوحدة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الدول الثورية وسيناريوهات الاتحاد:

لقد خلقت الثورات العربية مناخاً جديداً، كما فتحت الباب لمرحلة جديدة؛ فمن جانب أرست قواعد التغيير الجاد والحقيقي بما يجعله فرصة تاريخية، ومن جانب آخر أسقطت العديد من النظريات، وصاغت آليات جديدة للعمل السياسي في المنطقة قوامه التواصل وجوهره «الشعب يريد».

وعموماً إذا كان هناك شبه إجماع على أن النظم

السلطوية قد مثلت قيلاً على تحقيق الوحدة؛ وعليه فقد كانت هناك اقتراحات بعدم الركون إلى النظم الحاكمة، وضرورة اللجوء إلى الضغوط الشعبية؛ التي أدت إلى توالي سقوط هذه النظم، كما أن هذه الضغوط التي كانت مرجوة أصبحت تتكبد طريقها على الأرض. وإذا كان هناك اتفاق على أن النظم

الديمقراطية أكثر ميلاً وأكبر قدرة على إنجاز هذا المشروع، فإن الثورات العربية قد وضعت سلطة اتخاذ القرار في أيدي شعوبها، ولن تتوانى عن تأسيس نظم ديمقراطية.<sup>(٢)</sup>

لكن أهم ما في الثورات العربية أنها جاءت لتجسيد الإرادة الشعبية، ومن ثم لم تعد الحكومات ولا النخب هم أصحاب القرار، وهي بذلك تختلف عن الثورات التي عرفتها المنطقة في الخمسينيات والستينيات،

(١) محمود صدقي «الحلم العربي» جريدة الأهرام القاهرية (٤ مايو ٢٠١١م).

- عبد الهادي بو طالب «الاتحاد الأوروبي تجربة وحدوية ناجحة» صحيفة الشرق الأوسط (٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢م).

- حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م) خاتمة الدراسة.

(٢) المؤتمر القومي العربي السابع، حال الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م) صفحات متفرقة.

وفي هذه الحالة فليس ثمة اختلاف؛ فما ينطبق على الوحدة العربية يصدق بالضرورة على الوحدة الإسلامية. وعلينا أن نتذكر أن التيار الإسلامي غالب في الثورات العربية، أو أن التوجه الإسلامي حاضر على أجداتها<sup>(١)</sup>.

### سيناريو الوحدة ... الإمكانيات والتحديات:

في هذا السيناريو نستبعد نموذج الوحدة الاندماجية، وبالتالي فإن المقصود هو قيام اتحاد عربي أو إسلامي يسترشد بالطريقة العقلانية التدريجية العملية للتكتل الأوروبي، وفيه يتم وضع تصور شامل على المدى البعيد، وتنفيذه على مراحل وخطوات محددة؛ بحيث يسفر عن سوق مشتركة، وعملة موحدة، وسياسة خارجية ودفاعية موحدة، وأن تحتفظ فيه كل دولة باستقلالها في إدارة شئونها الداخلية. وأن تراعى فيه المصالح الحقيقية للأعضاء، وأوزانها النسبية من حيث القوة التصويتية لكل دولة عضو في الاتحاد<sup>(٢)</sup>.

وتأتي إمكانية تحقيق مثل هذا الاتحاد من فكرة أنه

(١) قضايا فكرية «العروبة والإسلام»، المستقبل العربي، عدد ٢٨١ ( يوليو ٢٠٠٢م).

- عبد الإله بلقزيز «أسئلة الفكر العربي المعاصر» سلسلة المعرفة للجميع ( منشورات رمسيس، أكتوبر ٢٠٠١م) ص ٤٩، ١٦٨.

- عبد الإله بلقزيز «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية»، المستقبل العربي، عدد ٣٦٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩م) صفحات متفرقة.

- شفيق بومنيجل «تازلات على هيئة مراجعات- تعقيب على مقالة د. عبد الإله بلقزيز» المستقبل العربي، عدد ٣٧١ ( كانون الثاني/يناير ٢٠١٠م).

- يوسف الشويري، مسارات العروبة: نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م) ص ٧٠ وما بعدها.

- عبد الإله بلقزيز، نقد الخطاب القومي ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م) صفحات متفرقة.

(٢) عبد الإله بلقزيز «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية»، المستقبل العربي، عدد ٣٦٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩م) عدة صفحات.

ومن ناحية أخرى فإن العروبة دائرة انتماء وسطى بين الانتماء القطري الأضييق والانتماء الإسلامي الأوسع، بما يجعلها حلقة وصل على أساس أنه لا تناقض بين دوائر الانتماء المترابطة أو المتواليّة، وهي بالتأكيد ليست متوازية، كما أنها ليست متساوية.

ومعنى ذلك أن الإسلام تراث جامع، وحضارة إنسانية شاملة، ومشارك ثقافي عام بين شعوب وأجناس متعددة ومتنوعة، وعليه فمن المنطقي أن يمثل مظلة حضارية تنضوي تحتها كافة الدول الإسلامية دون مشكلة.

**الإسلام تراث جامع، وحضارة إنسانية شاملة، ومشارك ثقافي عام بين شعوب وأجناس متعددة ومتنوعة، وعليه فمن المنطقي أن يمثل مظلة حضارية تنضوي تحتها كافة الدول الإسلامية دون مشكلة**

وهنا نؤكد على مساهمة العنصر غير العربي في بناء الحضارة الإسلامية؛ فقد كان أغلب الفقهاء والعلماء المسلمين من غير العرب، وذلك واضح من أسمائهم لو راجعنا ذاكرتنا.

ونؤكد كذلك أن تجربة الاتحاد الأوروبي التي نعتبرها نموذجاً يحتذى كان التاريخ المشترك بين شعوب دولها هو أساس بنائها؛ حيث كان التراث اليوناني-الروماني-المسيحي، هو الذي جمع بين شعوب لا تعرف لغة واحدة؛ ومن هذا المنطلق كان رفض الأوروبيين لانضمام تركيا إلى اتحادهم؛ باعتبارها تشكل خطراً على تلك الهوية الأوروبية المشتركة.

ولعل هويتنا الإسلامية أكثر وضوحاً وأشد رسوخاً، فضلاً عن أنها ما تزال قائمة، وليست في حاجة إلى استدعاء كما فعلت أوروبا عندما أعادت بعث هويتها من الماضي السحيق.

وبعبارة أخرى، فإن الوحدة العربية تعد مدخلاً صحيحاً للوحدة الإسلامية، وأن أية محاولة لتحقيق الوحدة الإسلامية، الأفضل لها أن تمر من البوابة العربية. وفي كل الأحوال فإن السيناريوهات التي سوف تطرحها الدراسة لا بد أن تبدأ بعدد محدود من الدول، هي دول الثورات الشعبية.

وتصبح مدعاة للاتحاد؛ ذلك أن لكل فعل رد فعل مضاد له في الاتجاه ومساو له في المقدار.... أظن أن هذا هو منطق الشعوب عندما تملك إرادتها.

والواقع أن جزءاً من التحديات يعد فكرياً، مثال ذلك الاعتقاد بأن وحدة الثقافة والتاريخ يمثلان أساساً كافياً لإنجاح المشروع الوحدوي، أو الاعتقاد بأن الاستثمار في العمل (العربي) مضيعة للوقت والجهد، أو بأنه يمكن فصل وتحييد القضايا الاقتصادية عن القضايا السياسية، رغم أن التعاون الاقتصادي يحتاج إلى مظلة سياسية.

ثم هناك التحدي الأكبر الذي يتمثل في أن عمليات التكامل والاندماج تنتقص بالضرورة من سيادة الدول المشاركة فيها، والحقيقة أن الدول العربية لا تقبل هذا الشرط حتى في ظل إدراكها أن انتقاص سيادتها هو لصالح سيادة جماعية يُفترض أن تتمتع الدول الأعضاء تحت رايتها بهيبة أكبر مما يتاح لها منفردة.

ورغم المراجعات الفكرية التي أعادت النظر في مشروع الوحدة؛ من منطلق الاعتراف بالدولة القطرية، وتدشين العمل الوحدوي على قاعدتها وليس على أنقاضها، والتأكيد على ضرورة وجود حافز يتمثل في مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية لا يمكن أن تنهياً لأي دولة دون اتحاد.. رغم ذلك لا يبدو أن هناك دولاً ربيية تفكر في هذا الأمر من باب المزايا التي تعود عليها، أو على أساس الحسابات الرشيدة.<sup>(1)</sup>

وهناك من يرى أن حالة التبعية التي تعيشها البلدان العربية تشكل عائقاً، وأن الثورات لن تستطيع فك دولها من أسر هذه التبعية قبل أن تفرغ من ترتيب

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، وثيقة المشروع النهضوي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٢ فبراير ٢٠١١م) الجزء الخاص بالوحدة العربية.

- مجموعة باحثين، تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل والتوسع: الدروس المستفادة للمنطقة العربية (مؤتمر مركز الدراسات الأوروبية بجامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٨م) خلاصة بحوث المؤتمر.

بديل أكثر قبولاً وأيسر منالاً من الوحدة الاندماجية، لاسيما وأن مسألة الوحدة أو الاتحاد باتت مطلباً استراتيجياً، ولا ننسى أنها بند ثابت في أغلب الدساتير العربية، بل إنها مطلب استراتيجي؛ فلم يعد بوسع أي دولة مهما كبرت أن تحقق وظائف الأمن والاستقرار الاجتماعي وحدها، ولا أن تواجه منفردة قضايا كالبينة والتنافسية في الاقتصاد العالمي في ظل الأوضاع الراهنة، ولا عاد ممكناً لأي دولة أن تحقق التنمية المنشودة دون الانخراط في تكتل.

وثمة مدارس في التنمية قاربت الوحدة السياسية كمدخل لإنجازها؛ ذلك أن وجود أقطار متفرقة يتحكم كل قطر منها في جزء أو نوع معين من الثروة ووسائل الإنتاج لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية لأي منها، وبالتالي لا بد من وجود صيغة وحدوية.

ولعل هذه الصيغة الوحدوية كفيلاً بفك ارتباط دولها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وبهذا لا تضطر الأقطار الفقيرة لرهن حريتها وسيادتها مقابل الديون التي تحصل عليها من الدول الرأسمالية، وفي نفس الوقت لن تكون الأقطار الغنية تحت رحمة تقلبات أسواق الغرب، وسياسات أنظمتها العدوانية. ومن ثم سوف يضمن الاتحاد لدوله أن تتعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة بصورة متكافئة، أو أن تضغط لكي يكون التبادل معها أكثر توازناً وأقل إجحافاً.

ورغم أن النموذج الأوروبي يطرح إمكانية الاسترشاد به؛ فإنه في نفس الوقت يمثل تحدياً لمشروع الوحدة؛ فقد تم توقيع اتفاقيات الشراكة المتوسطة الأوروبية مع البلدان العربية فرادى؛ بما يعد ترسيخاً للتجزئة العربية بالتعامل الثنائي مع كل دولة منفردة، ولم يشفع للعالم العربي أن التجربة الناجحة تقع على مرمى حجر من بلدانه فتصيبه عداها.

ومع التسليم بخطورة العوامل الخارجية في عرقلة الوحدة العربية والإسلامية؛ إلا أن هذه الأخطار سوف تخلق - في ظل الربيع العربي- ردود فعل عكسية،

كذلك لا بد من توافر صفة الديمومة للتكامل، ولا بد من شعور أطرافه بجذواه في تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها. أي أن كل طرف يستفيد من المزايا النسبية لغيره من الأطراف، وفي نفس الوقت يتعاطف عائدته مقارنة باستغلال ما لديه من مزايا منفرداً. من هنا يقوم التكامل الوظيفي على تسخير الواقع القائم، وعلى احترام رغبة الدولة القطرية في التثبيت بسيادتها واستقلالها.

وبعبارة أخرى، فإن الصيغ الوحودية تشترط وجود قدر كبير من التجانس، في حين أن الواقع يبدي قدرًا كبيرًا من التباين؛ فإذا كان من الصعب تحقيق التجانس المطلوب، فإن الأولى والأوفق أن نستثمر هذا التباين في شكل توزيع أدوار لخدمة غاية مشتركة هي نجاح الفريق الذي ينخرط في عملية التكامل.

وبالتطبيق على الواقع العربي - وربما الإسلامي - سوف نجد أنه ليست هناك دولة واحدة على استعداد للتنازل عن سيادتها واستقلالها، إلا إذا كان وجودها منفردة مستحيلًا، وكذلك نجد أن التباين في النظم الحاكمة يتعذر علاجه، خصوصًا بعد أن بدأ أن النظم الوراثية تسعى إلى تأكيد تمايزها - في وجه الربيع العربي - بضم الأردن والمغرب إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الدول الغنية لا تجد ما يدفعها إلى التعاون مع الدول الأفقر، وأنها تخشى من الانخراط معها في عملية توحدية؛ فإننا سوف نستنتج أننا إزاء واقع يصعب تغييره لصالح المشروع الوحدوي. وعليه فإن صيغة التكامل من شأنها استثمار هذا التباين في الواقع باعتباره تنوعًا يدعم توزيع الأدوار؛ ليستفيد كل طرف من مزايا الطرف الآخر، دون أن يخسر مزاياه، بما في ذلك مسألة السيادة والاستقلال، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن كافة الصيغ الوحودية تستلزم

شئونها في الداخل. وهناك من يرى أن الأنظمة الرسمية مختلفة جذريًا، وبالتالي فإن تحقيق الوحدة قد يواجه باختلافات أيديولوجية أو فكرية عميقة.

وهناك من يتساءل: ما الذي يحمل نخبًا وشعوبًا غنية على التخلي عن مقدراتها لمصلحة شعوب أفقر؟! ويذكر البعض أن الحديث عن فتح الأسواق ليس أكثر من تمنيات؛ لأن ذلك يحتاج إلى تشابه في النظم الاقتصادية، وتعديلات في القوانين، وشفافية أعلى في إدارة الاقتصاد، وفي إجراءات التقاضي، ومعلومات دقيقة عن اقتصاد كل دولة، فضلًا عن ضرورة وجود مصداقية عالية في النظم والمؤسسات، وتنمية حقيقية لدى الدول الأعضاء.<sup>(١)</sup>

### سيناريو التكامل.. الفرص والقيود:

التكامل أقرب إلى إمكانية التحقيق، مقارنة بصيغة الاتحاد؛ فالإتحاد يستلزم أمرين: الأول هو التجانس السياسي والاقتصادي، والثاني هو تنازل الدول الأطراف عن جزء من استقلالها. أما التكامل -بوصفه مسألة وظيفية- فهو يقوم على إدارة التنوع والاختلاف؛ لخدمة الهدف الأكبر والنهائي، وجوهره استثمار التباين في الإمكانيات بغرض تعظيم العائد لأطرافه، فهو نوع من تبادل المنافع، ومن ثم فهو يستلزم وجود اتفاق عام على غايات وأهداف كبرى موحدة، كما يتطلب وجود مؤسسات قادرة على احتواء الاختلاف، وإدارة التنوع، وعلى تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذها، وأيضًا لا بد له من مستويات فنية متخصصة.<sup>(٢)</sup>

(١) المؤتمر القومي العربي الرابع، حال الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م) صفحات متفرقة.  
- المؤتمر القومي العربي السابع، حال الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م) صفحات متفرقة.  
- حسن ناعمة، العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية (رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٤م) صفحات متفرقة.

(٢) مجموعة باحثين، تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل والتوسع: الدروس المستفادة للمنطقة العربية (مؤتمر مركز الدراسات الأوروبية بجامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٨م) خلاصة البحوث المقدمة للمؤتمر.

التوجهات، ولا يخرج عن حدودها، بل ويمكن استثمار تباين السلوك لخدمة هذه التوجهات.

وفي المجال الاقتصادي فإن الهدف واضح، وهو تحقيق معدلات أعلى من النمو، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على الخارج؛ بما يحقق في النهاية رفاهية المواطنين.

ولعل هذه الأهداف يمكن إنجازها بقدر أكبر من الكفاءة في ظل منظومة تسمح بتداول المزايا النسبية لأطرافها؛ فهناك دول لديها

فوائض مالية كبيرة، وأخرى لديها فائض في العمالة، أو المهارات الفنية، وغيرها لديها موارد طبيعية، ودول لديها أسواق متسعة؛ فإذا تكاملت هذه القدرات فمن شأنها أن تعظم العائد لكل الدول<sup>(١)</sup>.

**التكامل أقرب إلى إمكانية التحقيق، مقارنة بصيغة الاتحاد؛ فالإتحاد يستلزم أمرين: الأول هو التجانس السياسي والاقتصادي، والثاني هو تنازل الدول الأطراف عن جزء من استقلالها. أما التكامل -بوصفه مسألة وظيفية- فهو يقوم على إدارة التنوع والاختلاف؛ لخدمة الهدف الأكبر والنهائي**

والواقع أنه لا يمكن فصل التكامل الاقتصادي عن السياسي، على الأقل في البداية، ولا عن جوانبه الأخرى الأمنية، والعسكرية، والثقافية، والعلمية، والاجتماعية. والتي يحتاج كل منها إلى دراسات متعمقة، وما تقدم ليس إلا مجرد فكرة لفتح باب الحوار حول هذا الموضوع.

(١) محمد محمود الإمام، التكامل الإقليمي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠م) ص ٢٢٩-٢٣٢.  
- عبد المطلب عبد المجيد، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (القاهرة: عربية للنشر، ٢٠٠٤م) عدة صفحات.  
- حميد الجميلي، «مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين» مجلة شؤون عربية، عدد ١٠٠ (ديسمبر، ١٩٩٩م) ص ١٠٢.  
- علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م) صفحات متفرقة.  
- حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية (الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٨م) ص ٢٩ وما بعدها.  
- عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨م) صفحات متفرقة.

إحداث تغييرات جذرية في الهياكل والأبنية، وفي التوجهات والأولويات، وهذا ما لا تقبل بها أغلب الدول، والحقيقة أن هذه التغييرات التي تعد شروطاً مسبقة لقيام الوحدة لو تحققت فإن ذلك يعني أننا متحدون فعلاً.

وهنا يبدو نوع من التناقض؛ إذ إن الوحدة تتطلب توافر كافة مكوناتها ومظاهرها لكي تتم، في حين أن المفترض أنها هي التي تخلق هذه الدواعي باعتبارها الغاية من قيامها.

التكامل - هنا- يشير إلى المسلك الصحيح؛ بمعنى أنه مدخل للاتحاد على المدى الطويل، حيث يبدأ بالأسرر وصولاً إلى الأصعب، دون أن يشترط إعادة ترتيب الأوضاع على نحو جذري؛ حيث يتعامل مع الواقع باعتباره معطى قابلاً للاستغلال.

ومعنى ذلك أن مقومات التكامل ليست تعجيزية كما هي في حالة الوحدة؛ فالأصل فيه هو ذلك التنوع حتى لو كان يعكس تبايناً واضحاً، وفيما عدا التوافق على غايات عليا وتوجهات أساسية، فإنه لا يحتاج إلا إلى خبرات فنية ومؤسسات قوية، وبنية تحتية، وبعض التشريعات القانونية.

وعلى سبيل المثال، فإنه يجب الاتفاق في المجال السياسي على التوجهات الأساسية، مثل ضرورة الاستقلال عن القوى الخارجية، وعلى توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية، وعلى تأكيد مكانة الكيان العربي والإسلامي في المحيط الدولي، ومضاعفة تأثيره، وعلى مفهوم محدد للأمن القومي العربي أو الإسلامي.

وفي هذه الحالة يظل لكل دولة مساحة من حرية الحركة في سياساتها الخارجية، بما يخدم هذه

## خاتمة:

هناك ما يشبه الإجماع على أن النظم السلطوية العربية هي التي عرقلت مشروع الوحدة العربية؛ وعليه فقد جددت الثورات العربية الأمل في إعادته إلى الحياة مرة أخرى؛ بما توافرت عليه من معطيات.

لاسيما وأن هذه الثورات قد وضعت ناصية التغيير في أيدي الشعوب، وخلقت بيئة مواتية لتحقيق طموحاتها التي تتربع فكرة الاتحاد في القلب منها. لكن ذلك لا يمثل كل الحقيقة؛ إذ إن مراجعة التاريخ

المعاصر كشفت أسباباً أخرى حالت دون تحقيق هذا المشروع؛ منها العوامل الخارجية، ومنها حساسية الدولة القطرية إزاء أي محاولة تنال من سيادتها.

وإذا كان من المفيد استلهام الدروس من نجاح الاتحاد الأوروبي، فإننا قد نضيف إلى أسباب الفشل أزمة الفكر الوحدوي العربي، والتي تمثلت في عدم مراعاة مصالح الدول التي تدعى إلى الانخراط في مشروع الوحدة، والتجاهل الواضح للتوازنات السياسية بين هذه الدول، فضلاً عن الطموح الزائد الذي رافق التفكير في مشروع الوحدة، والتعويل المبالغ فيه على حقيقة توافر مقوماتها، ومن ثم غياب التدرج بكافة مستوياته التي سبق ذكرها.

والحقيقة أنه حتى هذه اللحظة لم يتبلور هذا المشروع المزمع في صيغة متفق عليها يمكن أن تنفذ على الأرض، أو كانت محل تطبيق في يوم من الأيام.

والحقيقة أيضاً أن استثمار المعطى الثوري يتوقف على التعلم من دروس الفشل والنجاح لدى العرب والأوروبيين على الترتيب. ويتمثل الدرس الأول في التدرج بكافة جوانبه التي سبق ذكرها، وتتمثل باقي الدروس في ضرورة مراجعة الفكر الوحدوي والتوافق على مضمونه وآلياته.

وإذا تأملنا هذا التصور فسوف نكتشف أننا أمام حالة جديدة؛ ما يصلح فيها لتحقيق الوحدة العربية، يصلح بنفس الدرجة لتحقيق وحدة إسلامية؛ ذلك أن العروبة لا تتناقض مع الهوية الإسلامية، فضلاً عن أن المقومات التقليدية - عربية كانت أو إسلامية - لا تقيم وحدة بذاتها، ولا تفعل فعلها إلا في ظل شروط أخرى هي على كل حال تبدو واحدة في الحالتين.

في ضوء هذا الطرح كان من المنطقي أن نتحدث عن سيناريوهين مهمين؛ أحدهما صيغة اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، والتي نجدها صعبة التحقيق؛ بحكم أن التحديات التي تقف في سبيلها أكبر من إمكانيات تحقيقها؛ نظراً لأنها تصر على النيل من سيادة الدولة القطرية من ناحية، وبسبب

**هناك ما يشبه الإجماع على أن النظم السلطوية العربية هي التي عرقلت مشروع الوحدة العربية، وعليه فقد جددت الثورات العربية الأمل في إعادته إلى الحياة مرة أخرى؛ بما توافرت عليه من معطيات**

غياب التجانس السياسي والاقتصادي بين الدول العربية من ناحية أخرى، ومع وجود قناعة بعدم قبول هذه الدول إحداث تغييرات قد تمس طبيعتها الجوهرية من ناحية ثالثة.

والواقع أن الافتتان بتجربة الاتحاد الأوروبي - التي لم تعد مغرية - لا مبرر له؛ فعليها مثل ما لها. وفي ظل واقع عربي لا يمكن أن يساعد على تحقيق التوحد، كان السيناريو الثاني وهو صيغة التكامل الوظيفي التي تحفظ لكل دولة سيادتها واستقلالها، والتي تقوم على فكرة استغلال الواقع بكل تبايناته على اعتبار أنها ليست إلا شكلاً من أشكال التنوع الذي يسمح بتوزيع الأدوار، والاستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول المنخرطة في عملية التكامل... هذا التكامل يتمثل في: تعاون اقتصادي، وتضامن سياسي، وتحالف عسكري وتنسيق أمني، وتفاعل ثقافي، وتكافل اجتماعي؛ وفيه ينبغي التفكير.

## معلومات إضافية

### نماذج للمشاريع الوحدوية العربية في القرن الماضي:

منذ الأربعينيات من القرن الماضي جرى تسجيل عشرات المشروعات للوحدة بين مجموعات من الدول العربية لم يتحقق منها سوى القليل، وما لبث أن تهاوى سريعاً:

- معاهدة الأخوة والتحالف بين الأردن والعراق عام ١٩٤٧م.
- مشروع الدكتور ناظم القدسي رئيس الوزراء السوري لاتحاد الدول العربية عام ١٩٥١م.
- توقيع اتفاق بين مصر والاستقلاليين في السودان عام ١٩٥٢م.
- دعوة العراق للاتحاد العربي -مشروع الدكتور فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي- ١٩٥٤م.
- وضع ميثاق عسكري للدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية عام ١٩٥٥م.
- توقيع اتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية وسوريا ومصر عام ١٩٥٧م.
- إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في العام ١٩٥٨م، استمرت ثلاث سنوات، وتم الانفصال بينهما عام ١٩٦١م.
- إعلان دولة الاتحاد العربي بين الأردن والعراق ١٩٥٨م.
- اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا ١٩٦٣م.
- توقيع اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر) في العام ١٩٦٤م.
- توقيع اتفاقية تنسيق بين مصر واليمن ١٩٦٤م.
- إعلان البيان المشترك للقيادة السياسية الموحدة المصرية- العراقية في عام ١٩٦٥م.
- اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ١٩٦٦م.
- توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٦٧م.
- تبعها في العام نفسه بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن.
- توقيع اتفاقية اتحاد أبو ظبي ودبي عام ١٩٦٨م.
- إصدار البيان المشترك لاتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي عام ١٩٦٨م، واستكمل عام ١٩٧١م بإعلان اتحاد الإمارات الخليج العربي.
- الإعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا والسودان عام ١٩٦٩م.
- انضمام سوريا إلى اتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧٠م.
- صدور بيان حول الوحدة بين مصر وليبيا في العام ١٩٧٢م.
- إنشاء قيادة سياسية موحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٧٦م.
- انضمام السودان إلى هذه القيادة عام ١٩٧٧م.

- توقيع ميثاق العمل القومي المشترك بين سوريا والعراق عام ١٩٧٨م.
- إعلان قيام الوحدة الاندماجية بين سوريا وليبيا عام ١٩٨٠م.
- توقيع معاهدة إخاء ووفاق بين تونس والجزائر عام ١٩٨٣م.
- توقيع معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المملكة المغربية وليبيا عام ١٩٨٤م.
- توقيع بيان وحدوي بين تونس وليبيا عام ١٩٨٤م.
- ميثاق الإخاء بين مصر والسودان عام ١٩٨٨م.
- إنشاء مجلس التعاون العربي بين مصر والأردن والعراق واليمن عام ١٩٨٩م.
- إنشاء اتحاد المغرب العربي بين المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا عام ١٩٨٩م.
- معاهدة الأخوة والتسسيق بين لبنان وسوريا عام ١٩٩١م.

المصدر:

محاولات الوحدة العربية، موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، انظر الرابط:

<http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc3/index.htm>

### مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي -الذي تأسس في ٢٥ مايو ١٩٨١م- أبرز المشاريع الوحدوية التي كُتبت لها النجاح والاستمرار حتى الآن.

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤/٢/١٩٨١م، وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت.

تتمثل أهداف مجلس التعاون الخليجي الأساسية وفقاً للنظام الأساسي للمجلس في:

- تحقيق التسسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
  - = الشؤون الاقتصادية والمالية.
  - = الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
  - = الشؤون التعليمية والثقافية.
  - = الشؤون الاجتماعية والصحية.
  - = الشؤون الإعلامية والسياحية.
  - = الشؤون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة، والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية،

وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المصدر:

الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر الرابط:

<http://www.gcc-sg.org/index-2.html>

# القبليّة والثورات العربيّة.

## نموذج اليمن وليبيا



مصطفى شفيق علام

كاتب وباحث ومحلل سياسي- من مصر

### ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة أثر القبليّة على الثورات العربيّة، مع التطبيق على نموذجي اليمن وليبيا؛ باعتبارهما مجتمعات قبليّة بالأساس؛ حيث تلعب القبيلة في هاتين الدولتين أدوارًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وأمنية كبيرة قد تتخطى في فعاليتها، كمًّا وكيفًا، حدود الدور التقليدي والمهام البنيوية للدولة في النظم المعاصرة.

وتستخدم الدراسة اقتراب الثقافة السياسية Political Culture Approach ، كإطار تحليلي؛ لدراسة الأثر القبلي في النظم السياسية العربيّة لدول ما بعد الاستقلال، ثم تطبيق المقولات النظرية للاقتراب المنهجي على الدولتين محل البحث، اليمن وليبيا.

وقد أكدت الدراسة أنه على الرغم من مرور عقود على نشأة الدولة العربيّة المعاصرة، إلا أن الانتماءات القبليّة لا تزال حاضرة ومؤثرة بقوة في الدول القطرية العربيّة، لاسيما في المجالات السياسية، والاجتماعية والثقافية، وحتى الأمنية؛ حيث يتخذ الدور القبلي في الدول العربيّة أشكالًا مختلفة في التعبير والممارسة ظهرت آثاره جلية في الدولتين اليمنية وليبيا نموذجي الدراسة، سواء خلال مرحلة الثورة الشعبيّة فيهما عام ٢٠١١م وما قبلها من مراحل.

جاء الحضور القبلي في المشهد السياسي المواقب للثورة الشعبيّة المطالبة بإسقاط النظام في اليمن لافتًا للانتباه ومؤثرًا على مسار الأحداث؛ حيث كانت القبيلة، كفاعل رئيس في النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة اليمنيّة، جزءًا من لعبة التوازنات التي يشهدها المسرح السياسي في البلاد. وعلى غرار الحالة اليمنيّة أيضًا، لعب الدور القبلي -ولا يزال- دورًا مهمًا في مسار الثورة الشعبيّة التي أطاحت بحكم العقيد القذافي في ليبيا.

وخلصت الدراسة إلى أن القبائل اليمنيّة تعد أقوى من ناحية التنظيم والنفوذ والتأثير في مسارات الثورة من نظيرتها في ليبيا خلال مراحلها الأولى (مرحلة العمل على إسقاط النظام)؛ لاعتبارات تتعلق باختلاف تعامل النظام الحاكم مع المكونات القبليّة في كلا البلدين، بيد أن الدراسة ترى أن الحضور القبلي سيكون أكثر تأثيرًا في الحالة الليبية عنه في الحالة اليمنيّة في المراحل اللاحقة للثورة، سواء المرحلة الانتقالية أو مرحلة استقرار الثورة، وإحلال نظام جديد، وإزالة آثار النظام القديم.

# القبليّة والثورات العربيّة..

## نموذجاً لليمن وليبيا



مصطفى شفيق علام

كاتب وباحث ومحلل سياسي- من مصر

يمكن اعتبار العام ٢٠١١م بحق هو عام الثورات الشعبية العربية، فمن تونس إلى مصر، إلى ليبيا إلى سوريا إلى اليمن، تجد القاسم المشترك بين هذه الدول خلال هذا العام هو الثورة على النظم القمعية الحاكمة، وما بين النجاحات والإخفاقات لتلك الثورات، وما أسفرت عنه من تداعيات، برز الدور القبلي بشدة في مسيرة تلك الثورات الشعبية، لاسيما في اليمن وليبيا، وإذا كانت الأدبيات السياسية الكلاسيكية دائماً ما تبحث في أثر البعد القبلي في المجتمعات الأولية أو مجتمعات ما قبل الدولة المعاصرة، فإن القبيلة والعشيرة والأسرة الممتدة والطائفة قد لعبت أدواراً كبيرة سياسية واجتماعية وثقافية في الكثير من دول ما كان يُعرف بالعالم الثالث، ومنها الدول العربية والإسلامية، في مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الغربي المباشر منذ منتصف القرن الفائت.

وقد جاءت ظاهرة الثورات أو الانتفاضات الشعبية العربية التي شهدتها العام ٢٠١١م لتؤكد مجدداً على ما خلصت إليه الكثير من الدراسات والأبحاث المعيارية والتحليلية والإمبريقية من نتائج واستنتاجات وخلاصات تنفيذية؛ بوجود أثر قبلي (أولي) لا يخفى على واقع الدولة العربية بصيغتها المعاصرة، والتي تلبس مسوح الدولة بمؤسساتها وهيكلها من الناحية الشكلية، في حين تبقى في جوهرها وحقيقتها أطراً أولية للحكم تعتمد على الأبنية والعلاقات الأولية؛ القبليّة والعشائرية والجهوية والطائفية.

ومن ثم تبحث هذه الدراسة في أثر القبليّة على الثورات العربية؛ ليكون سؤالها الرئيس عن مدى تأثير القبيلة (كمغير مستقل) على ظاهرة الثورات العربية (كمغير تابع)، مع التطبيق على نموذجي اليمن وليبيا؛ باعتبارهما مجتمعات قبلية بالأساس؛ حيث تلعب القبيلة في هاتين الدولتين أدواراً سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة قد تتخطى في فعاليتها، كمّاً وكيفاً، حدود الدور التقليدي والمهام البنيوية للدولة في النظم المعاصرة.

ويمكن أن يندرج تحت هذا التساؤل البحثي الرئيس للدراسة عدد من الأسئلة البحثية الفرعية، التي تسعى الدراسة للإجابة عنها للوصول إلى إجابة جامعة بشأن التساؤل الرئيس؛ **لعل أهمها:**

- ما أثر التنظيمات الاجتماعية الأولية وعلى رأسها القبيلة، على الثقافة السياسية للأفراد في المجتمعات الإنسانية ما قبل وما بعد نموذج الدولة المعاصرة؟

- كيف أثرت/ وما مدى حضور/ وما أدوار هذه التنظيمات الأولية (وخاصة القبليّة) في دول ما بعد الاستقلال في المنطقة العربية؟

- ما سمات وخصائص الدور القبلي في كل من الدولتين اليمنية والليبية؟

- كيف انعكست هذه الخصائص والسمات للدور القبلي في كلتا الدولتين على واقع الثورة الشعبية فيهما؟

وتستخدم الدراسة اقتراب الثقافة السياسية Political Culture Approach، كإطار تحليلي للدراسة،

كمدخل منهاجي وكتأصيل نظري؛ لدراسة الأثر القبلي في النظم السياسية العربية لدول ما بعد الاستقلال من ناحية، ثم تطبيق المقولات النظرية للاقتراب المنهجي على الدولتين محل البحث: اليمن وليبيا، من ناحية أخرى، وذلك

في مرحلتي الثورة الشعبية، وما قبلها، مع محاولة استشراف الدور والأثر القبلي لمرحلة ما بعد الثورة في كلتا الدولتين.

وإذا كان اقتراب الثقافة السياسية يشير إلى العديد من المقولات النظرية القابلة للاختبار إمبيريقياً، كالعادات والتقاليد، والنماذج السلوكية والمعيشية، والرموز والهوية، والتنشئة السياسية والاجتماعية، والتواصل والاتصال، والمشاعر السلوكية كالإغتراب، والانتماء والولاء، والمدرجات والأنساق القيمية والمعتقدات، وأبنية القوة الاجتماعية، وعمليات التكيف والتغير والضبط والطاعة، والإذعان في التعامل مع السلطة القائمة، فإن الدراسة ستعمل على تطبيق هذه المقولات النظرية، واختبارها إمبيريقياً على حالي اليمن وليبيا؛ وذلك لمعرفة أثر القبيلة في هاتين الدولتين على التفاعلات السياسية بشكل عام، وأثرها على واقع الثورات الشعبية ومستقبلها في كل منهما بشكل خاص.

## المحور الأول

### التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة

#### السياسية.. إطار مفاهيمي

تعد العلاقة الجدلية بين التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية أحد أبرز الإشكاليات البحثية التي شغلت حيزاً كبيراً من دراسات منظري علم الاجتماع السياسي حول مدى تأثير وتأثر كل منهما في الآخر.

**تعد العلاقة الجدلية بين التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية أحد أبرز الإشكاليات البحثية التي شغلت حيزاً كبيراً من دراسات منظري علم الاجتماع السياسي حول مدى تأثير وتأثر كل منهما في الآخر.**

وتعود الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى الدراسات الرائدة حول «الطابع القومي» National

Character للأمام والشعوب،

على يد كل من روث بينديكت

Ruth Benedict، ومرجريت ميد Margaret Mead،

وجيوفري جورير Geoffrey Gorer؛ حيث ركزت هذه

الأدبيات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات

الفريدة التي تُشكّل ثقافة أمة ما، والتي تجعل الروس

يختلفون عن الإنجليز، والألمان عن الأمريكيين، والعرب

عن الآسيويين، وهكذا<sup>(1)</sup>.

أما العلاقة بين التنظيمات الاجتماعية الأولية،

والتي يُقصد بها الأطر التنظيمية المجتمعية السابقة

على مفهوم الدولة المعاصرة؛ مثل: القبائل، والأسر

المتدة، والعشائر، والطوائف، والمجموعات العرقية

والإثنية، وغيرها، ومفهوم الثقافة السياسية

Political Culture، والتي تعني منظومة القيم والأفكار

والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة وتفرعاتها في

مجتمع ما، فتعود إلى دراسات كل من جابريل ألبوند

Gabriel A. Almond، وسيدني فيربا Sidney Verba،

ولوشيان باي Lucian Pye في حقبة الخمسينيات

والستينيات من القرن الماضي.

(1) مجموعة من الكُتاب، نظرية الثقافة، علي سيد الصاوي (مترجم)،

سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب،

الكويت، عدد ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧م، ص ٣٢١.

الاجتماعية الأولية من جهة والثقافة السياسية من جهة أخرى، ويعد هيربرت هايمان Herbert H. Hyman أول من دسّن لهذا المفهوم عام ١٩٥٩م في كتاب يحمل ذات الاسم<sup>(٢)</sup>، وتعرف التنشئة السياسية بأنها «عملية تعليم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق الأطر والتنظيمات المجتمعية المختلفة»، وتساهم التنشئة السياسية في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم التي تشكّل الثقافة السياسية للمجتمعات، وتعد استمرارية وتناقل الثقافة عبر التنشئة السياسية من أهم الوظائف الأساسية للتنظيمات الاجتماعية الأولية، وهي التي تكسب كل جماعة صبغتها الثقافية الخاصة بها، والتي تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى<sup>(٤)</sup>.

## المحور الثاني

### القبليّة في الدول العربيّة ما بعد الاستقلال

تعد القبيلة -كإطار اجتماعي أولي- وثيقة الصلة بنموذج الدولة العربية المعاصرة، والذي ترجع نشأته إلى حقبة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأفول الاستعمار الأجنبي المباشر عن أقطار آسيا وإفريقيا.

وقد نشأت بعض الدول العربية بالأساس اعتماداً على بنية قبلية خالصة كدول الخليج العربية والأردن واليمن، في حين نشأ بعضها الآخر موظفاً ومستخدماً لأطر قبلية يزيد عددها أو ينقص من دولة لأخرى، لكنه يبقى في نهاية الأمر عاملاً مؤثراً بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان، كما هو الحال في دول مثل العراق، وليبيا، والجزائر، والسودان، ومصر.

ويمكن القول: إنه على الرغم من مرور عقود على نشأة الدولة العربية المعاصرة، إلا إن الانتماءات

وقد استطاع كل من أmond وفيريا Verba في كتابهما الأشهر «الثقافة المدنية»<sup>(١)</sup> The Civic Culture التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من الثقافة السياسية، وفقاً للتنظيمات الأولية والأطر الاجتماعية المشكلة لتلك الثقافة؛ أولها: الثقافة الضحلة أو المحدودة Parochial، وثانيها: الثقافة التابعة أو الرعوية Subject، وثالثها: الثقافة المشاركة أو المنفتحة Participant.

ففي الثقافة السياسية الضحلة، فإن المواطنين يدركون بصورة هلامية غير محددة وجود حكومة مركزية دون أدنى معرفة بكنهه وماهية ووظيفة تلك الحكومة أو الدولة التي من المفترض أنهم ينتمون إليها، ويصدق هذا على القبائل والعشائر والأسر الممتدة المعزولة، والتي لا يتأثر وجودها وبقاؤها ومصالحها سلباً أو إيجاباً بالقرارات والسياسات التي تتخذها الدولة.

أما في الثقافة السياسية التابعة، فإن المواطنين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما كتابعين ورعايا للدولة، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نير النظم القمعية والديكتاتورية. وعلى العكس من ذلك تأتي الثقافة السياسية المنفتحة، وهي تلك الثقافة القائمة على مفهوم المشاركة السياسية Participation Political، فإن المواطنين يعتقدون بأنهم قادرين على المساهمة في عملية صنع القرار<sup>(٢)</sup>، وبأنهم يملكون آليات للتأثير في النظام السياسي القائم، وكذلك التأثير به؛ حيث إن عملية الاتصال السياسي وفقاً لهذا النوع من الثقافة السياسية تتم في اتجاهين بما يسمح بالتغذية الرجعية للقرارات الصادرة من الحكومة.

ويمكن النظر إلى مفهوم التنشئة السياسية Political socialization باعتباره مفهومًا وسيطاً بين الأطر

(3) Herbert H. Hyman, Political Socialization: a study in the psychology of political behavior, Glencoe, Ill. U.S.A., Free Press, 1959.

(٤) قارح سمارح، «التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العددان الثاني والثالث، يناير ٢٠٠٨، ص ٥.

(1) Gabriel A. Almond, Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, NJ: Princeton University Press, 1963.

(٢) عبد الله الراشد، «الثقافة السياسية»، مجلة شئون سعودية، عدد ٢١، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ٣٤.

**وثالثها: الشرعية القانونية**، والتي تزعم الاعتماد على الأطر القانونية والدستورية والمؤسسية في اكتساب الرضاء والقبول لدى المواطنين، ومثال ذلك الجزائر والأردن.

وفي هذا الإطار يمكن القول: إن الدول العربية المعاصرة ربما اكتسبت شرعيتها السياسية من خلال الاعتماد على أكثر من مصدر من المصادر الثلاثة سألقة البيان<sup>(٤)</sup>، مثل النظامين الأردني والمغربي اللذين يجمعان بين الشرعيتين التقليدية والقانونية، والنظام المصري في عهد السادات الذي كان يجمع بين الشرعيتين الكاريزمية - حيث كان يروج لنفسه كـربِّ للعائلة المصرية- والقانونية باعتباره قد انتقل بمصر من دولة الفرد إلى دولة القانون والمؤسسات؛ وفقاً لتعبيره.

ومع التأكيد على عدم نقاء أي من المصادر السابقة كمصدر وحيد للشرعية السياسية، فإنه يمكن الجزم بأن جلَّ الدول العربية تستخدم التنظيمات الاجتماعية الأولية، وعلى رأسها الأطر والروابط القبليّة؛ لضمان الولاء واكتساب الشرعية السياسية لدى المواطنين، كما أن ثمة نمطاً آخر قد استخدمته بعض الدول العربية، عبر تضخيم إنجازات الزعيم الفرد يسمى بشرعية الإنجاز، وذلك بالتوازي مع النمط الذي تستخدمه ابتداءً كمصدر للشرعية السياسية، مثل تأميم قناة السويس، ومجانبة التعليم، وبناء السد العالي في مصر أثناء حكم الرئيس عبد الناصر، وتحقيق الوحدة بين شطري اليمن إبان حقبة الرئيس علي عبد الله صالح<sup>(٥)</sup>.

القبليّة لا تزال حاضرة ومؤثرة بقوة في الدول القطرية العربية، لاسيما في المجالات السياسية والاجتماعية، والثقافية، وحتى الأمنية؛ حيث يتخذ الدور القبلي في الدول العربية أشكالاً مختلفة في التعبير والممارسة، وقد يستخدم لصالح الدولة القطرية أو ضدها، لتحقيق أهداف مختلفة ومتعارضة في كثير من الأحيان<sup>(١)</sup>.

وقد وُظف كثير من الدول العربية ما بعد الاستقلال الأبنية القبليّة للحصول على الشرعية السياسية The Political legitimacy، وهو مفهوم سياسي- قانوني يُقصد به «القبول الطوعي للسلطة الحاكمة، ثقةً في كونها تمتلك من مصادر القوة والنفوذ ما يمكّنها من تحقيق طموحات الشعب وأمنه وحمايته»<sup>(٢)</sup>.

وهناك ثلاثة أنماط مختلفة استندت إليها الدول العربية المعاصرة -كلياً أو جزئياً- في اكتسابها للشرعية السياسية إزاء المحكومين<sup>(٣)</sup>:

**أولها: الشرعية التقليدية**، وهي التي تستند إلى مجموعة التقاليد والأعراف الدينية والقبليّة والعشائرية، والتي تعتمد القيادة السياسية على حيازتها لضمان رضاء المحكومين، ومثال ذلك دول الخليج العربية واليمن والمملكة المغربية.

**وثانيها: الشرعية الكاريزمية**، والتي تعتمد بالأساس على شخص القيادة السياسية؛ باعتباره زعامة تاريخية تستحق الرضاء والقبول، والانقياد لآرائها وتوجهاتها ورؤيتها، ومثال ذلك مصر في الحقبة الناصرية.

(١) مرتضى السيد، «دور القبيلة ومستقبلها في المملكة العربية السعودية»، مجلة شؤون سعودية، نسخة إلكترونية، على الرابط التالي:

<http://www.saudiaffairs.net/webpage/catag/t14/gi14article01.htm>

(٢) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية والدستورية، سلسلة الثقافة القومية، عدد ١٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م، ص ٩٣.

(٣) سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، المستقبل العربي، عدد ٦٢، أبريل ١٩٨٤م، ص ٩٣-١١٨.

(٤) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م، ص ٧٣.

(٥) سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، مرجع سابق، ص ١١٠.

وفي هذا المحور نستعرض خصائص وسمات وأدوار القبيلة في كل من الدولتين اليمنية والليبية، منذ مرحلة قيام الدولة المعاصرة في كلتا الدولتين، وحتى ما قبل اندلاع الثورة الشعبية فيهما خلال العام ٢٠١١م، وذلك عبر مطلبين فرعيين يتعلق أولهما بالقبلية في اليمن، وثانيهما بالقبلية في ليبيا.

### أولاً: القبلية في الدولة اليمنية المعاصرة:

يرجع تشكيل الكيان السياسي للجمهورية اليمنية المعاصرة إلى عام ١٩٩٠م، في إطار اتحاد سلمي بين كيانين سياسيين مستقلين هما؛ اليمن الشمالي الذي أعلن كجمهورية بعد القضاء على نظام الإمامة عقب ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م، واليمن الجنوبي الذي تشكل عام ١٩٦٧م بعد الاستقلال عن الاحتلال البريطاني.

وتتنوع القبائل داخل الوطن اليمني؛ وفقاً للعصبية القبيلة -النسب- أو الجهوية أو المذهبية، ويبلغ عدد القبائل في اليمن نحو ٢٠٠ قبيلة، منها ١٤١ قبيلة تتوطن في المناطق الجبلية الوعرة، و٢٧ قبيلة تعيش في مناطق تهامة، و٢٥ قبيلة تتوزع على باقي المناطق الشرقية والجنوبية للبلاد<sup>(٢)</sup>.

وتعود أصول القبائل اليمنية إلى جذور عدنانية وقحطانية وهمدانية، وأشهرها قبائل بكيل، وحاشد، ومذحج، والزرائق، والعوالق، والحواشب، وقبائل الضالع، ويافع وردفان وقبائل أبين وشبوة، وكندة والحوم في حضرموت، وغيرها من القبائل المنتشرة

(٢) أوليج جيراسيموف، القبيلة في اليمن، ترجمة محمد سعيد عبده، سلسلة قضايا العصر، عدد أبريل ١٩٨٩م، ص ١٣٠. ولزيد من التفاصيل بشأن قبائل اليمنية ودورها في الحكم والسياسة، انظر أيضاً:

Paul Dresch, Tribes Government and History in Yemen, New York, Oxford University Press, 1989.

## المحور الثالث

### القبلية في اليمن وليبيا.. الخصائص والسمات وحدود الدور

«إن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها الدولة» عبد الرحمن بن خلدون.

تعد التنظيمات الاجتماعية الأولية، وعلى رأسها القبيلة، مكوناً رئيساً من مكونات ما يُعرف برأس المال الاجتماعي Social Capital في كل من الدولتين اليمنية والليبية؛ حيث تمتد تأثيراتها -كمتغير وسيط- على بنية العلاقة بين الدولة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، وبالتالي فهي تحدّد مستوى مأسسة الدولة، وقدرتها على توجيه وصناعة القرار، ومدى إعمال سيادة القانون على كافة أراضيها.

وإذا كان من المسلّم به أن

القبيلة في الدول العربية تُعد إحدى اللبنة الأساسية المكونة للدولة، إلا أنه لا يجب أن يقودنا هذا الأمر إلى استنتاج مضلل؛ يقتضي أن النفوذ القبلي في الدول الحديثة يعد أمراً طبيعياً ومقبولاً، ومن ثم يجب إدامته أو تغذيته، بل إن العكس هو الصحيح؛ فحينما تستقوي القبيلة برابطها العصبية على مركزية الدولة، فإنها تحدث خللاً وتفككاً في بنية الدولة، وفي مجتمع الأمة كذلك؛ لذا يصبح من الضروري إخضاع الأطر القبيلة للصيرورة التاريخية القائمة على حقيقة أن الانتقال من مجتمع القبيلة أو العشيرة إلى مجتمع الدولة الوطنيّة، يقتضي تحويل السلطات الرئيسة من مجتمع القبيلة إلى كيان الدولة<sup>(١)</sup>.

(١) توفيق محمود أبو حديد، التعصب القبلي في السلوك الفصائلي السياسي الفلسطيني، وأثره على التنمية السياسية، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠م، ص ١. وانظر كذلك: سامح المحاريق، «القبيلة والدولة المعاصرة»، صحيفة الغد الأردنية، ٢٥/٧/٢٠١١م.

في طول البلاد وعرضها.

وهناك ثلاثة أطر قبلية رئيسة في اليمن، تعد هي الأكبر من حيث العدد والانتشار والنفوذ السياسي والاجتماعي، وهي قبائل: حاشد، وبكيل، ومدحج، وتعد قبائل حاشد هي أكبر القبائل اليمنية نفوذاً؛ حيث ينتمي إليها الرئيس علي عبد الله صالح وكبار القادة العسكريين في البلاد<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول: إن النظام السياسي في اليمن لم يقم منذ نشأته، سواء قبل تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م أو بعدها، على أسس الدولة الحديثة بنظامها القانوني والدستوري المعاصر، بل إنه قام على أطر أولية قبلية بالأساس، الأمر الذي جعل سلطة القبيلة تتماهى مع سلطة الدولة أو حتى تتجاوزها، ومن ثم فإن الدولة اليمنية هي بحق دولة القبيلة Tribe State<sup>(٢)</sup>؛ حيث بُنيت الأطر والمؤسسات الحديثة للدولة في اليمن مثل البرلمان، والنظام الانتخابي، والدوائر الانتخابية، والمجالس المحلية، وغيرها على أسس قبلية، واستطاعت القبائل النافذة في اليمن أن تسيطر سلطتها على وظائف ومهام تُعد بالأساس حكراً على الدولة<sup>(٣)</sup>.

وتتشكل السلطة السياسية في اليمن ما بعد الوحدة من تحالفات لرموز عسكرية وسياسية وتجارية ودينية؛ تجمعها روابط قبلية تنتمي في مجملها لقبائل حاشد، والقبائل الموالية لها، سواء نسباً أو مصاهرةً.

ويمكن القول: إن الثقافة السياسية للقبائل اليمنية لم تتطور بتحول الدولة من ملكية إمامية إلى جمهوريتين شمالية وجنوبية، ثم إلى دولة وحدة، ويرى المراقبون

(١) فؤاد صلاح، «المجتمع والنظام السياسي في اليمن»، في شفيق شقير (محرر)، الفاعلون غير الرئيسيين في اليمن، سلسلة تقارير معمقة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل ٢٠١١م، ص ٩.  
(٢) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم دولة القبيلة وإشكاليات النفوذ القبلي في بلدان الشرق الأوسط، انظر:

Charles Glass, Tribes With Flags: A Dangerous Passage Through the Chaos of the Middle East, Paperback, 1990.

(٣) تقرير إخباري، «القبائل في اليمن»، الجزيرة، نت، ٢٠١١/٢/١.

والمعنيون بالشأن اليمني أن سنوات حكم الرئيس علي عبد الله صالح -التي بدأت قبل ثلاثة عقود، وتحديدًا منذ العام ١٩٧٨م، وحتى اندلاع الثورة الشعبية مطلع العام ٢٠١١م- عززت مكانة القبيلة، خاصة بعد خوضه عدة مواجهات مع مشايخ قبليين، كان له فيها الغلبة والظفر، الأمر الذي خلق حالة من التماهي والمزج بين نظام الدولة والقبيلة، مما أحدث خللاً كبيراً في الأداء الرسمي الحكومي؛ بحكم هيمنة الانتماءات القبيلة، وسيطرتها، وتأثيرها على مواقف رجال الدولة في مختلف مراكز صنع القرار<sup>(٤)</sup>.

ويملك مشايخ القبائل في اليمن، سلطات واسعة في أوساطهم القبيلة، ويتعزز هذا النفوذ كلما كانت لشيوخ القبيلة مكانة لدى الدولة ورموزها، والعكس بالعكس. وفي اليمن يمكن لأي شيخ قبيلة أن يجمع آلاف المقاتلين المسلحين في وقت قصير، يكونون رهن أمره، ومستعدين لبذل كل غالٍ ونفيس في سبيل طاعته<sup>(٥)</sup>، ويتجلى ذلك خلال حقبة الحروب المسلحة التي خاضتها الدولة اليمنية ضد المتمردين الحوثيين الشيعة؛ حيث اعتمد الطرفان على حشد القبائل المسلحة، وعلى دعمها العسكري واللوجستي.

وفي المواجهة السادسة بين الحكومة والحوثيين، والتي توقفت في فبراير من العام ٢٠١٠م بعد وساطات إقليمية عدة، تجلت مشاركة القبائل بصورة أوضح عن السابق؛ حيث دفع مشايخ القبائل بالآلاف من المسلحين للقتال إلى جانب الجيش في منطقة حرف سفيان بمحافظة عمران ومحافظة صعدة.

وكثيراً ما تلجأ الحكومة اليمنية وأعضاء البرلمان وغيرهم من قادة الأمن والجيش والأحزاب السياسية، إلى حل المشكلات المجتمعية بعيداً عن

(٤) عادل مجاهد الشرجبي، «القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن»، في شفيق شقير (محرر)، الفاعلون غير الرئيسيين في اليمن، مرجع سابق، ص ٤٠-٤٤.

(٥) أمين اليافعي، «سطوة القبيلة والتأزم السياسي للدولة اليمنية الحديثة»، مأرب برس، ٢٠٠٧/١٢/١، على الرابط التالي:

<http://marebpress.net/articles.php?id=2904>

وتتوزع هذه القبائل على امتداد رقعة الأراضي الليبية؛ حيث تنتشر قبيلة سليمان في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعصة شرق البلاد، وقبيلة القذاذفة في طبرق وبنغازي وسرت وفزان، وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، وقبائل البربر أو الأمازيغ في جبال غرب البلاد، والطوارق في دواخل الصحراء المتاخمة مع حدود تشاد والنيجر والجزائر ومالي، أما قبيلة التبو فتستوطن مناطق أوزو - غدامس - والقطرون جنوباً والكفرة جنوب شرق البلاد<sup>(٥)</sup>.

وترى العديد من الدراسات أن القبائل الكبيرة التي لها تأثير فعلي في ليبيا، لا يتجاوز عددها ٣٠ قبيلة وتكتل عائلي على الأكثر<sup>(٦)</sup>.

وتعد أكبر القبائل في ليبيا وأكثرها نفوذاً -وفقاً للانتشار الجغرافي- قبيلة بني سالم في برقة، وقبيلة بني هلال غرب ليبيا، وفي الشمال الغربي من ليبيا -إقليم طرابلس- فإن أهم القبائل هي ورفلة، وترهونة، وفي منطقة برقة هناك قبائل كراغلة والتواجِر والرملة.

أما قبيلة القذاذفة، فقد كانت صغيرة في الأصل وغير ذات أهمية تُذكر، قبل أن يصل العقيد القذافي إلى السلطة سنة ١٩٦٩م، ويصبح لها دور أكبر منذ ذلك الحين، أما أكثر القبائل تهميشاً فتوجد في شرق ليبيا؛ حيث توجد أهم الموارد النفطية في البلاد<sup>(٧)</sup>.

وفي طبرق وما حولها وحتى نواحي منطقة بنينة، وبالقرب من بنغازي، تنتشر قبائل العبيدات، التي

(٥) رولا الخطيب، «القبائل في ليبيا.. عامل مهم ومؤثر في تشكيل الثقافة

السياسية للبلاد»، العربية. نت، ٢٢/٢/٢٠١١م. على الرابط التالي:

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/22/138673.html>

(٦) منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، سلسلة

تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس ٢٠١١م، ص ٣.

(٧) آمال العبيدي، «القبيلة والقبيلة في ليبيا»، صحيفة ليبيا اليوم،

**تعتبر القبيلة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا، وترتبط أسماء القبائل الليبية بما قدمته من شهداء في حروب ليبيا ضد**

سلطة القانون والحكومة؛ وذلك عبر التنظيمات القبلية السائدة التي أنشأتها الحكومة مثل مصلحة شؤون القبائل<sup>(١)</sup>، ومنظمة دار السلام<sup>(٢)</sup> التي تُعنى بقضايا القتل والاعتداءات والنزاعات بين المواطنين، وصولاً إلى النزاعات المسلحة التي قد تحدث بين بعض القبائل من حين لآخر<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: القبيلة في الدولة الليبية المعاصرة:

وكما هو الحال في اليمن، تعتبر القبيلة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا، وترتبط أسماء القبائل الليبية بما قدمته من شهداء في حروب ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي.

ولغالبية هذه القبائل امتدادات كبيرة وعميقة داخل دول الجوار، ويوجد في ليبيا نحو ١٤٠ قبيلة وعشيرة لها امتداداتها الجغرافية عبر الحدود<sup>(٤)</sup>.

ويتكون المجتمع القبلي في ليبيا من خليط من القبائل العربية، وقبائل المرابطين التي تمتزج فيها العناصر العربية والبربرية، والقبائل غير العربية،

(١) أسس الرئيس علي عبد الله صالح في مطلع الثمانينيات جهازاً لتنظيم توزيع الربيع على النخب القبلية، سمي مصلحة شؤون القبائل، وأسس له فروعاً في كل المحافظات اليمنية، وهي مصلحة لا يوجد قانون ينظمها، وتدار وفقاً لتعليمات شخصية مباشرة، لتقديم عطايا مالية شهرية منتظمة لشيوخ القبائل، وقد بلغ عدد الشيوخ المسجلين لديها حتى العام ٢٠٠٥م حوالي ٣٩٩ شيخاً، منهم ٨ شيوخ مشايخ، و٦٩ شيخ ضمان، و٢٢٢ شيخاً و١٠٠ شيخ محل أو عاقل.

(٢) أسست الحكومة عام ١٩٩٧م داراً للتحكيم؛ للتوسط والتحكيم في قضايا الثأر، وعوضاً عن أن تقوم الحكومة بتنفيذ القانون في التعامل مع منفي جرائم الاختطاف، تطلب من شيوخ القبائل التدخل في المفاوضات لإطلاق المختطفين، ففي العام ٢٠٠٩م أحييت قضية اختطاف أحد كبار التجار في اليمن إلى هذه اللجنة، والتوسط بين الدولة والقوى القبلية التي تتمرد على الدولة.

(٣) عرفات مباح، «معادلة القبيلة في اليمن: سلطات واسعة ونفوذ كبير يضاها نفوذ الدولة»، صحيفة الشرق الأوسط، ١١/١١/٢٠١٠م.

(٤) عبد الستار حتيته، «الخريطة القبلية الليبية: شبكة ولاءات تحدد مصير القذافي»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٢/٢/٢٠١١م.

تعزير قرابات الدم، والمصاهرة من خلال التزاوج بين القبائل. الأمر الذي كرّس من نفوذ وسلطة القبيلة بين المواطنين؛ حيث كان الليبيون يجدون أنفسهم بحاجة إلى الاعتماد على العلاقات القبيلة من أجل الحصول على حقوقهم واحتياجاتهم، أو الحصول على الأمن والحماية، أو حتى من أجل الحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة<sup>(٢)</sup>.

#### المحور الرابع

##### الدور القبلي في ثورتي اليمن وليبيا

واستمراراً للدور القبلي الفاعل ذي الأبعاد المتداخلة في كل من الدولتين اليمنية والليبية، فقد لعبت الأطر القبيلة أدواراً مهمة في الثورة الشعبية التي اندلعت في كلا البلدين منذ فبراير الماضي، عقب نجاح الثورة المصرية في الإطاحة بنظام حكم الرئيس مبارك، وإجباره على التنحي عن سدة الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١م. ويبحث هذا المحور في تأثيرات البعد القبلي على مسيرة ونتائج الثورة الشعبية في كل من اليمن وليبيا، وذلك عبر مطلبين فرعيين؛ يتعلق أولهما بالدور القبلي في الثورة اليمنية، وثانيهما بالدور القبلي في الثورة الليبية.

##### أولاً: الدور القبلي في الثورة اليمنية:

جاء الحضور القبلي في المشهد السياسي المواكب للثورة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام في اليمن لافتاً للانتباه، ومؤثراً على مسار الأحداث، فالسلطة والمعارضة اليمنية اعتمدتا استراتيجيات الحشد الجماهيري للتأثير على مجريات الحركة الاحتجاجية الثورية؛ حيث كانت القبيلة، كفاعل رئيس في النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة اليمنية، جزءاً من لعبة التوازنات التي يشهدها المسرح السياسي في البلاد، ومن ثم فإن انضمام قبيلة ما إلى أحد طرفي الصراع من شأنه أن يمنح ذلك الطرف - بلا شك - ثقلاً أكبر

تتكون من نحو خمس عشرة عشيرة عشيرة، وتعد من أقوى قبائل برقة، وينتمي إليها اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية الليبي السابق، ورفيق القذافي الذي انشق عليه مع اندلاع الثورة الشعبية، أما قبيلة المجابرة، فتتركز في مناطق جنوب غربي طرابلس قرب منطقة الجبل الغربي<sup>(١)</sup>.

ويمكن تقسيم النفوذ القبلي في حقبة العقيد القذافي إلى مرحلتين اثنتين؛ أولاهما: مرحلة التهميش والتذويب، والتي استمرت طوال عقدين ونصف، وتحديداً منذ ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م وحتى عام ١٩٩٤م، وفيها عمد العقيد القذافي إلى إلغاء وتهميش النظام القبلي، وجعل هذا الهدف واحداً من المبادئ الأساسية لثورته الشعبية، وثانيهما: مرحلة التوظيف والاحتواء، والتي بدأها منذ العام ١٩٩٤م؛ رغبة منه في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الجماهيرية في مؤسساته الشعبية، فقام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساس القيادات القبيلة. وهو ما ترسخ وازداد وضوحاً عام ١٩٩٧م مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بـ«وثيقة الشرف»، والتي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة لنظام الجماهيرية<sup>(٢)</sup>.

لقد كان القذافي ينتهج في تعاطيه مع الملف القبلي على مدى عقود حكمه سياسة العصا والجزرة، فالقبائل الوفية له كانت تحصل على امتيازات مادية ومعنوية كبيرة، فيما كان الحرمان والعقاب من نصيب القبائل المعارضة.

ومن ثم فقد أدت هذه السياسة إلى ظهور مبدأ الولاء قبل الكفاءة، فقد كان القذافي يعطي القبائل المال والوجاهة وفرص العمل، إلى جانب

(١) عبد الستار حنتية، «الخريطة القبلية الليبية: شبكة ولاءات تحدد مصير القذافي»، مرجع سابق.

(٢) محمد عاشور مهدي، «قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة»، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، د.ت، على الرابط التالي: <http://www.sis.gov.eg/VR/34/9.htm>

(٣) منصورية مخفي، «نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية»، مرجع سابق، ص ٢-٣.

أما قبائل مذحج ثالثة كبريات القبائل اليمنية بعد حاشد وبكيل، والتي تنتشر في جنوبي البلاد، فإن القسم الأكبر منها قد أظهر تأييده أيضاً للثورة الشعبية في وقت مبكر، وبهذا تكتمل أركان المثلث القبلي الأكبر في البلاد ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح<sup>(٢)</sup>.

وقد أصدر مجلس شباب قبائل مذحج في مايو الماضي بياناً أعلنوا فيه تأييدهم للثورة السلمية، وأدانوا بشدة ما نعته بالممارسات الإجرامية لنظام الرئيس صالح بحق الشعب اليمني، تلك التي تنتهك كل الحرمات، وتتعارض مع كل الشرائع

السماوية والقوانين والديساتير الوضعية، والأعراف والعادات القبليّة، وتماديه في قتل شعبه ومعارضيه في الساحات بدم بارد<sup>(٤)</sup>.

وعلى الجانب الآخر، لجأ الرئيس صالح ونظامه إلى الأطر القبليّة والعشائرية أيضاً؛ لبناء تحالفات مضادة لتلك التحالفات القبليّة المؤيدة للثورة الشعبية؛ حيث يعتمد الرئيس اليمني على مساندة بعض القبائل مثل قبيلته سنحان - التي هي بطن من بطون حاشد - وعشيرته المقربة التي تمتلك مناصب حساسة في البلاد، لاسيما في الجيش؛ حيث يتمتع الرئيس علي عبد الله صالح بمساندة كبيرة من الجيش، والذي يقوده بالأساس جمع من أقاربه وأصهاره، ومن داخل

من الطرف الآخر، بما يساعده على تحسين موقعه على الأرض، ومن ثمّ يزيد من قدرته على تغيير شروط اللعبة السياسية وفقاً لمصلحه.

ولقد شهدت الحركة الاحتجاجية الثورية المناهضة للرئيس علي عبد الله صالح في اليمن منذ بدايتها زخماً وحضوراً جماهيرياً واسعاً، وذلك بانضمام مجلس

التضامن الوطني الذي يقوده الشيخ حسين الأحمر، نجل شيخ مشايخ قبيلة حاشد كبرى القبائل اليمنية، إلى صفوف الثوار المطالبين بإصلاح الأوضاع السياسية في البلاد، ورحيل الرئيس صالح عن كرسي الحكم، وذلك في الثاني والعشرين من فبراير الماضي<sup>(١)</sup>.

وبعد مرور أربعة أيام فقط على هذا الأمر، ازداد الوضع تعقيداً وإرباكاً للرئيس صالح ونظامه، بإعلان قبيلتي حاشد وبكيل انضمامهما إلى حركة الاحتجاجات السلمية في السادس والعشرين من الشهر ذاته، تضامناً مع المتظاهرين السلميين في صنعاء وتعز وعدن، وغيرها من المدن اليمنية.

وكان من أبرز الشخصيات القبليّة التي أعلنت تأييدها للثورة السلمية، الشيخ أمين العكيمي، رئيس مؤتمر قبائل بكيل، والشيخ صادق الأحمر، شيخ مشايخ قبيلة حاشد، والذي جاء التحاقه بالثورة السلمية في أعقاب فشل دور الوساطة الذي لعبه مع بعض العلماء بين الرئيس صالح وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة<sup>(٣)</sup>.

(٢) حامد عيّدروس، «القبائل تقوض نظام صالح»، الجزيرة.نت، ٢٦/٤/٢٠١١م.

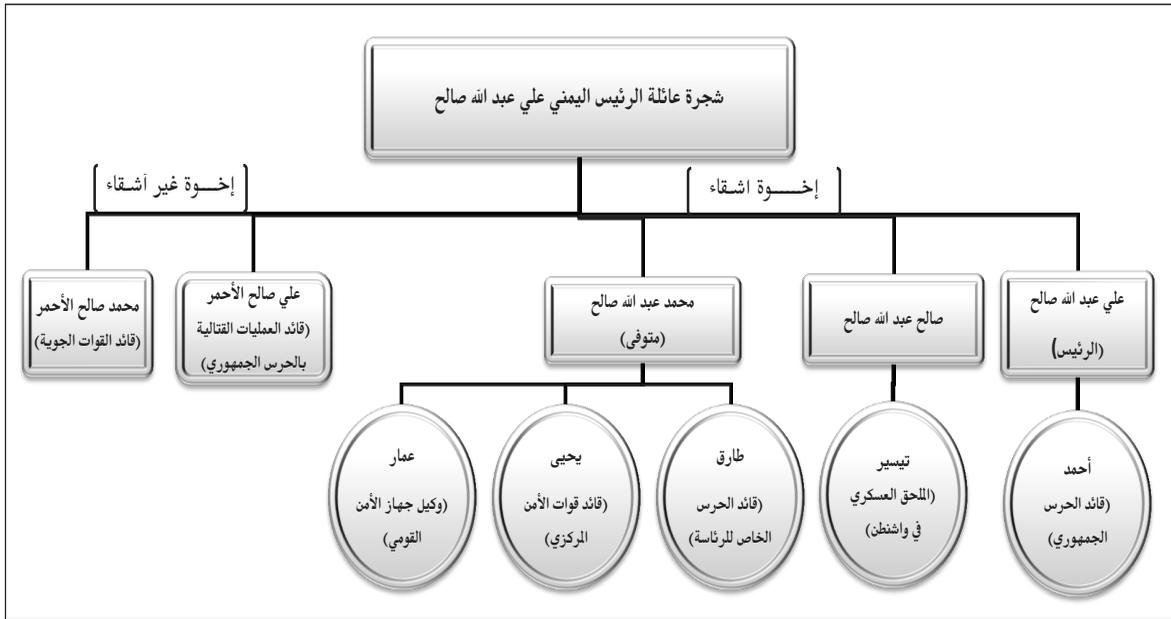
(٤) انظر نص بيان تأييد قبائل مذحج للثورة ومعارضتهم لممارسات نظام صالح بحق اليمنيين، صحيفة الشعب، ٢٩/٥/٢٠١١م، على الرابط التالي:

[http://www.alshab.net/index.php?ac=3&no=1485&d\\_f=120&t\\_f=0&t=5&lang\\_in=Ar](http://www.alshab.net/index.php?ac=3&no=1485&d_f=120&t_f=0&t=5&lang_in=Ar)

(١) بي بي سي العربية، ٢٢/٢/٢٠١١م.

(٢) تحليل إخباري، «القبيلة ولعبة التوازنات السياسية في اليمن»، وكالة أنباء شينخوا، ٢٩/٨/٢٠١١م، على الرابط التالي:

[http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-08/29/content\\_23303970.htm](http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-08/29/content_23303970.htm)



بفرقته عن جيش صالح يوم الاثنين ٢١ مارس<sup>(٢)</sup>، معلناً في بيان له بثته قناة الجزيرة «دعمه وحمايته لكل الشباب المحتجين في ساحات التغيير؛ نظراً للأوضاع التي وصلت إليها البلاد، والمطالب المشروعة في صنع نظام سياسي جديد، وإيجاد ديمقراطية حقيقية غير مزيفة»<sup>(٣)</sup>.

ومن بعد انشقاق اللواء الأحمر وفرقته المدرعة تلاحقت الاستقالات من مختلف قطاعات الدولة، العسكرية، والمدنية، والدبلوماسية، ومن شتى المواقع القيادية في النظام كالوزراء والنواب وأعضاء مجلس الشورى وشيوخ القبائل<sup>(٤)</sup>، ومن ثم فقد أصبح هذا اليوم مشهوداً في مسيرة الثورة الشعبية باليمن، بما أحدثه من تصدع في شبكة التحالفات القبلية التي كانت تتسج نظام صالح بشكل غير متوقع، إضافة إلى ما فجّره من حماس وعزيمة في نفوس الثوار وصفوف المحتجين، ما أعطى الحركة الاحتجاجية زخماً ثورياً غير مسبوق.

الجيش يعتمد الرئيس صالح على قوات الحرس الجمهوري، والتي تمثل ما يقرب من ٦٠٪ من قوام وقدرات الجيش اليمني، ويقوده نجله أحمد علي عبد الله صالح<sup>(١)</sup>.

وقد تلقى صالح وجيشه ونظامه ضربة موجعة بعد مرور نحو أربعين يوماً من بداية الاحتجاجات الشعبية، وتحديداً يوم ١٨ مارس الماضي، ومع سقوط نحو ٥٦ شهيداً فيما أطلق عليه «جمعة الكرامة» بساحة التغيير أمام جامعة صنعاء، في أعنف عملية قتل للمدنيين السلميين، بدأت مرحلة جديدة للثورة اتسمت بالصراحة في تأييد الثورة دون خوف من النظام، فبعد يومين على تلك المجزرة أعلنت شخصيات قيادية رفيعة في نظام صالح استقالاتها من مناصبها، وتأييدها للثورة السلمية، وانضمامها إليها، مستهجنة أسلوب العنف الذي يمارسه النظام بحق المتظاهرين، وكانت أشهر تلك الاستقالات وأهمها استقالة اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية في الجيش اليمني، وقائد الفرقة الأولى مدرع، وانشقاقه

(٢) «أحد أهم أعمدة النظام ينضم إلى المحتجين والدبابات تنتشر في العاصمة صنعاء»، فرانس ٢٤، ٢١/٣/٢٠١١م.

(٣) قناة الجزيرة الإخبارية، ٢١/٣/٢٠١١م.

(٤) «شخصيات عسكرية وقبلية تنضم إلى المحتجين وفرنسا تدعو علي عبد الله صالح إلى التحي»، فرانس ٢٤، ٢٢/٣/٢٠١١م.

(١) محمد أحمد العدوي، «الروابط التقليدية والثورات العربية»، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، عدد يوليو ٢٠١١م، نسخة إلكترونية، بوابة الأهرام الرقمية، على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=639893>

المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى حل الأزمة، وتمسكه بالبقاء في السلطة، ومناورته بتوظيف تهديدات القاعدة كضمانة لبقائه في الحكم، وكذا توظيف بعض الفتاوى الدينية الداعية إلى حقن الدماء ووقف القتال بين الجانبين<sup>(٤)</sup>.

الأمر الذي أثار مخاوف بانزلاق البلاد إلى حافة الحرب الأهلية؛ نظرًا لاتساع دائرة العنف، وخاصة بعد رجوع الرئيس صالح إلى اليمن من مشفاه بالسعودية في أواخر سبتمبر الماضي<sup>(٥)</sup>، بعد ثلاثة أشهر من العلاج إثر محاولة الاغتيال التي تعرض لها على أيدي مسلحين يُعتقد بأنهم قبليون.

ومما يزيد من تلك المخاوف: انتشار السلاح في الشارع اليمني؛ لاعتبارات تتعلق بالثقافة السياسية لليمنيين<sup>(٦)</sup>، وتسليح القبائل اليمنية، وامتلاكها لأسلحة ثقيلة ومضادات للطائرات والدبابات، وقد قام مسلحون قبليون في سبتمبر الماضي بإسقاط طائرة حربية من طراز ميج ٢٩ في قرية الدوغيش شمال شرق صنعاء، ردًا على قيام القوات الموالية للرئيس صالح بقتل اثنين، وإصابة عدد آخر في قصف صاروخي على مناطق أرحب ونهم شمال شرق صنعاء<sup>(٧)</sup>.

وكانت وزارة الدفاع اليمنية قد أعلنت في الشهر ذاته عن استيلاء رجال القبائل المناوئين للرئيس صالح على قاعدة للحرس الجمهوري شرقي العاصمة، بعد مقتل قائدها العميد أحمد الكليبي، وعدد من الضباط

وقد عمد الرئيس صالح إلى جرّ الثورة الشعبية السلمية باتجاه العنف، عبر الاستهداف المسلح للقبائل المعارضة له والمؤيدة للثورة، مستخدمًا قوات الحرس الجمهوري التي يقودها نجله، بما تملكه من الأسلحة المتوسطة والثقيلة لضرب القبائل الموالية للثورة الشعبية بشكل عشوائي، ما تسبب في حدوث كارثة إنسانية من جراء استخدام الطيران الحربي لضرب المواطنين في قراهم، كما أدى ذلك إلى تدمير المنازل والمزارع، بالإضافة إلى سقوط مئات القتلى والجرحى؛ سعيًا من صالح ونظامه نحو جرّ الجميع إلى مربع العنف، وتحويل الثورة السلمية إلى حرب أهلية يطول مداها<sup>(٨)</sup>.

وكانت قوات موالية لصالح قد استهدفت منزل الشيخ صادق الأحمر في صنعاء في مايو الماضي عبر قذيفة مدرعة أطلقت من مبنى وزارة الداخلية القريب حسب شهود عيان، ما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص، واندلاع أعمال عنف في المدينة بين أنصار الأحمر وأنصار صالح<sup>(٩)</sup>، ومن ثم فقد ردت عناصر تابعة للشيخ الأحمر، وفقًا لتحليل كثير من المراقبين، بالرد على هذه العملية بعد ذلك بأيام بقصف مسجد دار الرئاسة بصنعاء الذي كان صالح وعدد من أركان نظامه يؤدون فيه صلاة الجمعة<sup>(١٠)</sup>، ما أدى إلى إصابة صالح وعدد من وزرائه بجروح بالغة اقتضت نقله للعلاج في المملكة العربية السعودية على مدى عدة أشهر.

ويخشى المراقبون والمعنيون بالشأن اليمني من تحول الثورة الشعبية السلمية في اليمن إلى حرب أهلية شاملة؛ بسبب تعنت الرئيس صالح، ورفضه لجميع

(٤) انظر نص فتوى جمعية علماء اليمن الموالية للرئيس صالح بتحريم الخروج عليه، وردود الفعل الداخلية على هذه الفتوى، في: «علماء اليمن: الخروج على صالح حرام»، الجزيرة. نت، ٢٩/٩/٢٠١١م.

- «رفض واسع لفتوى علماء اليمن»، الجزيرة. نت، ٣٠/٩/٢٠١١م.  
(٥) «عودة الرئيس اليمني إلى بلاده بعد ٣ أشهر من الغياب»، الرياض. نت، ٢٣/٩/٢٠١١م.

(٦) انظر في ذلك: عبد السلام أحمد الحكيمي، الأسلحة الصغيرة في اليمن: دراسة ميدانية اجتماعية لسوء الاستخدام، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، صنعاء، د.ت.

(٧) فرانسيس ٢٤، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٩/٩/٢٠١١م. وانظر أيضًا: «احتجاجات وتحذير من حرب أهلية باليمن»، الجزيرة. نت، ٢٩/٩/٢٠١١م.

(٨) «نظام صالح يستهدف قبائل اليمن المساندة للثورة»، صحيفة الوطن اليمنية، ١٩/٨/٢٠١١م.

(٩) «قتلى في قصف لمنزل الأحمر بصنعاء»، الجزيرة. نت، ٢٤/٥/٢٠١١م.

(١٠) «قتلى وجرحى في هجوم استهدف مسجد القصر الرئاسي بصنعاء أثناء تواجد الرئيس اليمني وعدد من المسؤولين»، صنعاء تايمز، ٢/٦/٢٠١١م.

الحكم<sup>(٥)</sup>، مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام.

وسرعان ما تحولت هذه الدعوة إلى تحرك فعلي على الأرض مع الدعوة إلى يوم غضب في ١٧ فبراير للإطاحة بنظام القذافي<sup>(٦)</sup>، الأمر الذي تعاملت معه قوات القذافي بقسوة وقمع شديدين، ما أدى إلى انفلات الأوضاع بصورة مفاجئة في عدد من المدن الليبية، لاسيما شرقي البلاد، نظرًا لتاريخ إقليم برقة -الذي يقطنه نحو ٣٠٪ من سكان ليبيا- المناوئ لنظام القذافي؛ حيث كانت القبائل في برقة تدعم تاريخيًا حكم الملك إدريس السنوسي لاعتبارات تتعلق بالثقافة السياسية المحافظة لتلك القبائل، ومن ثم فلم يرضوا أبدًا بحكم العقيد القذافي الذي انقلب على السنوسي قبل ٤٢ عامًا<sup>(٧)</sup>.

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية في ليبيا، تزايدت ممارسات القمع من قبل نظام القذافي لدحر الثوار مستخدمًا لميليشيا مرتزقة من الأجانب؛ إذ إنه على الرغم من التعتيم الإعلامي الذي فرضته الحكومة الليبية على تلك المسألة، فقد أظهرت العديد من التقارير والإفادات التي أدلى بها الثوار أنفسهم، وبعض المنظمات الدولية، وجود قوات من المرتزقة الأفارقة تدافع عن نظام القذافي، ويستخدمها الأخير لقمع الانتفاضة الشعبية التي تسعى للإطاحة به وبنظامه<sup>(٨)</sup>.

(٥) الجزيرة. نت، ٢٠١١/٢/١٤.

(٦) فرانس ٢٤، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠١١/٢/١٧.

(7) Simon Henderson and David Schenker, «The Last Bullet:

Qadhafi and the Future of Libya», Policy Watch #1761,

Washington Institute for Near East Policy, 22/2/2011.

(٨) حمدي عبد الرحمن، «أحداث ليبيا تفتح ملف المرتزقة ودورهم

في الحياة السياسية الإفريقية»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية،

٢٠١١/٢/٤. على الرابط التالي:

[http://www.aleqt.com/2011/03/04/article\\_511034.html](http://www.aleqt.com/2011/03/04/article_511034.html)

وانظر كذلك، حمدي عبد الرحمن، «التنافس الدولي وأثره في الثورة

الليبية»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٠١١/٤/٢٢، على الرابط

التالي:

والجنود، بالإضافة إلى اعتقال آخرين<sup>(١)</sup>، قبل أن ينجو وزير الدفاع اليمني اللواء الركن محمد ناصر أحمد من محاولة اغتيال استهدفت موكبه بسيارة مفخخة في أحد أنفاق مديرية التواهي بعدن جنوب البلاد<sup>(٢)</sup>.

ومن الواضح أن تطورات الصراع بين فعاليات الثورة اليمنية ونظام الرئيس صالح في اليمن تتأرجح بين مسارين لا ثالث لهما<sup>(٣)</sup>؛ إما التوافق على إحداث تغيير سلمي يحقق أمل الثورة في التغيير، ويحافظ في نفس الوقت على الحد الأدنى من مصالح النظام السياسي والنخبة الحاكمة، أو الانزلاق إلى حرب شاملة، لن تكون في كل الأحوال في صالح النظام السياسي، فمآلات الحرب ستفضي إما إلى انتصار الثورة، أو دخول البلاد في دوامة قد لا تنتهي من العنف والفوضى، ويرى مراقبون أن الأمل الوحيد لمنع اندلاع الحرب يظل مرهونًا بمدى قدرة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة على ممارسة ضغوط جادة للوصول إلى تسوية سريعة للأزمة اليمنية<sup>(٤)</sup>.

### ثانيًا: الدور القبلي في الثورة الليبية:

وعلى غرار الحالة اليمنية، لعب الدور القبلي -ولا يزال- دورًا مهمًا في مسار الثورة الشعبية في ليبيا، والتي انطلقت شرارتها الأولى عقب أيام من الإطاحة بنظام الرئيس حسني مبارك في مصر، وتحديدًا يوم ١٤ فبراير ٢٠١١م؛ حيث أصدر ٢١٣ شخصية ممثلة لمجموعة من القبائل والفصائل، والقوى السياسية والتنظيمات، والهيئات الحقوقية الليبية بيانًا طالبوا فيه الزعيم الليبي معمر القذافي بالتناحي عن سدة

(١) «مقاتلو القبائل يستولون على قاعدة للحرس الجمهوري شرق العاصمة

اليمنية»، بي بي سي العربية، ٢٦/٩/٢٠١١م.

(٢) «نجاح وزير الدفاع من الاغتيال، تهديدات بالرد المسلح على قوات

صالح»، الجزيرة. نت، ٢٨/٩/٢٠١١م.

(٣) انظر في ذلك: «اليمن: احتمالات الحرب الشاملة ونتائجها المتوقعة»،

تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠/٩/٢٠١١م.

(4) Daniel Green «Yemen's Saleh Strikes Back», Policy

Watch #1853, Washington Institute for Near East Policy,

29/9/2011.



مصطفى عبد الجليل وزير العدل -والذي ترأس المجلس الانتقالي الليبي بعد ذلك- وعبد الفتاح يونس وزير الداخلية، ورفيق القذافي في ثورة الفاتح عام ١٩٦٩م<sup>(٢)</sup>، ثم توالى الانشقاقات بعد ذلك في نظام القذافي، ولعل أشهر المنشقين موسى كوسا وزير الخارجية<sup>(٣)</sup>، وعبد السلام التريكي السياسي الليبي المخضرم وزير الخارجية الأسبق ومندوب ليبيا الدائم في الأمم المتحدة<sup>(٤)</sup>.

ويمكن القول: إن معظم القيادات التي انشقت عن نظام القذافي، وجلّ الفاعلين النافذين في الثورة الليبية، ينحدرون من أصول قبلية طالما تعرضت للتهميش والإقصاء طوال حقبة حكم القذافي؛ حيث ارتكز العمود الفقري لنظام القذافي على ثلاث قبائل رئيسية: هي: قبيلة القذافة الصغيرة التي ينتمي

ومع سقوط مدينة بنغازي في قبضة الحركة الثورية في ١٩ فبراير ٢٠١١م، أعلنت كل من قبائل ورفلة -التي يزيد حجم أبنائها على مليون نسمة، وتتألف من ٥٢ قبيلة فرعية- وقبائل ترهونة -التي يناهز أفرادها المليون نسمة- وكذلك كبرى القبائل الليبية انضمامهما للثورة الشعبية المطالبة بتحيي القذافي، هذا بالإضافة إلى قبائل الزاوية التي تقطن في المناطق النفطية في شرق ليبيا، وقبائل الطوارق في الجنوب، التي يشتهر أبنائها بالثام، ويتكلمون الأمازيغية، وكذا قبيلة الزنتان التي كانت من أولى القبائل التي انضمت للثورة الشعبية، وتعد من كبريات القبائل العربية، وتوطن في جبال نفوسة، وهي معروفة بقربها من ورفلة<sup>(١)</sup>.

ولقد أكسب تزايد التأييد القبلي للثورة الليبية، والتخلي عن دعم القذافي زخمًا كبيرًا للثوار، لاسيما مع إعلان عدد من رموز النظام الليبي، من وزراء وسفراء ودبلوماسيين وعسكريين، انشقاقهم عن نظام القذافي، وانضمامهم للثورة، وعلى رأسهم

(٢) «انشقاقات تعصف بنظام القذافي ولا ممثلين بالخارج»، سي إن إن العربية، ٢٠١١/٥/١م، على الرابط التالي:

<http://arabic.cnn.com/2011/libya.2011/4/1/libya.defecion/>

(٣) موسى كوسا.. كاتم أسرار نظام العقيد، سي إن إن العربية، ٢٠١١/٤/٣٠م، على الرابط التالي:

<http://arabic.cnn.com/2011/libya.2011/3/31/moussa.koussa/index.html>

(٤) انظر: أسباب انشقاق القيادات الليبية عن نظام القذافي، «علي عبد السلام التريكي.. الانشقاق عن القذافي»، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١١/٩/٢٢م.

[http://www.aleqt.com/2011/04/22/article\\_529746.html](http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.html) =

(١) دنيز يمين وهيفاء زعتر، من هم «أبطال» ثورة ليبيا التي حسمها النатов؟ صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠١١/٩/١٤م، على الرابط التالي:

<http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=1945&WeeklyArticleId=83101&ChannelId=10965>

المسلح ضد نظامه، على ما يمكن وصفه بالعمل على تلقيم البنية القبليّة، وجعلها قابلة للتفتيت والانفجار الذاتي<sup>(٢)</sup>؛ حيث عمد القذافي -بدهاء- إلى إذكاء النعرات القبليّة والجهوية، وتحريض وتأليب القبائل بعضها على بعض؛ لضمان استمراره في السلطة لأطول فترة ممكنة<sup>(٣)</sup>.

وكثيراً ما ردد مثل هذا النوع من الحرب النفسية في خطابه المتلفزة التي كان يبثها التلفزيون الرسمي الليبي منذ البدايات المبكرة للثورة<sup>(٤)</sup>، ثم بياناته ورسائله الصوتية المقتضبة التي استمر في لقائها وبثها بين الحين والآخر في بعض الفضائيات والمحطات الإذاعية السورية، بعد سقوط العاصمة الليبية بأيدي الثوار، واختفاء العقيد القذافي عقب دخول مقاتلي المجلس الوطني الانتقالي إلى معقله الحصين في باب العزيزية بطرابلس<sup>(٥)</sup>.

**معظم القيادات التي انشقت عن نظام القذافي، وجلّ الفاعلين النافذين في الثورة الليبية، ينحدرون من أصول قبلية طالما تعرضت للتهميش والإقصاء طوال حقبة حكم القذافي**

ويمكن القول: إن الدور الأكبر للقضاء على نظام القذافي لم يكن داخلياً بالأساس، بل إن الدور الذي لعبه حلف شمال الأطلنطي «الناتو» لدعم الثوار ومجلسهم الانتقالي الذي يمثلهم رسمياً لا يخفى، وهو الدور الذي أعلن وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونجيه أنه سيستمر حتى بعد سقوط نظام القذافي طالما بقيت جيوب متفرقة لقوات القذافي في بعض

إليها القذافي والمرتكزة في سرت، وقبيلة المقارحة المرتكزة في سبها، بالإضافة إلى قبيلة الورفلة الكبيرة والمنتشرة في غرب البلاد.

وخلال التسعينيات، خسرت الورفلة امتيازاتها في النظام عندما تورط بعض أعضائها في محاولة انقلابية على العقيد القذافي، وبقيت سرت وسبها تحت سيطرة القذافي المحكمة، وربما تساهم ظاهرة تقوية هذه القبائل الصغيرة في تفسير سبب تمسك مناصري القذافي المستميت بالسلطة: لاعتقادهم بأن زوال نظام القذافي هو زوال لنفوذهم -وربما استهدافهم بعد ذلك- لاسيما مع عودة القبائل الكبرى المهتمشة إلى الواجهة مجدداً بعد سقوط القذافي<sup>(٦)</sup>.

إن ما شهدته ليبيا من تباين وانقسام بين القبائل والجهويات طوال فعاليات الثورة ومنذ اندلاعها، إنما يرجع بالأساس إلى إرث العقيد القذافي، الذي استطاع الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسة (فرّق تسد) بين القبائل، وهو الأمر الذي ساعد على اختلاف مواقف القبائل من الثورة ضد القذافي، فبينما سارع بعضها إلى تقديم صفوف الثورة للإطاحة بنظام القذافي، لاسيما في المناطق الشرقية المهتمشة من البلاد، استمر البعض من تلك القبائل لوقت طويل يقاتل إلى جانب القذافي، لاسيما في سرت وبني وليد وسبها، مع مناوشات في بعض الجيوب والمناطق الأخرى<sup>(٧)</sup>.

ونظراً لهشاشة البنية المؤسسية للدولة الليبية، فقد استند القذافي في مواجهته للثورة الشعبية ثم التمرد

(٢) «القبيلة.. القوة التي رفعت القذافي والتي ستطيح به»، الوطن أونلاين، ٢٠١١/٢/٢٣م، على الرابط التالي:

[http://www.alwatanonline.com/policy\\_news.php?id=1608](http://www.alwatanonline.com/policy_news.php?id=1608)

(٤) فرانك جاردرنر، «على من يعول القذافي للبقاء في السلطة؟»، بي بي سي العربية، ٢٠١١/٢/٢٤م.

(٥) «القذافي يدعو القبائل إلى مواصلة المقاومة»، روسيا اليوم، ٢٠١١/٩/١م، على الرابط التالي:

[http://arabic.rt.com/news\\_all\\_news/news/565787](http://arabic.rt.com/news_all_news/news/565787)

(٦) «القذافي يدعو القبائل لمعركة حاسمة في طرابلس»، صحيفة الشعب الصينية اليومية، ٢٠١١/٨/٢٢م، على الرابط التالي:

<http://arabic.people.com.cn/31662/7576424.html>

(١) «قبائل ليبيا والثورة والقذافي»، صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠١١/٣/١٠م، على الرابط التالي:

<http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=1793&MulhakArticleId=87699&MulhakId=1376>

(٢) محمد رجب، «القبيلة.. هل تعوق أم تدعم توجه ليبيا نحو الديمقراطية؟»، الصين نيوز، ٢٠١١/٩/١٤م، على الرابط التالي:

[http://arabic.news.cn/arabic/2011-09/14/c\\_131137492.htm](http://arabic.news.cn/arabic/2011-09/14/c_131137492.htm)

ويخشى محللون من التركيبة القبلية المعقدة في ليبيا، التي قد تحول دون إقامة نظام حكم يرضى جميع الأطراف<sup>(٥)</sup>، فقبائل القذافي التي كانت لها السيادة على مدى العقود الأربعة الماضية، لن تتنازل بسهولة، كما أن طول أمد الفترة الانتقالية، وعدم إلقاء القبض على القذافي فور هروبه بسرعة؛ حيث كان يعمل قبل مقتله على استخدام قبيلته القذافي، ويضم إليها بعضاً من القبائل الصغيرة في الصحراء؛ لإيجاد تحديات أمنية كبرى أمام الحكومة القادمة، بالإضافة إلى أن هناك قبائل أخرى كالطوارق والأمازيغ وتبوكة، ترتبط جذورها بقبائل في الجزائر ومالي والنيجر وتشاد والسودان، والتي كانت مهمشة على مدى حقبة القذافي، وهذه القبائل ستطرح ولا بد مطالبها الخاصة، بما يجعل البعد القبلي حاضراً بقوة في المشهد الليبي ما بعد رحيل القذافي على المستويين القريب والمتوسط.

### نتائج وتوصيات الدراسة

لقد سعت الدراسة إلى بحث تأثير البعد القبلي على مجريات الأحداث في ظاهرة الثورات العربية التي شهدتها العام ٢٠١١م، متخذة من ثورتي اليمن وليبيا نموذجاً للتطبيق، واستخدمت الدراسة اقتراب الثقافة السياسية كإطار تحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية، وخلصت الدراسة إلى

(٥) تقرير إخباري، «ليبيا ما بعد القذافي»، راديو إيران العربي، ٢٢/٨/٢٠١١م، على الرابط التالي:

<http://arabic.trib.ir/report/item/5/7473/23/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A.html>

وانظر كذلك:

- علي العنزي، «ليبيا ما بعد القذافي»، الحياة اللندنية، ٢٧/٨/٢٠١١م.  
- أحمد غلوم بن علي، «تحديات ليبيا ما بعد القذافي»، السياسة الكويتية، ٩/٩/٢٠١١م.

- نصر أبو سيف ياسين، «ليبيا قبيلة واحدة.. كيف؟»، صحيفة ليبيا المستقبل، ٣/١٠/٢٠١١م، على الرابط التالي:

<http://libyaalmostakbal.net/news/clicked/13769>.

نواحي ليبيا، لاسيما في سرت وبنى وليد وسبها، وهي المعقل التقليدية للقبائل الموالية للقذافي<sup>(١)</sup>.

ولعل هذا ما يثير المخاوف بشأن الدور القبلي في مرحلة ما بعد سقوط القذافي، وبدء المرحلة الانتقالية لبناء الدولة الليبية على أسس جديدة؛ حيث يرى بعض المراقبين أن نظام القذافي قد نجح في حكمه عبر عقود من خلال شراء الولاءات القبلية والعشائرية باستثمار الربيع النفطي، واستبدال المؤسسة العسكرية بالمرتزقة، والمليشيات العائلية الحامية للنظام، وإغلاق كل منافذ الحراك السياسي والمدني، التي يمكن أن تشكل دوائر وسيطة لبناء ليبيا ما بعد الديكتاتورية<sup>(٢)</sup>، ومن ثم فإنه يخشى على الثورة الليبية، التي لم تنته بعد من الناحية الواقعية، من تنامي النزعات القبلية والجهوية فيما يمكن أن نطلق عليه مرحلة جمع الغنائم وقطف ثمار الثورة<sup>(٣)</sup>.

وربما يؤكد مشروعية وواقعية التخوفات المتعلقة بهذا الشأن؛ تأخر رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل ونائبه محمود جبريل في إعلان التشكيلة النهائية للحكومة<sup>(٤)</sup>، والتي ستقود البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين استكمال البنية التشريعية والمؤسساتية اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية للانتقال بالبلاد إلى مرحلة استقرار الثورة؛ حيث يرى مراقبون أن هذا التأخير والتأجيل المتكرر لموعد إعلان التشكيلة الحكومية يرجع بالأساس إلى خلافات عميقة بين القبائل والجهويات ومكونات المجلس الانتقالي لشغل حقائب وزارية يعينها في الحكومة الجديدة.

(١) «الناتو سيواصل عملياته في ليبيا حتى القضاء على جيوب المقاومة»، بي بي سي العربية، ٦/١٠/٢٠١١.

(٢) السيد ولد أباه، «ليبيا ما بعد القذافي: إلى أين؟»، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٥/٩/٢٠١١م، على الرابط التالي:

<http://www.alittihad.ae/wajahatdetails.php?id=61212#ixzz1X65vDRVA>

(٣) رضوان السيد، «مشكلات الثورة الليبية.. ومشكلات الثورات العربية»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٦/٨/٢٠١١م.

(٤) «إجراء تعديلات وزارية في الحكومة الليبية المؤقتة»، بي بي العربية، ٣/١٠/٢٠١١م.

عدد من النتائج والخلاصات، ومن ثم تطرح الدراسة عددًا من التوصيات التي يمكن من خلالها التعاطي الإيجابي مع جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة في المجتمعات العربية لاسيما في دول ما بعد الثورة.

### أولاً: نتائج الدراسة:

١- تتشابه كل من اليمن وليبيا في كونها مجتمعات قبلية بالأساس؛ حيث تلعب القبيلة في كلتا الدولتين أدواراً رئيسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى الأمنية والعسكرية، بما يجعل الثقافة السياسية الضحلة -وفقاً لأموند وفيربا- هي السائدة في كلا المجتمعين اليمني والليبي.

٢- تعد القبائل اليمنية أقوى من ناحية التنظيم والنفوذ من نظيرتها في ليبيا؛ لاعتبارات تتعلق باختلاف تعامل النظام الحاكم مع المكونات القبيلة في كلا البلدين؛ حيث سعى النظام اليمني إلى كسب الولاءات القبيلة عبر احترامها، والتماهي مع تقاليدها وأبنيتها الثقافية؛ لتحقيق أهدافه واستراتيجياته الداخلية والخارجية ببعديها الإقليمي والدولي، في حين لجأ النظام الليبي في المرحلة الأطول من عمره إلى تهميش الدور القبلي في المجتمع لاسيما للقبائل الكبرى، وشراء الولاءات، وبيع الامتيازات، وتقريب وتوظيف القبائل الصغرى إلى جانب قبيلة الزعيم الحاكم التي ساد نفوذها طوال فترة حكمه.

٣- يعد الحضور القبلي أكثر وضوحاً وتأثيراً على مجريات الثورة اليمنية عنه في الثورة الليبية، لاسيما في المرحلة الأولية للثورة، وهي مرحلة إسقاط النظام -مع ملاحظة أن النظام في اليمن لم يسقط حتى كتابة هذه الدراسة-؛ نظراً لوجود عامل خارجي كان أكثر تأثيراً على الحالة الليبية، متمثلاً في دور حلف الناتو ومساندته السياسية والعسكرية واللوجستية للمجلس الانتقالي للثوار في ليبيا.

٤- من المستشرف أن الحضور القبلي سيكون

أكثر تأثيراً في الحالة الليبية عنه في الحالة اليمنية في مرحلة ما بعد الثورة، سواء المرحلة الانتقالية أو مرحلة استقرار الثورة، وإحلال نظام جديد، وإزالة آثار النظام القديم؛ لكون العامل الخارجي في ليبيا، متمثلاً في حلف الناتو، كان أداة لتجميع جهود الثوار للعمل على إسقاط النظام، وهو الأمر الذي تحقق بهروب القذافي وتصعد أركان حكمه، ثم مقتله في النهاية، ما يُخشى معه من بزوغ النزعات القبيلة والجهوية بين مكونات المجلس الانتقالي، لاسيما فيما يتعلق بمرحلة جني ثمار الثورة.

٥- على الرغم من كون النظام الليبي أكثر قمعاً من نظيره اليمني؛ لاعتبارات تتعلق باختلاف موازين القوى القبيلة في كلا البلدين، إلا أنه سقط بشكل أسرع من النظام اليمني، وربما يرجع ذلك إلى دور العامل الخارجي -تدخل الناتو- من جهة، وكون الثورة الليبية تخلت عن سلميتها مبكراً، متخذة من الخيار العسكري رد فعل -رأته مشروعاً- على قمع وبطش نظام القذافي في تعامله المسلح مع المحتجين السلميين.

٦- من غير المرجح حدوث تحول في نهج الثورة اليمنية لتتجه ناحية تدخل خارجي على غرار ما حدث في ليبيا؛ وذلك لاعتبارات إقليمية تتعلق بأمن الخليج من جهة، وداخلية تتعلق ببنية المجتمع القبلي في اليمن من جهة أخرى، ومن ثم فإنه من المرجح، طبقاً لمقتضيات الدراسة، جنوح طرفي النزاع في اليمن إلى صيغة وسط لحل الأزمة في البلاد عبر وسيط قوي، ربما يكون خليجياً أو عربياً بشكل رئيس، أو أجنبياً بشكل فرعي؛ لإقناع الرئيس صالح بالتخلي عن الحكم لإنهاء الأزمة بشكل يرضي جميع الأطراف.

### ثانياً: توصيات الدراسة:

١- من الضروري بعد تغيير أي نظام سياسي Political Regime Change، أو حتى إصلاحه Political Regime Reform أن يتبع ذلك تغييرات

٤- من دواعي ثبات وديمومة نظم الحكم القائمة ما بعد الثورات أن تحترم تلك النظم إرادة الشعوب، وتعمل لها ألف حساب، ومن ثم فإنه من البدهي أن تقوم تلك النظم بإعادة تربية وتنشئة وتهيئة الشعب للمرحلة الجديدة التي تستقبلها دول المنطقة، باعتبار أن الدول القوية لن تنهض بغير شعوب قوية واعية؛ تربت على القيم والمبادئ، والمشاركة الفعّالة، كما أن الشعوب القوية القادرة على التمييز بين الغثّ والثمين، والصواب والخطأ؛ ستكون بالضرورة قادرة على إفراز وانتخاب حكومات قوية،

تضطلع بتحقيق تطلعات الشعوب وآمالها، وأحلامها لغد تستحقه وحاضر تشده.

٥- على نُظُم حكم ما بعد الثورة في الدول العربية أن تأخذ في اعتبارها أن لكل دولة خصائصها وثوابتها التي تميزها عن سواها من الدول، وأن خصوصيات الشعوب

والمجتمعات المحلية والقومية، والدينية والاجتماعية، والثقافية، ليست محلاً للنقل والاقْتباس، فما يصلح في الدول والمجتمعات الغربية العلمانية، قد لا يصلح بالضرورة في غيرها من بيئات الدول والمجتمعات الأخرى، لاسيما الإسلامية منها ذات الصبغة الرسالية التوحيدية العقيدية المتجذرة في العقل الجمعي للشعوب.

**على نُظُم حكم ما بعد الثورة في الدول العربية أن تأخذ في اعتبارها أن لكل دولة خصائصها وثوابتها التي تميزها عن سواها من الدول، فما يصلح في الدول والمجتمعات الغربية العلمانية، قد لا يصلح بالضرورة في غيرها المجتمعات الإسلامية ذات الصبغة الرسالية التوحيدية العقيدية المتجذرة في العقل الجمعي للشعوب**

مجتمعية وهيكلية متنوعة في جميع مجالات الحياة الرئيسية التي تمس أركان الدولة وبنية المجتمع، لاسيما الأولية منها؛ كالقبيلة والجهوية والطائفية، وعليه فإن الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورة بحاجة إلى إعادة النظر في علاقتها بشعبها؛ لتتواءم مع واقع وتحديات وتطلعات مرحلة بناء الدولة، لاسيما بعد حقبة الإفساد والتجريف التي تعرض لها كل من المجالين الخاص والعام للمواطنين إبان حقبة الديكتاتوريات العربية الآخذة في الأفول.

٢- تحتاج الشعوب العربية في هذه المرحلة إلى إعادة تنشئة على أسس جديدة، بما يمكن معه خلق ثقافة شعبية عامة جديدة تتضمن ثقافة سياسية مغايرة عما كانت عليه في الماضي القريب؛ حيث إن الثقافة السياسية المتراكمة عبر أجيال إبان الحقب الديكتاتورية ساهمت في دعم الأنظمة السياسية

المستبددة في الوطن العربي، الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان إعادة النظر في تلك الثقافة الشعبية الاتكالية السلبية التي سادت على مدى عقود خلت.

٣- لا بد أن تضطلع الدولة العربية ما بعد الثورة بمهمتين أساسيتين؛ هما: الوظيفية Functional والعملياتية Operational؛ حيث تنصب المهمة الأولى على التأكيد على الوظائف التي تؤديها الدولة لمواطنيها بشكل يساوي بين جميع مكونات المجتمع، مثل التربية والتنشئة السياسية والأمن والرفاه الاجتماعي، في حين تنصب المهمة الثانية على التأكيد على البعد العملي الذي تنفذ به الدولة جميع الوظائف التي تلتزم بها أمام المواطنين -دون أي تمييز على أسس أولية- والذي تنظمه وتشرعنه القوانين واللوائح والأطر المنظمة.

## معلومات إضافية

### تكوين القبائل في اليمن:

إذا ما نظرنا إلى مجموع قبائل حاشد ومجموع قبائل بكيل نجد أن هناك ما يعرف بالقبائل الرئيسية أو الأساسية (الأصلية)، وكذلك القبائل التي ارتبطت بتلك القبائل الرئيسية بروابط سياسية، وأصبحت داخلية ضمن تركيبها البنائي السياسي والاقتصادي، وذلك بالرغم من أنها لم تكن ترتبط بها من حيث التركيب البنائي - القرابي، فعلى سبيل المثال نجد أن قبائل حاشد الأصلية تتكون من أربع قبائل هي: (خارف، وبن صريم، وعذر، والعصيمات)؛ حيث تُعرف هذه القبائل باسم قبيلة حاشد الأصلية.. بينما توجد قبائل أخرى يطلق عليها اسم القبائل (المتحشدة)، وترتبط مع القبائل المذكورة بروابط سياسية واقتصادية واحدة، كما تشاركها في نفس النسب العام (حاشد)، بغض النظر عن علاقات النسبة الحقيقية أو الأصلية.

وكما أن قبائل حاشد لها قبائل أصلية وأخرى متحالفة معها نجد نفس الوضع بالنسبة لقبائل (بكيل)؛ حيث يوجد ما يعرف بقبائل بكيل الأصلية، وكذلك ما يعرف بالقبائل الأخرى (المتبيكلة)، أي القبائل التي ارتبطت مع قبائل بكيل الرئيسية؛ إما عن طريق التحالف السياسي، أو المؤاخاة، أو عبر طريقة الانضمام التي كانت معروفة في بعض الفترات التاريخية، والتي كانت تضطر بعض القبائل تحت ظروف سياسية واقتصادية إلى التنازل عن استقلالها السياسي، والدخول ضمن تحالف قبلي معين.

وتتكون قبيلة بكيل الرئيسية من القبائل التالية: (أرحب، ونهم، وشاكر المعروفة في الوقت الحاضر ب«ذو غيلان»، وذو محمد، وذو حسين، وقبيلة همدان الشام)، وتتميز القبيلتان المشهورتان حاشد وبكيل بارتباط أعضاء كل منهما بنوع من العلاقات الأخوية؛ أساسها -بحسب اعتقادهم- وحدة الدم المشترك، إضافة إلى العلاقات التي تربطهم ببعض، بحكم الجوار والولاء القبلي، وأيضاً انطلاقاً من علاقة الندية التي يركز عليها البناء السياسي في المجتمع القبلي اليمني.

أما قبيلة (مذحج) فقد فقدت تحالفاتها القديمة، رغم رسوخ واستمرار أعرافها وتقاليدها في جزء منها (مثل قبيلتي مراد، والحداء)، وقد كان لقيام الكيانات السياسية والحدود المصطنعة في الجزيرة العربية أثر على تشتت القبائل (المذحجية)، وتغيير تحالفاتها؛ مما دفعها (أي مذحج) إلى عقد تحالفات جديدة عند الضرورة مع بكيل القاطنة في المنطقة الشرقية من خط «صنعاء - صعدة»، والأقرب إلى بعض مناطق مذحج مثل مراد، ومشاركتها في الأنشطة الزراعية والرعية.

وتمثل العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة في الحياة القبلية اليمنية، وهي غالباً ما تطفئ على ما سواها من المثل الروحية والمتطلبات الاقتصادية، وكثيراً ما تؤدي إلى نشوب الحرب والمنازعات القبلية.

ومفهوم العصبية القبلية بالنسبة للفرد في القبيلة اليمنية يتحدد من خلال الاعتقاد بوجود النسب المستقل لكل قبيلة، وبالسيطرة على الأرض التي تسكنها القبيلة، وما يرتبط بتلك السيطرة من حق الاستقلال في استغلال المصادر الاقتصادية فيها؛ باعتبارها ملكاً خاصاً للقبيلة التي عاشت فيها أسلافها، وترسخت فيها أمجادها ومفاخرها.

### التنظيم الداخلي للقبيلة:

القبيلة في اليمن قوية محافظة على تماسكها؛ بسبب نظامها العرفي، وتنظيمها الداخلي، والتمسك به لقرون عديدة، فتنقسم القبيلة في اليمن إلى مراتب اجتماعية معتمدة على علاقات النسب والوراثة، وكذلك المكانة الدينية، وطبيعة الحِرَف، وقواعد السلوك المتعارف عليه والمتوقع من كل مرتبة.

١- المشايخ: يستمد مشايخ القبائل مرتبتهم الاجتماعية والسياسية من الزعامة الوراثية التي تنتقل من جيل إلى آخر، وعلى الشيخ واجبان أساسيان هما: التحكيم بين الأطراف المتصارعة والمتنازعة من القبيلة، أو من خارج القبيلة، وقيادة القبيلة في التعامل مع القوى الخارجية، سواء في السلم أو الحرب.

٢- القضاة والفقهاء و«السادة»: وتختلف عن بعضها؛ حيث يعتمد القضاة والفقهاء في مركزهم على أساس درجة التفقه في الدين والشريعة الإسلامية، وكذا القدرة على حل المنازعات، أما «السادة» فيعتمدون في مركزهم على «نسبهم إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم».

٣- الأعيان والأمناء والمزارعون: الأعيان والمزارعون هم الأشخاص الذين يتم انتخابهم من قبل الأفراد لمساعدة الشيخ في القبيلة، مقابل مبالغ يدفعونها لهم، وهم يقومون بدور الوسيط بين الشيخ وأفراد القبيلة.

٤- الفئات الحرفية والمهنية: ينظر رجال القبائل إلى هذه الفئات باعتبارها فئات ناقصة، وبالتالي لا يُسمح لرجل القبيلة بمزاومتها.

٥- فئة اليهود والأخدام: وهما من الفئات الهامشية في المجتمع، ويمارس الأخدام بعض الخدمات للمجتمع كأعمال التنظيفات وحمل الأثقال.

#### المصدر:

بليقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (١٩٧٨-١٩٩٠م)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

### أبرز القبائل الليبية:

في شرق ليبيا، تعتبر قبيلة الزاوية القبيلة الأكبر والأكثر نفوذاً في ليبيا، وهي تتمتع بنفوذ قوي، خصوصاً في مدينتي بنغازي ودارنه. أما في منطقة برقة، فالقبائل الأكبر هي قبيلة كارغالا وقبيلة تواجير وقبيلة الرملة. إلا أن منطقة البصراته أصبحت مقسمة بين أولئك الذين ينتمون إلى القبائل التقليدية، وبين أولئك الذين قرروا الانتقال والعيش في المراكز الحضرية في المنطقة، مثل عشيرة شرم محجوب، وزمورة، والكوافي، ودبابيسا، والزاوية، والصوالح، والجرشا.

وفي غرب ليبيا، تعد قبيلة ورفلة أكبر القبائل العربية في هذه المنطقة، وهي تتألف من ٢٥ قبيلة فرعية، ويقدر عدد أفرادها بحوالي مليون شخص، ويتمركزون بشكل خاص في مصراته وحي ميسوراته في بلدة بني وليد، ويتضرعون من قبائل بني هلال التي أرسلها الفاطميون إلى ليبيا من مصر لنشر الإسلام.

أيضاً، تتمركز في غرب ليبيا قبيلة الزنتان، في الجبال الغربية بين المدن البربرية لجادو ويفرن وكباو، وهي معروفة بقربها من قبيلة ورفله، بالإضافة إلى قبيلة أولاد بوسيف والرجبان.

أما في ليبيا المركزية، وهي المنطقة التي اعتبرت في القرون الماضية الحدود الفاصلة بين الشرق والغرب، فتعد قبيلة القذاذفة المتمركزة قرب سرت في الوسط، وسبها في الجنوب، من القبائل المؤثرة في ليبيا اليوم، وهي قبيلة معمر القذافي. كما تتواجد في هذه المنطقة قبيلة المغارها، وهي إحدى أكبر القبائل في الوسط الغربي للمنطقة، وينتمي إليها رئيس الوزراء الليبي السابق عبد السلام جلود، بالإضافة إلى قبيلة الرياح والهرايه والزويد.

وفي طبرق والمنطقة المحيطة بها عدد من القبائل البارزة، مثل عبيديات التي تتكون من حوالي ٥١ قبيلة فرعية، وهي تعد واحدة من أقوى القبائل في منطقة برقة، وقبيلة مسامير التي لعبت دوراً بارزاً في المعارك ومقاومة الاستعمار الإيطالي، وخصوصاً خلال النصف الأول من القرن العشرين.

أما البربر في ليبيا فينقسمون إلى ثلاث قبائل، وهي: البربر الغربيون؛ حيث تتمركز فيها كل من قبيلة عيت ولول في المدن الساحلية لزوارة، وتتألف من ٢١ قبيلة فرعية، وقبيلة نفوسه، وهي قبيلة ضخمة تتواجد في الجبل الغربي الذي يضم مدن يفرن وكباو، وجادو، نالوت، وعدد من القرى الصغيرة، والبربر الشرقيون، وهي قبائل بدوية تعتبر من السكان الأصليين للصحراء الكبرى.

كذلك التيبو في ليبيا، فهم مجموعة من القبائل المتواجدة في الجهة الجنوبية من جبل حروج، ومن الجهة الشرقية لفضان، لتصل إلى الحدود مع مصر، بما في ذلك واحات الكفرة، وعلى الحدود مع تشاد والنيجر وحتى السودان.

#### المصدر:

حياة الحريري، ليبيا.. قبائل كثيرة والدولة واحدة، جريدة السفير، انظر الرابط:

<http://shabab.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3480>